

العدد الثاني والعشرون

الحوار الدولي

حول الهجرة



المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة

المركز الدولي للمؤتمرات بمدينة جنيف

١٨-١٩ يونيو (حزيران) ٢٠١٣

الجاليات المغتربة والتنمية: بناء جسور بين المجتمعات والدول



المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

تُعبّر محتويات هذا التقرير عن آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة الرؤية الخاصة بالمنظمة الدولية للهجرة (IOM). إن المصطلحات والمواد المستخدمة في هذا التقرير لا تعكس بأي شكل من الأشكال آراء المنظمة الدولية للهجرة بخصوص الوضع القانوني لأي دولة، أو أرض، أو مدينة أو منطقة، أو حكوماتها أو حدودها.

تؤمن المنظمة الدولية للهجرة بأن الهجرة الإنسانية المنظمة تعود بالفائدة على المهاجرين والمجتمع. وبصفتها منظمة تعمل فيما بين الحكومات، تتعاون المنظمة الدولية للهجرة مع شركائها في المجتمع الدولي من أجل: المساعدة في مواجهة التحديات التنفيذية للهجرة، دفع التفاهم حول المسائل المتعلقة بالهجرة، تشجيع التنمية الإجتماعية والإقتصادية من خلال الهجرة، والحفاظ على الكرامة الإنسانية وسلامة المهاجرين.

الناشر: المنظمة الدولية للهجرة

17 شارع موريلون

1211 جنيف 19

سويسرا

هاتف: +41 91 717 22

فاكس: +41 61 798 22 50

بريد إلكتروني: hq@iom.int

موقع إلكتروني: www.iom.int

© ٢٠١٣ المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

جميع الحقوق محفوظة. المواد الموجودة في هذا التقرير لا يمكن طبعها أو تخزينها في نظام قابل للاسترداد أو إرسالها بأي شكل أو وسيلة إلكترونية أو ميكانيكية أو من خلال التصوير الضوئي أو التسجيل دون موافقة خطية مسبقة من الناشر.

العدد الثاني والعشرون

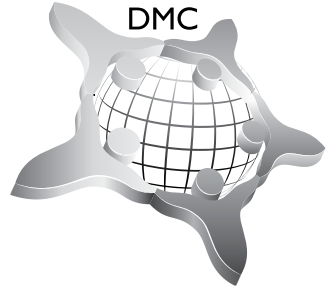
الحوار الدولي

حول الهجرة

المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة

المركز الدولي للمؤتمرات بمدينة جنيف

١٨-١٩ يونيو (حزيران) ٢٠١٣



الجاليات المغتربة والتنمية: بناء جسور بين المجتمعات والدول



المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

جدول المحتويات

٧	شكر وتقدير
٩	الرموز والإختصارات
١١	تمهيد
١٥	مقدمة
١٩	مداولات وتوصيات المؤتمر
٢١	الفصل الأول
	ينشئ المغتربون جسوراً بين المجتمعات ويشكلون جماعات متعددة الأوطان تعود بفائدة تنموية على الدول المضييفة ودول المنشأ
٣٥	الفصل الثاني
	بإمكان الدول إشراك وتمكين ودعم المغتربين من أجل أهداف تنموية من خلال التواصل معهم وتفعيل سياسات وتدابير الشراكة
٤٥	الفصل الثالث
	بإمكان موارد المغتربين المالية وغير المالية أن تساهم في تنمية الأسرة والمجتمع والوطن في الدولة المضييفة ودولة المنشأ
٥٧	الفصل الرابع
	بإمكان الشراكة الإستراتيجية بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تشكل إطاراً لإشراك المغتربين
٦٧	الفصل الخامس
	بإمكان المغتربين أن يلعبوا دوراً حاسماً في حالة الأزمات
٧٩	الخاتمة
٨٣	ملحق

شكر وتقدير

يُعتَبَرُ كلُّ من المؤتمِر الوزاري حول الجاليات المغتربة وهذا التقرير ثمرة تعاون ومساهمة عدد كبير من الزملاء العاملين بالمنظمة الدولية للهجرة تحت الإشراف التنسيقي للسيد بيتر شاتزير، المدير العام ومُنسق المؤتمِر.

فريق تحرير المنظمة الدولية للهجرة

رئيس التحرير:	إيرينا أوميلانيوك
لجنة التحرير:	باولا بينيا، أوليفير فيراري، جيل هيك، توحيد باشا، عزوز السامري، بيتر شاتزير، أحمد الصغير
مُساعدو التحرير:	نويل داربلاي، أليس سيروني، أنطونيت ويلز
مُدونو الملاحظات:	أمي تشين، أليكساندرا لانجلي، جيسيكا روه
مساعدو النشر والتصميم:	ميلين بوينسوشيزو، فاليري هاجر، كارميلو توريس

تتوجه المنظمة الدولية للهجرة بالشكر والعرفان إلى جميع أعضاء فريق التحرير لعملمهم المتفاني من أجل نجاح المؤتمِر.

كما تُعبّر المنظمة الدولية للهجرة عن امتنانها للمساهمات المالية التي تقدمت بها حكومات كل من استراليا، هولندا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية من أجل عقد المؤتمِر الوزاري حول الجاليات المغتربة وإصدار هذا التقرير.

الرموز والإختصارات

AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
D2D	مغتربون من أجل التنمية
DIAC	وزارة الهجرة والمواطنة
DMC	المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة
EC	المفوضية الأوروبية
EU	الاتحاد الأوروبي
EUROMED	الشراكة الأورومتوسطية
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GFMD	المنتدى العالمي للهجرة والتنمية
HLD	الحوار رفيع المستوى
ID	بطاقة هوية
IDM	الحوار الدولي حول الهجرة
IIRO	هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IT	تكنولوجيا المعلومات
JMDI	المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية
KNOWMAD	شراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية
LLRC	لجنة الدروس المستفادة والتصالح
MIDA	برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا
MPI	معهد سياسات الهجرة

MRCs	مراكز موارد الهجرة
NGO	منظمة غير حكومية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
RCPs	عمليات الإستشارة الإقليمية
RQN	عودة المواطنين المؤهلين
SMEs	المشاريع الصغيرة والمتوسطة
TOKTEN	نقل المعرفة من خلال المواطنين المقيمين في الخارج
UAE	الإمارات العربية المتحدة
UK	المملكة المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNASUR	إتحاد دول أمريكا الجنوبية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNHCR	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	صندوق الأمم المتحدة للطفولة
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USD	دولار أمريكي
WEF	المنتدى الاقتصادي العالمي
WMR	تقرير الهجرة العالمي

تمهيد

نادراً ما يجتمع ٥٥ وزيراً ومسؤولاً حكومياً من شتى بلدان العالم لمدة يومين لمناقشة مسألة لا تُعد أزمة سياسية أو اقتصادية عاجلة على المستوى الدولي. لقد أدّى نمو ظاهرة الهجرة على المستوى العالمي والمساهمات التي يقدمها المهاجرون من أجل التنمية إلى خلق هذا المستوى الرفيع من الإهتمام.

في عام ٢٠١٢، حينما عرضتُ على الدول الأعضاء خطة المنظمة لعقد مؤتمر وزاري حول الجاليات المغتربة كجزء من الحوار الدولي حول الهجرة الذي ترعاه المنظمة الدولية للهجرة، لم أكن أتوقع أن أول حدث من هذا النوع سيحشد هذا الدعم والاهتمام الكبير من جانب مختلف الأطراف. كانت تلك تجربةً جديدةً بالنسبة للمنظمة وبالنسبة للدول الأعضاء. إلا أننا حصلنا منذ البداية على دعم قوي من الدول الأعضاء وتشجيع الأطراف الأخرى، وقد زادَ ذلك من تصميمنا على تنظيم المؤتمر.

لا تعتبر المناقشات حول المغتربين ومعهم أمراً جديداً بأي حال. ففي هذا العام وحده تتنافس العديد من المؤتمرات الكبرى للحصول على الإهتمام العالمي حول أوجه مختلفة من العلاقة بين المغتربين والمجتمع. كما انبثق عن الحوار الرفيع المستوى الثاني للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية والمتوقع عقده في شهر أكتوبر ٢٠١٣ عدداً لا حصر له من الفعاليات الدولية حول الهجرة والتنمية، بما في ذلك الجاليات المغتربة.

وقد رأَت المنظمة الدولية للهجرة أن تضيف قيمة جديدة لهذه الأجندة المزدهمة بالفعل من خلال دعوة صانعي السياسات والقوانين من أرفع المستويات من بلدان مختلفة حول العالم - وزراء ومسؤولين حكوميين ورؤساء مفوضيات - ممن يختصون بشؤون المغتربين من أجل الإرتقاء بهذه الموضوعات إلى المستوى التالي من النقاش السياسي.

أردنا أن نعطي اهتماماً رفيع المستوى لمسألة خضعت لمناقشة موسعة من جانب الدارسين والمنظمات الدولية وصانعي القرارات الحكومية، دون أن تحصل على ذات القدر من المناقشة من جانب السياسيين. ومن هذا المنطلق، أردنا ببساطة أن نستجيب للإجراءات التي اتخذتها بالفعل

العديد من الدول عندما قامت بتخصيص وزير أو مسئول حكومي رفيع المستوى لدعم الحوار والعلاقة بين المغتربين ودول المنشأ أو الاصل، بما في ذلك المغتربين من الجيل الثاني والثالث.

كما أن موضوع الجاليات المغتربة ليس جديداً على المنظمة الدولية للهجرة. فأكثر من ستة عقود ساعدنا في تنقل ملايين الأشخاص لأوطان جديدة - بغية الاستقرار و/ أو العمل - ولعبنا دوراً كبيراً في بناء جاليات مغتربة في دول المهجر. إلا أنه في البداية تم تخصيص القليل من الإهتمام لسُبل تحويل العمّال الموقّتين القادمين من جنوب أوروبا أو اللاجئين القادمين من جنوب شرق آسيا إلى أفراد بارزين في الجاليات المغتربة، حتى المهاجرين أنفسهم كانوا في الغالب عاقدين العزم على أن «ينجحوا» في أوطانهم الجديدة على أن يروا كيف يمكن لروابطهم مع أوطانهم الأصلية أن تعود بالفائدة على عملية التنمية.

لقد تغير هذا الأمر، حيث زاد عدد المهاجرين الذين أمّنوا إلى حياتهم الجديدة في الخارج فعادوا إلى بلدانهم الأصلية وهم أكثر إدراكاً للإسهامات الإجماعية والمالية العظيمة التي يمكن أن يجلبوها إلى كلتا الدولتين. كما تطور النقاش العالمي حول الهجرة والتنمية ليشتمل المغتربين بشكل شامل، ويعود ذلك جزئياً إلى جهود المنتدى الدولي للهجرة والتنمية (GFMD) منذ عام ٢٠٠٧.

وبينما لم يخطر ببال أحد إمكانية عقد إجتماع من هذا النوع منذ عشر سنوات مضت أو حتى في فترة انعقاد الحوار الرفيع المستوى الأول للأمم المتحدة في ٢٠٠٦، تُعد الجاليات المغتربة الآن على قمة أجندة الهجرة والتنمية للعديد من البلدان. كما تأسست خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الجهات المهمة بالمغتربين والمشاركة في هذا المؤتمر الوزاري. في الكثير من تلك الحالات، قدمت المنظمة الدولية للهجرة العون لبعض الدول في إنشاء مؤسسات ووضع استراتيجيات تساعد على التآقلم مع الواقع الجديد لعالم متعدد الأوطان.

وتُعد المنظمة الدولية للهجرة مجهزة للتعامل مع المسائل المتعلقة بالمغتربين نظراً لما يلي: (أ) خبرتها الطويلة في العمل مع الحكومات والمهاجرين سواء في بلدان المنشأ أو بلدان المقصد، (ب) امتلاكها لشبكة عالمية من المكاتب في كل من بلدان المنشأ وبلدان المقصد، (ج) استراتيجيتها المرتكزة على ثلاثة مبادئ وهي «دعم وإشراك وتمكين» المغتربين وتوظيفهم كأعوان من أجل التنمية، و (د) «دليل الجاليات المغتربة» التي اشتركت المنظمة في إصداره العام الماضي على هامش المنتدى الدولي للهجرة والتنمية.

لقد كان الحوار الرفيع المستوى الأول للمنظمة الدولية للهجرة حول الجاليات المغتربة بمثابة تجربة ناجحة بكل المقاييس. فقد أظهر إهتمام الزعماء السياسيين المتنامي تجاه الجاليات المغتربة وكذلك نمو الثقل السياسي للمغتربين أنفسهم.

ونظراً لعمق النقاش ونتائج المؤتمر المنعكسة في هذا التقرير، سنتمكن من إطلاع الحوار الرفيع المستوى في أكتوبر (تشرين الأول) وضمان إدراج المهاجرين والمغتربين ضمن الأجندة الدولية للتنمية.

إن المنظمة الدولية للهجرة مدينة لجميع الوزراء والمسؤولين الحكوميين لمساهماتهم في المؤتمر ومشاركتنا معارفهم وأفكارهم القيّمة من أجل التعامل مع موضوعات الهجرة والجاليات المغتربة بشكل أفضل.

كما أُعبر عن إمتناني العميق للبلدان المانحة التي جعلت هذا الحدث ممكناً، وإنني الآن بصدد دراسة أفضل السبل لضمان تواصل هذا الحدث.



ويليام ليسي سوينج

مدير عام

المنظمة الدولية للهجرة (IOM)

في الجلسة الافتتاحية

للمؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة

جنيف، ١٨ يونيو ٢٠١٣

مقدمة

في عالم يتسم بزيادة التنقل والترابط بين الدول، اكتسب المغتربون أهمية جديدة في الحوار العالمي حول الهجرة. لقد شهدَ القرن الأخير زيادة في ظاهرة الهجرة من ناحية أعداد وتنوع ونشاط المغتربين في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية لبلدان المنشأ وبلدان المقصد^(١). في أنحاء شتى بالعالم، يكتسب المغتربون اعترافاً متزايداً بصفاتهم يلعبون دوراً رئيسياً ليس على مستوى الشؤون الوطنية والثنائية والعالمية فحسب، بل كذلك في الربط بين الهجرة والتنمية. لقد أصبح دور المغتربين كـ «جسر» بين المجتمعات والبلدان محل إعراف في العديد من الدول، وتم إبراز الأوجه المتعددة لهذا الدور في مختلف المنتديات الدولية، بدايةً من الحوار الرفيع المستوى الأول للأمم المتحدة في ٢٠٠٦ حتى المنتدى الدولي للهجرة والتنمية وغيرهما.

أما على المستوى الوطني، فقد زادَ خلال العقد الأخير عدد الدول التي أنشأت جهات حكومية تختص بإشراك المغتربين وأخذت تدابير من شأنها تسهيل هذا الإشراف. وتتنوع هذه التدابير بين تأسيس لجان حكومية وبرلمانية لتنسيق العمل على الصعيدين التنفيذي والتشريعي إلى وضع أُطر تشريعية وتنظيمية بغرض تسهيل إشراك المغتربين ووضع برامج تستهدفهم بصفتهم طرفاً في التنمية. ومن ضمن تلك الدول، قامت أكثر من ٣٠ دولة بتأسيس وزارات تختص بالسياسات المتعلقة بالمغتربين.

بعد تقييم هذه المبادرات، قررت المنظمة الدولية للهجرة تحويل الحوار الدولي حول الهجرة لعام ٢٠١٣ إلى أول مؤتمر عالمي من نوعه للوزراء والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى المختصين بسياسات المغتربين. ومن ثمَّ تمَّ عقد المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة عن المغتربين والتنمية: «بناء جسور بين المجتمعات والدول» في جنيف يومي ١٨ و ١٩ يونيو (حزيران) ٢٠١٣. وتتمثل أهمية وتميُّز المؤتمر في كونه قد وضع قاعدة دولية لتقاسم الخبرات والأفكار بين الحكومات على مستويات سياسية رفيعة بشأن إشراك الجاليات المغتربة، والسياسات والبرامج المتعلقة بذلك. وقد شارك في هذا الحدث خمس وخمسون متحدثاً حكومياً وجمهورياً يزيد عن ٦٠٠ شخص، مما يؤكد

(١) يُستخدم مصطلح «بلد المقصد» أو «البلد المضيف» في هذا التقرير للإشارة إلى البلدان التي يقيم فيها المغتربون سواء لفترة قصيرة أو لفترة طويلة أو بشكل دائم.

الإهتمام المتزايد بالمغتربين وأيضاً بتوقيت المؤتمر.

لا شك أن التوقيت كان له دوراً استراتيجياً في ظل الأجنحة العالمية للهجرة والتنمية، فيأتي هذا المؤتمر قبل عقد الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة في ٢٠١٣ بقليل، ومواصلة مؤتمر القاهرة الدولي لسنة ١٩٩٤ حول السكان والتنمية والذي سيعقد في ٢٠١٤، ومراجعة الأهداف التنموية للألفية (MDGs) والتخطيط لأجنحة التنمية العالمية لما بعد ٢٠١٥.

كما يمثل المؤتمر نقطة تحول هامة في عمل المنظمة الدولية للهجرة مع الجاليات المغتربة. فقد قامت المنظمة الدولية للهجرة منذ سبعينيات القرن الماضي بتسهيل التفاعل بين المغتربين والتنمية من خلال برامج مثل عودة المواطنين المؤهلين (RQN)، الذي تم تطبيقه في البداية في أمريكا اللاتينية ثم في أفريقيا وآسيا، وتبعه برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا (MIDA). وكذلك من خلال بحث وتحديد أماكن الجاليات المغتربة بهدف تزويد الحكومات بخيارات سياسية تقوم على دلائل. وإنطلاقاً من هذه الخبرة الطويلة، قامت المنظمة الدولية للهجرة بوضع منهج استراتيجي لتنمية المغتربين يقوم على ثلاث مبادئ وهي: الإشارك، التمكين والدعم. ويعتمد هذا على قناعتنا بما يلي:

١) إن إشارك الجاليات المغتربة في التنمية يعتمد بالضرورة على معرفة جيدة بالمغتربين وإتحداتهم، بالإضافة إلى إستعدادهم للمشاركة في مبادرات التنمية وسُبل التواصل معهم. ولا تُعد معرفة معلومات حول المغتربين كافية لتعزيز التعاون: بل يتمثل أساس استراتيجيات الإشارك الفعّال في بناء الثقة.

٢) يتطلب إشارك المغتربين توفير بيئة تمكينية. عادةً ما يتجه المغتربون تلقائياً لإنشاء شبكات ونقل الموارد والمعارف في الإتجاهين. إلا أن ثمة أمور ضرورية من شأنها تنمية قدراتهم بأفضل صورة وتسهيل عملية الإشارك: وتتمثل تلك الأمور في وجود سياسات إدماج وحماية إجتماعية ومواطنة وحق التصويت وكذلك حق العودة وإمكانية بناء شراكة بين بلدان المنشأ والمقصد.

٣) يستفيد المغتربون الراغبون في المشاركة في عملية التنمية من البرامج التي تهدف إلى دعمهم من خلال تسهيل الظروف التي تسمح للجاليات والأفراد بتعزيز روابطهم واستخدام الموارد التي تنتج عن التنقل البشري لدعم أنفسهم وتحديد أولوياتهم والمساهمة في رخائهم.

لقد منح المؤتمر فرصة فريدة من نوعها لتحدي واختبار هذه الاستراتيجية من خلال خبرات

المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى المختصين بشؤون المغتربين. وقد تم تقاسم هذه الخبرات خلال أربع جلسات: (أ) الجاليات المغتربة والمجتمعات، (ب) الجاليات المغتربة والدول، (ج) الجاليات المغتربة والتنمية، و (د) الجاليات المغتربة والأزمات.

لقد ساهم إلتزام المتحدثين بتقاسم خبراتهم وآرائهم في جعل المؤتمر حدثاً سياسياً هاماً يبرز أهمية إشراك المغتربين ضمن الأجندة السياسية العالمية. كما منح كذلك مساحة لتبادل الأفكار حول السياسات والممارسات والموضوعات والتحديات التي تواجه الحكومات وشركائهم في إشراك المغتربين.

لقد فتح المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة الهجرة الدولية حول الجاليات المغتربة الطريق أمام الحكومات وشركائهم لاستكشاف ما يلي بشكل أكثر شمولية وتكامل :

- العلاقة بين الجاليات المغتربة والمجتمعات المضيئة ودول المنشأ والدور الهام الذي تلعبه الجاليات المغتربة في الربط بين هذه المجتمعات:
- مزايا الإرتباط بأوطان متعددة بالنسبة لدول المنشأ والدول المضيئة وكذلك السياسات وأفضل الممارسات التي تهدف إلى إشراك المغتربين؛
- قدرة الجاليات المغتربة على الإشتراك في التنمية وكذلك السياسات والبدائل المنهجية التي من شأنها تعزيز تلك القدرة؛ بالإضافة إلى
- القدرة على إشراك الجاليات المغتربة خلال الأزمات وبعدها والظروف المطلوبة لتسهيل هذا الإشتراك.

لقد رأى العديد من المشاركين في المؤتمر أنه قد يمثل أول مؤتمر من نوعه في سلسلة من الحوارات المثمرة رفيعة المستوى، التي تهدف كذلك لمتابعة التوصيات التي خرج بها المؤتمر.

يُشكل هذا التقرير ملخصاً للموضوعات والنتائج الرئيسية للمؤتمر، ولكنه لا يصبو إلى تغطية المؤتمر بشكل شامل، بل إنه يعكس مناقشات منتقاه من الجلسات المتنوعة والنتائج الأساسية التي خرج بها المؤتمر والتي ستكون محل دراسة من قِبَل المنظمة الدولية للهجرة والحوار الرفيع المستوى الثاني للهجرة الدولية والتنمية في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٣، وكذلك من قِبَل أي أجندة تنموية لما بعد ٢٠١٥ تناقش مسألة الهجرة.

مداولات وتوصيات المؤتمر

مداولات وتوصيات المؤتمر

تستحوذ المحاور الخمس التالية على التركيز الرئيسي والنتائج الأساسية للمؤتمر الذي استمر لمدة يومين:

(أ) ينشئ المغتربون جسوراً بين المجتمعات ويشكلون جاليات متعددة الأوطان تعود بفائدة متبادلة على الدول المضيقة ودول المنشأ؛

(ب) بإمكان الدول إشراك وتمكين ودعم المغتربين من أجل أهداف تنموية من خلال التواصل معهم وتفعيل سياسات وتدابير الشراكة؛

(ج) بإمكان موارد المغتربين المالية وغير المالية أن تساهم في جهود تنمية الأسرة والمجتمع والوطن في الدولة المضيقة ودولة المنشأ، إذا كان هناك حوافز وآليات لدعم ذلك؛

(د) بإمكان الشراكة الإستراتيجية بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تشكل إطاراً لإشراك المغتربين وتمكينهم من تبادل ونقل مواردهم؛

(هـ) بإمكان المغتربين أن يلعبوا دوراً حاسماً في حالة الأزمات من خلال استخدام معارفهم وخبراتهم ومهاراتهم وشبكاتهم وروابطهم في توفير الدعم والعون خلال الأزمات وبعدها.

الفصل الأول

ينشئ المغتربون جسوراً بين المجتمعات ويشكلون جماعات متعددة الأوطان تعود بفائدة تنموية على الدول المضيضة ودول المنشأ

في الوقت الذي أدى فيه التنوع والحجم الكبيران للتنقل البشري عبر الحدود إلى تغيير النظريات التقليدية المتعلقة بـ «الهجرة»، أدى تنقل الأشخاص من أجل الاستقرار في بلدان جديدة بعيدة عن موطنهم الأصلي إلى تغيير شكل المجتمعات. تُعتبر المجتمعات المنتشرة حول العالم في الوقت الراهن أكثر تنوعاً، متعددة الثقافات وأكثر ترابطاً فيما بينها، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى الجاليات المغتربة. على سبيل المثال، العدد الأكبر من مواطني الرأس الأخضر يقيمون بالخارج، ولكنها أيضاً تستضيف أعداداً كبيرة من المهاجرين من شتى البقاع، كما أن ثلث سكان البوسنة والهرسك يقيمون بالخارج، والهند لديها ١٠ ملايين مواطن يعملون في الشرق الأوسط وفي دول مجلس التعاون الخليجي، أما في سويسرا فواحد من كل أربعة موظفين لا يحمل جواز سفر سويسري، وتستضيف روسيا ١١ مليون مواطن أجنبي على أراضيها ويستمر هذا العدد في النمو، وفي قطر والإمارات العربية المتحدة يبلغ عدد الأجانب أكثر من ٨٠ في المئة من السكان.

يحتفظ المغتربون بروابط مع دول المنشأ أو الأصل، وفي حالات كثيرة يحتفظون كذلك بوضع قانوني ووجود إجتماعي وإقتصادي في عدد من البلدان. وينطوي هذا الأمر على تأثيرات متعددة ومفيدة للتجارة العالمية والتبادل الثقافي والعلاقات الدبلوماسية. كما يُحفّز هذا الأمر الحكومات إلى إدراج مغتربيها ضمن خطط وأجندات التنمية الوطنية.

وكما ذكر السيد مندوب لوكسمبرج، إن الهجرة هي الوجه الإنساني للعولمة، والمغتربون هم الرابط الإنساني بين الدول. إن الطريقة التي يتفاعل بها المغتربون معاً أو مع مجتمعات المنشأ أو المجتمعات المضيضة - على سبيل المثال من خلال الروابط العائلية، أو «بلدة المنشأ»، أو رابطة الطلبة القدامى أو غيرها من الإتحادات - تجعل بإمكانهم وضع أساساً للثقة وتقاسم أشكال متنوعة من التعاون

بين الأمم المختلفة. وكما لوحظ في المنتدى الدولي للهجرة والتنمية في بروكسل ومانبلا في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ على التوالي، يُمكن للمغتربين وشبكاتهم المجتمعية توفير حلول محلية لتحديات عالمية.

لقد ساهم المشاركون في المؤتمر بمجموعة متنوعة من الخبرات في مجال الهجرة والإغتراب، بدءاً من دول تتمتع بعقود عديدة من التفاعل مع مواطنيها المغتربين مثل المغرب والفلبين، إلى دول مثل ناميبيا قد بدأت لتوها وضع خطة لسياسة الهجرة تضع في الاعتبار مواطنيها المغتربين، أو دولة مثل الكونغو التي تملك إطاراً استراتيجياً وتعمل على وضع خريطة لمواطنيها المغتربين وتشجيعهم على العودة والإستثمار في موطنهم الأصلي.

لقد بحث المؤتمر عن أجوبة لتساؤلات مثل: كيف يمكن لأشخاص أن يهاجروا لبلد آخر ويندمجوا في المجتمع المضيف وبقون رغم ذلك على الروابط التي تجمعهم بدولة المنشأ؟ وكيف يمكنهم أن ينقلوا تلك الروابط إلى الجيل التالي؟ وهل هناك تناقض بين الإخلاص للدولة الجديدة وتقديم الدعم التنموي لدولة المنشأ أو الأصل؟

تعريف «المغتربين»

لا يوجد تعريف موحد معترف به عالمياً لمصطلح «مغترب». حيث تختلف المفاهيم بشكل كبير، ولكن استدل المشاركون في المؤتمر بشكل عام بالتعريف الشامل الذي اقترحه دليل: «وضع خارطة طريق من أجل إشراك الجاليات المغتربة في التنمية: دليل لصانعي السياسة وممارسيها في دول المنشأ والدول المضيفة»، والذي أصدرته المنظمة الدولية للهجرة ومعهد سياسات الهجرة في ٢٠١٢:

«المهاجرون وسلالتهم ممن يعيشون خارج الدولة التي ولدوا بها أو دولة أسلافهم سواءً بشكل مؤقت أو بشكل دائم، مع احتفاظهم بروابط شعورية وملموسة مع دولة المنشأ».

وقد قدّم الإتحاد الأفريقي تعريفاً للجاليات الأفريقية المغتربة يركز على مبدأ التنمية كالاتي: «أي شخص من أصل أفريقي يعيش خارج أفريقيا ويرغب في المساهمة في تنميتها». ولا تستخدم العديد من البلدان مفهوم «المغتربين». فرنسا، على سبيل المثال، في إجتماع عُقد مؤخراً في مدينة باريس حول الجاليات المغتربة، عبّرت عن تفضيلها لمصطلح: «جاليات وطنية تقيم في الخارج»^(١). بينما لا تملك أستراليا سياسة رسمية للمغتربين ولكنها تضع المواطنين الأجانب والمهاجرين ومواليد الخارج

(١) تم تنظيم المؤتمر الوزاري حول الجاليات القومية المقيمة في الخارج في ١٧ يونيو (حزيران) ٢٠١٣ بمدينة باريس بناءً على مبادرة الوزير المفوض لشئون المواطنين الفرنسيين في الخارج بحكومة فرنسا.

والمهاجرين من الجيل الثاني والثالث ضمن سياسات توطين المهاجرين وتُنظر إليهم بصفتهم جزء لا يتجزأ من المجتمع المضيف. وقد لاحظت الهند أنه ليس ثمة جالية مغتربة واحدة لكل دولة بل عدد من الجاليات مما يتطلب نهجاً سياسية مختلفة. وفي الفلبين، تختص مفوضية الفلبينيين في الخارج بدعم جميع المواطنين الفلبينيين المقيمين في الخارج، بغض النظر عما إذا كانت إقامتهم طويلة أو قصيرة الأجل.

لقد أخذنا في الاعتبار كل هذه الزوايا المتعلقة بالجاليات المغتربة وتم إضافتها للنقاش من أجل إثارته. وقد سلط المؤتمر الضوء على حقيقة أن المغتربين كان يُنظر إليهم في الماضي بصفتهم مجموعات استثنائية حُرمت من حقوقها وهربت من الملاحقة وترغب في العودة إلى موطنها الأصلي، أما الآن فيُنظر إليهم على أنهم جميع هؤلاء الأشخاص الذين يعيشون بعيداً عن بلد المنشأ أو الأصل ولكنهم يستمرون بشكل ما في التوحد معها، بغض النظر عما إذا كانوا قد اكتسبوا جنسية أجنبية، أو كونهم مقيمون في الخارج، أو طلبة، أو عمال مهاجرون، أو منفيون، أو طالبو لجوء.

و تُعد معظم الدول الآن، إن لم تكن جميعها، مصدراً للمغتربين ومقصداً لهم، وتستمر تلك الأعداد في النمو. فعلى سبيل المثال، تستضيف الرأس الأخضر على أراضيها اليوم ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ مهاجراً من دول الجوار في غرب أفريقيا، بينما ضاعفت فرنسا من أعداد مواطنيها المغتربين في الخارج في السنوات الأخيرة، وأكثرهم من الشباب الفرنسيين الحاصلين على تعليم جامعي.

بإمكان المغتربين «عولمة» أجناس التنمية

يستطيع دور المهاجرين والمغتربين في المجتمع أن يصبح عاملاً هاماً في التنمية في كل من دولة المنشأ والدولة المضيفة. فهم يُنشئون مجتمعات متنوعة عادةً ما تتسم بكونها ديناميكية وابتكارية ومنفتحة للتجارة والاستثمار والمهارات والمعارف العالمية. ونظراً لمعرفةهم الجيدة بكل من بلد المنشأ والبلد المضيف، يستطيع المغتربون أن يلعبوا دور الوسيط ويساهموا في توفير التكلفة لكلا البلدين^(٢).

بالنسبة لبلد المنشأ، بإمكان المغتربين فتح أبواب على أسواق العمل العالمية والتجارة والأعمال والتبادل الثقافي والدبلوماسية، وعادةً ما يحملون أفكاراً جديدة ومهارات وأصول مالية إلى وطنهم. وبالنسبة للدولة المضيفة، بإمكان المغتربين ترسيخ الثقة بين الثقافات المختلفة والقيم والمعتقدات والأنظمة السياسية التي يمكن استخدامها لبناء أعمال وتجارة وشراكة ثقافية ودبلوماسية. وبالنسبة للقطاع الخاص، يمكنهم الوصول إلى أسواق جديدة وتأسيس مقار جديدة والحصول على المهارات

(٢) انظر أيضاً الورقة المواضيعية للمائدة المستديرة ١,٢ الخاصة بإجتماع قمة المنتدى الدولي للهجرة والتنمية في ٢٠١٢ والمتاحة على الرابط التالي: http://www.gfmd.org/documents/mauritius/gfmd12_mauritius12_rt_1-2-background_paper_en.pdf

المطلوبة وممارسة الأعمال عبر الحدود.

وتعتبر الهجرة من أجل العمل أمراً جوهرياً بالنسبة لجهود التنمية الوطنية في بنجلاديش وجزر الموريس والفلبين. إن بنجلاديش تتعامل مع مواطنيها المقيمين في الخارج بصفتهم أشخاصاً ذوي أهمية تجارية في الدول التي يقيمون بها. وتضع وزارة حقوق الإنسان واللاجئين في البوسنة والهرسك مشاريع حول الجاليات المغتربة لتطبيقها بالإشتراك مع ١٠ مدن من خلال توجيه المهاجرين والمغتربين إلى مشاريع التنمية المحلية. وتخطط الفلبين لتنفيذ برنامج ضخم تحت مسمى «مغتربون من أجل التنمية»، وهو برنامج يمنح المغتربين من ذوي المهارات اختيارات متعددة وحوافز من أجل الإشتراك في مبادرات التنمية في الفلبين. وتقوم جمهورية تنزانيا المتحدة ودول أخرى مُصدرة للهجرة بإدراج الجاليات المغتربة ضمن أجندة التنمية الوطنية.

أما بالنسبة للدول المضيفة مثل استراليا، والسويد، وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، لا يعتبر المهاجرون ذوي أهمية قصوى للاقتصاد فقط، بل أيضاً من أجل تخطي الاختلافات اللغوية والثقافية وفتح الطريق أمام تعاون عام وخاص بين الأمم، بما في ذلك شراكات المساعدة من أجل التنمية التي تعود بالمنفعة على الطرفين. وتبحث لوكسمبرج عن سُبُل لإدماج جالياتها المغتربة في سياساتها الجديدة للتنمية الخارجية.

شبكات المغتربين، تكنولوجيا المعلومات وأدوات التواصل الإجتماعي

يُنشئ المغتربون شبكاتهم الخاصة ويشكلون جماعات متعددة الأوطان على المستوى العائلي، المجتمعي ومستوى التجارة والأعمال. بالنسبة للصين وجزر القمر والسلفادور والهند وجزر الموريس والمكسيك والمغرب ونيجيريا والعديد من الدول الأخرى، تعتبر الروابط العائلية غاية في الأهمية وفي حالات كثيرة تُعد هي أساس الثقة لأشكال أخرى من التفاعل بين الدول. و يساعد المغتربون في اقتحام الأسواق الأجنبية وخلق علاقة جادة بين صاحب العمل والعامل عبر الحدود. كما يجعلون من الممكن للشركات الوطنية والعالمية أن يوظفوا عمالاً يتحدثون اللغة المطلوبة ويمتلكون المهارات الثقافية مما يوفر تكلفة تدريب أفراد جدد.

وقد اتخذت الحكومات مجموعة متنوعة من المبادرات لتحفيز ودعم شبكات المغتربين، خاصة في سياق العودة إلى / أو الإستثمار في بلد المنشأ. وتتنوع هذه المبادرات بين فعاليات ومعارض أعمال في دول المنشأ أو الدول المضيفة، ومنح دراسية يستفيد منها أبناء المغتربين، وأسواق للمنافسة على تمويل مشاريع التنمية، وأدوات تدريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة، ومنح مناظرة لإستثمارات تنمية المجتمع، وقواعد بيانات لمهارات ووظائف المغتربين، ومواقع انترنت وغيرها من أدوات الدعم

التي توفرها تكنولوجيا المعلومات. وسيتم مناقشة هذه النقاط بالتفصيل في الفصول التالية.

وقد لعبت التكنولوجيا الحديثة وأدوات التواصل الإجتماعي دوراً أساسياً في تقريب المسافات وتغيير علاقة المغتربين ببلدانهم الأصلية. ففي الوقت الذي تسمح فيه الرحلات محدودة التكلفة بأن يتنقل الأشخاص بشكل أسرع وبتردد أعلى في اتجاهات متعددة، تسببت الإنترنت وأدوات التواصل الإجتماعي - بفضل خاصية الإتصال المباشر - في ظهور عدد كبير ومتزايد من الشبكات الإلكترونية للمغتربين والتي غيرت طبيعة الهجرة والتنقل. فأصبح بإمكان المغتربين من أصحاب الأعمال أن يساهموا بمعارفهم وخبراتهم ومهاراتهم في تنمية دولة المنشأ دون أن يعودوا إليها. وبإمكان العاملين من حاملي العقود المؤقتة البقاء لفترة أطول في الخارج بينما يبقيون على إتصال دائم بعائلاتهم.

ومن أجل ربط مغتربيها وعائلاتهم في الوطن، قامت الحكومة الفلبينية بإطلاق مبادرة مشتركة مع ميكروسوفت تحت اسم، «Tulay» أو برنامج تعليم التواصل، الذي يقوم بتدريب العاملين الفلبينيين عبر البحار وعائلاتهم على الإستخدامات الأساسية للكمبيوتر بالإضافة للإنترنت والبريد الإلكتروني. ويهدف البرنامج بشكل أساسي إلى التعامل مع مشكلة الوحدة والإنفصال العائلي وفي حالات متعددة وجود عائلات منقسمة يعمل أحد أفرادها في الخارج. ويهدف البرنامج إلى مساعدة المغتربين في البقاء على إتصال مع بعضهم البعض ومع مجتمعاتهم التي نشأوا فيها، كما يساهم في تحسين قيمة عملهم وجعلهم أكثر تنافسية في السوق العالمي.

وكجزء من خطتها الإستراتيجية لمواطنيها المغتربين، تقوم الرأس الأخضر بتوفير خدمة الحصول على المستندات الرسمية واعتمادها على الإنترنت بالنسبة لمواطنيها المقيمين في الخارج. وقد أطلقت الهند مؤخراً «مركز موارد العاملين» في دبي والذي سيستخدم أحدث تقنيات تكنولوجيا المعلومات لتسجيل ومتابعة شكاوى وتظلمات العاملين. كما يمكن لتكنولوجيا الخدمات البنكية عبر الهاتف التي يقدمها القطاع الخاص أن تساعد المغتربين في الإتصال ببلدان المنشأ وتحفيز الإستثمارات. وقد وجدت الخدمات البنكية عبر الهاتف سوقاً واسعاً لدى الجاليات المغتربة القادمة من كينيا والمكسيك وجمهورية تنزانيا المتحدة وغيرها من دول المنشأ^(٣).

الجاليات المغتربة والهوية الوطنية

من شأن الوضع القانوني للمغتربين في كل من الدولة المضيفة ودولة المنشأ - مثل الحصول

(٣) انظر على سبيل المثال نموذج M-Pesa Safaricom في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة والمتاح على الموقع التالي:

على الجنسية - أن يُسهّل المشاركة الكاملة في الشؤون الإجتماعية والسياسية للدولة التي توفره. ويساعد حمل المغترين لأكثر من جنسية على تسهيل تنقلاتهم وبناء روابط على المستوى المجتمعي والإقتصادي وغيرهما. وقد لاحظت جمهورية مولدوفا وغيرها من الدول أن الجالية المغتربة الناجحة هي تلك التي تندمج بشكل كامل في الدولة المضيفة بينما تبقى جزءاً من مجتمع دولة المنشأ. ولكن تُعد هذه، كما أشارت غواتيمالا، عملية ذات اتجاهين بين المغترين والمجتمعات التي يرتبطون بها، مما يضمن مكاسب وفوائد، ولكنه ينطوي أيضاً على مسؤوليات على الجانبين.

وتساعد الجاليات المغتربة العديد من دول المنشأ على «تسويق» هويتهم الوطنية لعدد من الأغراض المختلفة، بما في ذلك أغراض سياحية. ونظراً لوجود جاليات كبيرة من مواطنيها في الخارج، ترى بنجلاديش والفلبين مواطنيها المغترين على أنهم «سفراء» للنوايا الحسنة. وتهدف سياسة المغترين الجديدة التي أطلقتها إثيوبيا في ٢٠١٣، من جملة أمور أخرى، إلى دعم القيم الثقافية الإثيوبية وصورة البلاد في الخارج. وتصف جمهورية تنزانيا المتحدة مغتربيها على أنهم «مواطنون أذكاء» خارج البلاد وتضعهم ضمن أجندة التنمية الوطنية. بينما ترى اليمن مغتربيها بصفتهم رُسل للسلام وسفراء لبلادهم في الخارج.

وترى روسيا أفراد جالياتها المقيمة في الخارج على أنهم مُسوقون للبلاد وثقافتها. وتهتم الحكومة بالحفاظ على الهوية العرقية والثقافية للمغترين الروس وتُشجّع مواطنيها بالخارج على تعلم اللغة والثقافة والتاريخ الروسي، كما تهتم بتقوية روابطهم بموطنهم الأصلي.

وينظر دستور الرأس الأخضر إلى المغترين بصفتهم جزءاً لا يتجزأ من الأمة. بينما تصف النيجر مغتربيها على أنهم الإقليم التاسع للبلاد، وتسعى لترويج صورة البلاد من خلال أنشطة فنية ورياضية وثقافية مع المغترين. وترى سيراليون مغتربيها على أنهم «الإقليم الخامس» للبلاد وتخطط لإشراكهم في عملية بناء البلاد. وترى الحكومة الليتوانية مغتربيها كجزء من أمة موحدة قادرة على تحسين الصورة والهوية الدولية للبلاد من أجل علاقة تجارية أفضل مع المجتمع الدولي. ولكن في ظل سعيها لبناء روابط قوية مع جالياتها من المهاجرين ذوي الخبرة المهنية والمهارات، حددت ليتوانيا بعض التحديات المؤسسية التي قد تواجهها كذلك غيرها من الدول، بما في ذلك عدم توافر الموارد المالية لخدمة مغتربيها.

الجنسية المزدوجة

إن العديد من الحكومات المشاركة في المؤتمر قد تبنت بالفعل أو مازالت بصدد دراسة الجنسية المزدوجة كسبيلٍ لحشد المغترين ومواردهم في خدمة الدولتين. وبفضل «برنامج المواطنين المقيمين في الخارج» الذي وضعته الهند، يستطيع المهاجرون من أصل هندي الحاصلون على جنسية دولة أخرى (بخلاف باكستان وبنجلاديش) أن يصبحوا مواطنين هنديين مقيمين في الخارج (Overseas)

(Citizenship) مما يسمح لهم بدخول الأراضي الهندية لمرات متعددة وأغراض متنوعة مدى الحياة، والإنتفاع بالنظام الجامعي وتنفيذ استثمارات وأعمال على الأراضي الهندية. وتنظر جمهورية تنزانيا المتحدة للجنسية المزدوجة على أنها تسمح للمغتربين بالعودة للوطن، كما تحذر من أن حذر الجنسية المزدوجة في قانون الهجرة قد يتسبب في أزمة هوية لدى الأجيال اللاحقة.

كما يزداد عدد البلدان التي تسمح لمغربيها بالتصويت والإشتراك في الإنتخابات من الخارج (أنظر الفصل التالي).

المغربون وبناء الوطن

تعزز الحكومة الإريترية بإسهامات مغربيها في الصراع من أجل إستقلال البلاد وبناء الوطن. وبين المغتربين الأرمن في الخارج - والذي يقدر عددهم بحوالي ٧ مليون - هناك اهتمام كبير بالحفاظ على الهوية الأرمينية. وفي سيراليون، عقب انتهاء الحرب الأهلية في ٢٠٠٢، تم تأسيس مكتب شؤون المغتربين في وزارة الشؤون السياسية والعامّة خصيصاً من أجل إشراك المغتربين في التنمية وبناء الوطن.

وفي ظل جهود سريلانكا تجاه المصالحة بعد ٣٠ عاماً من الصراع، تتبع البلاد توصيات «لجنة الدروس المستفادة والمصالحة» (LLRC) وتتعاون مع الأطراف المختلفة - مثل المجتمع المدني - في وضع نهج شامل للإستفادة من قدرات جالياتها المغتربة.

وقد تم تقديم ملاحظة تحفظية حول افتراض أن جميع المغتربين يعملون بشكل مستقل ومن أجل خدمة مصالح دول المنشأ أو الدول المضيفة. وفي حين يمكن لروابط المغتربين بدول المنشأ بشكل عام أن تعود بالفائدة على التنمية، لا يُعد هذا الأمر صحيحاً على الدوام. فبالنسبة للدول التي مازالت متأثرة بصراعات أو التي خرجت مؤخراً من صراع طويل، تعتبر الديناميكيات بينها وبين جالياتها المغتربة أكثر تعقيداً وتتطلب نهجاً مختلفاً ينبع من الوعي بالواقع السياسي على الأرض^(٤).

بإمكان الإدماج وإعادة الإدماج أن يدعموا الروابط مع المغتربين

يمكن أن يشكل الإحتضان الإجتماعي أو «إعادة الإدماج» في الدولة المضيفة أداة لدعم المغتربين من أجل تمكينهم من المساهمة بشكل أفضل في تنمية دول المنشأ. وبينما يزداد في بعض الدول المضيفة عدد من ينظرون إلى إعادة الإدماج بصفته جزءاً أساسياً من سياسة الهجرة، نجد من الناحية الأخرى

(٤) أفادت سريلانكا أن العديد من المغتربين السريلانكيين من أصل تاملي قد استفادوا من مناخ السلام الذي تم التوصل إليه مؤخراً في سريلانكا من أجل تحاشي الأفكار المتطرفة، والإنخراط من جديد مع جذورهم داخل البلاد وحتى الإستثمار في سريلانكا.

أنه من البديهي أن يدعم هذا الأمر قدرة المغتربين على التواصل مع دول المنشأ من خلال منحهم الغطاء القانوني للتنقل والعيش بحرية بين البلدين.

ويمكن أن يعود ذلك بالفائدة على كل من مجتمعات المنشأ والمجتمعات المضيفة. وقد أكدت سويسرا أن إدماج المغتربين بشكل ناجح في المجتمع المضيف يرفع من قدرة الدولة المضيفة على الإنخراط في التعاون الدولي. وقد لاحظت جمهورية تنزانيا المتحدة أنه عندما لا يتمتع مغتربوها بالإحتواء في الدولة المضيفة، فإنهم يواجهون صعوبة في العودة أو الإستثمار في تنمية البلاد. وأكدت جواتيمالا على المسؤولية المشتركة للدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المضيفة في حماية ودعم المهاجرين والمغتربين خاصة في المواقف التي تشكل خطراً مثل الإتجار بالبشر، كما أشادت بالتعاون الجيد مع السلفادور ودول أخرى من أمريكا الوسطى في هذا الشأن.

وتنظر إيطاليا إلى المغتربين بصفتهم مورداً إجتماعياً وثقافياً قيماً، ويهدف إنشاء منصب وزير الإدماج إلى بعث رسالة حول أهمية توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والسكن والصحة ودعم التشغيل للمهاجرين على الأراضي الإيطالية. وقد دعت إيطاليا إلى وضع برامج لدفع الإثراء الثقافي ونبذ العنصرية في أوروبا، خاصة فيما يتعلق بالمنتسبين لمجموعات العرعر. وترى لوكسمبرج أن إدماج وإحتواء المغتربين في حياة الدولة المضيفة بمثابة مطلب أساسي من أجل التعاون البناء بين الدول المصدرة والمستقبله للهجرة وأن بإمكان المغتربين مساعدة المهاجرين الجدد في هذه العملية.

وعوضاً عن مصطلح «إدماج»، أعربت تركيا عن تفضيلها لتعبير «المشاركة الفعالة للمغتربين في الحياة الأكاديمية والإجتماعية و الثقافية والسياسية والإقتصادية للدولة التي يقيمون بها»، وأكدت على أهمية المهارات اللغوية في كل من الدولة المضيفة ودولة المنشأ. وقد أدركت زيمبابوي الإسهامات الكبيرة التي يمكن لمغتربيها أن يقدموها في سبيل التنمية إذا تمكنوا من الحصول على الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة في الدولة المضيفة، وعليه قامت بتوقيع إتفاقيات مع دول مثل جنوب أفريقيا وموزمبيق.

وبالنسبة لدول المهجر التقليدية مثل أستراليا وكندا، فإن استقرار المهاجرين وإدماجهم هو بمثابة النهاية المنطقية لإحدى مراحل برنامج الهجرة، ويُعتبر التنوع اللغوي والثقافي من الصفات المجتمعية الهامة.

أستراليا: نموذج متعدد الثقافات

نظراً لوجود ٢٥٪ من مواطنيها من مواليد الخارج و ٥٠٪ من مواليد الخارج أو لأحد الأبوين المولودين في الخارج، تتبع أستراليا نمودجاً متعدد الثقافات يقوم على مبدأ المواطنة. وتتمثل النتيجة الطبيعية لبرنامج أستراليا الدائم للهجرة في الإدماج الكامل للمهاجرين بصفتهم مواطنين يتمتعون بكامل

الحقوق المدنية والسياسية. حتى في ظل نمو برنامجها للهجرة المؤقتة، تحاول أستراليا التأكيد على أن جميع المهاجرين يتلقون الدعم ويتم احتضانهم بصفتهم أفراداً قيّمين في المجتمع.

وينطوي هذا النهج القائم على الدعم على عدد كبير من السياسات والبرامج الاجتماعية على المستوى المحلي ومستوى الولايات والمستوى الوطني، بالإضافة إلى شراكات مع المجتمع المدني. وتتضمن تلك السياسات والبرامج تقديم الدعم المجتمعي من خلال التدريب اللغوي، وخدمات الترجمة التحريرية والفورية، والإنتفاع العادل بالخدمات الحكومية، ومَنح من أجل إقامة مشاريع مجتمعية وغيرها. وتؤدي السياسات التشجيعية المتعلقة بعودة المقيمين وتحويل الأموال إلى تسهيل التنقل بين أستراليا ودول المنشأ أو الأصل. وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، وطبقاً لمؤشر التماسك الاجتماعي الخاص بوزارة الهجرة والمواطنة (DIAC)، يظل التماسك الاجتماعي ثابتاً نسبياً.

وهناك درسان مستفادان من النموذج الأسترالي للمغربين والتنمية:

(١) يمكن لسياسات الهجرة القائمة على استراتيجيات الإدماج الشامل بإعتبارها النتيجة الطبيعية للهجرة أن تؤدي إلى تجنب الحاجة لتبني سياسات خاصة للمغربين؛ و

(٢) يمكن لسياسات الإدماج السليمة والمنسقة جيداً أن تدعم قدرات المغربين وتشجعهم على المساهمة في تنمية المجتمع والإقتصاد المضيف الذي يمكن أن يمنحهم في المقابل أساساً صلباً للعودة لدول المنشأ والاستثمار في تنمية تلك الدول.

وقد لاحظ المنتدى الدولي للهجرة والتنمية الذي عقد في أثلينا عام ٢٠٠٩ أن العودة الناجحة للمغربين وإعادة إندماجهم في دول المنشأ عادةً ما تعتمد على الإدماج الناجح في الدولة المضيئة. وترى المنظمة الدولية للهجرة أنه ليس ثمة تناقض بين سياسة رشيدة بشأن المغربين وسياسات الإدماج، إذا ما توفرت شروط التخطيط والتنفيذ الجيد لتلك السياسات. ويتركز التقرير القادم للمنظمة الدولية للهجرة بخصوص الهجرة الدولية حول مدى رضاء المهاجرين باعتباره مؤشراً للتنمية البشرية في الدول المضيئة في شمال وجنوب العالم^(٥). وقد ساعدت المنظمة العديد من الحكومات على إنشاء مراكز موارد (أو معلومات) المهاجرين (MRCs) في كل من الدول المضيئة ودول المنشأ من أجل دعم جهود إدماج المغربين وإعدادهم للعودة الطوعية وإعادة الإدماج في بلد المنشأ^(٦).

(٥) للمزيد من المعلومات برجاء زيارة: <http://www.iom.int/cms/wmr2013>

(٦) أفادت المنظمة الدولية للهجرة أنه - إعتباراً من يوليو 2013 - تمتلك الدول التالية (أو امتلكت) مراكز لموارد المهاجرين: ألبانيا، أستراليا، بلغاريا، كولومبيا، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، المجر، لبنان، مالي، ميكرونيسيا، الفلبين، البرتغال، رومانيا، الإتحاد الروسي، سلوفاكيا، سريلانكا، طاجكستان، تونس، فيتنام وزيمبابوي. (برجاء ملاحظة أن المنظمة الدولية للهجرة قد ساعدت في إنشاء و / أو إدارة المراكز الموضوع أسفلهما خط).

وقد أكد المؤتمر أن برامج الهجرة التي تتمتع بالشفافية والفعالية وتضمن إستقرار المهاجرين وإندماجهم إجتماعياً وإقتصادياً يمكن أن تضمن الإستقرار في المجتمعات المضيفة وتدعم المغتربين بصفتهم شركاء في تنمية بلد المنشأ.

بإمكان دول المنشأ أن تساهم في نجاح ورخاء مغتربيها في الخارج

نظراً لإدراكهم للعلاقة بين الإندماج في الدولة المضيفة والإنخراط في تنمية دولة المنشأ، تقوم كل من الجزائر، شيلي، كولومبيا، المكسيك، الفلبين، المغرب، أوغنده وغيرهم من الدول بزيادة الإستثمار في برامج الدعم الإجتماعي لمغتربيهم في الدول المضيفة. وتعد المكاتب القنصلية بمثابة الملجأ الأول للمغتربين الذين يرغبون في الحصول على معلومات أو مساعدة قانونية أو مساندة من طرف الحكومة المضيفة أو الدعم المجتمعي. في الكثير من الحالات، تعتبر تلك المكاتب بمثابة مركز موارد يقوم بإعداد وتجهيز المهاجرين للعودة إلى أو الإستثمار في دولة المنشأ.

وتسعى الحكومة المكسيكية إلى تحسين جودة حياة جالياتها المغتربة من خلال الإنتفاع بالنظام التعليمي وفرص العمل و الرياضة والصحة وتحسين تنظيم الجالية، حتى قبل إعتبار العوائد التي يمكن لهم جلبها إلى المكسيك. وتتضمن برامجها في الولايات المتحدة على سبيل المثال خدمات صحية يتم تقديمها بمعرفة وزارة الصحة وإتفاقيات مع معاهد التدريب المهني الأمريكية من أجل توثيق مهارات المكسيكيين في بعض قطاعات الوظائف. وقد أنشأ زعماء الحكومة والمغتربون مجالس استشارية مشتركة لتعزيز ذلك المسار وتقديم التغذية الراجعة حول سياسة المغتربين. أما بالنسبة لجواتيمالا التي تعتبر دولة مصدرة للهجرة ومستقبلة لها ودولة عبور في نفس الوقت، فتتمثل حماية حقوق ورخاء المهاجرين والمغتربين داخل وخارج حدودها أهمية قصوى.

وفي السنوات الأخيرة قامت الجزائر بإنشاء لجنة تضم أفراد الجاليات المغتربة لمناقشة ظروف تلك الجاليات في المجتمعات المضيفة. وتقدم قنصليات شيلي خدمات قانونية حول المسائل العائلية وتسعى إلى القيام باحصاء لأطفال العائلات الشيلية المقيمة في الخارج في سنة ٢٠١٤. وتُشجع الصين الإندماج بين جالياتها المغتربة، خاصةً من خلال إحترام قوانين وعادات وظروف المجتمع المضيف، كما تشجع الإسهامات الهادفة لتنمية الدول المضيفة. وتدعم كولومبيا مغتربيها من خلال توفير معاشات وخدمات صحية في الخارج. أما سفارة السلفادور في الولايات المتحدة الأمريكية فتقدم خدمات قانونية حول الهجرة لمواطنيها المقيمين والعاملين في الخارج، والتي تتركز أغلبيتها في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن وزارة خارجية أوغنده بصدد الإنتهاء من وضع سياسة تحمي حقوق مواطنيها في الخارج وتوفر بيئة من شأنها تشجيع المغتربين على المشاركة في حياة الدولة المضيفة. وقد أنشأت نيجيريا مكاتب في سفاراتها وقنصلياتها للعمل مع لجان المغتربين وحماية حقوقهم ومستحقاتهم ورخائهم.

وتدعم حكومة الفلبين إندماج مواطنيها المقيمين في الخارج من خلال مجموعة كبيرة من الخدمات التي يقدمها «صندوق تمويل رضاء المهاجرين»، ويتم تمويل الصندوق من خلال أجور العاملين في الخارج. وقد تم إنشاء صناديق مشابهة تديرها كلٌّ من بنجلاديش وباكستان وسريلانكا وتايلاند. وقد أنشأت الهند صندوقاً ومراكز لموارد العمال لمساعدة مهاجريها خلال الأزمات. ففي دبي، على سبيل المثال، أقامت الحكومة الهندية مركزاً شاملاً لموارد المهاجرين يُقدم معلومات واستشارات لجاليتها في الإمارات العربية المتحدة.

وعلى المستوى الإقليمي، تقوم الدول المجاورة بعقد شراكات لتقديم الحماية والدعم المتبادل للجاليات المهاجرة والمغتربة: على سبيل المثال، ستقوم جواتيمالا بإستضافة منتدى إقليمي حول الهجرة والطفولة في أغسطس ٢٠١٣، والذي من المنتظر أن تصدر عنه مذكرة تفاهم للعمل على المستوى الإقليمي ضد الإتجار بالأشخاص.

الإدراك العام لمفهوم الإغتراب

يشكل الإدراك العام للجاليات المغتربة - سواء في الخارج أو عند عودتهم للوطن - جزءاً أساسياً من أية إستراتيجية شاملة للمغتربين. لقد تم مناقشة هذه المسألة بشكل مختصر في المؤتمر، إلا أن الحكومات المشاركة قد أكدت مراراً أن من شأن وجود برامج هجرة وإدماج تتمتع بالشفافية وتضمن للمغتربين وضعاً قانونياً وإمكانية الإنتفاع بالخدمات، بالإضافة إلى وجود قوانين وممارسات غير-تمييزية ونقاش عام متوازن حول منافع الهجرة، أن تساهم بشكل كبير في حماية حقوق ورضاء المغتربين.

ويُعتبر وجود صورة إيجابية للمغتربين لدى مجتمع المنشأ أو الأصل أمراً أساسياً لتشجيع المواطنين المقيمين في الخارج على العودة إلى و/ أو الإستثمار في ذلك المجتمع. وقد لاحظت تركيا أن الطريقة التي تنظر بها الدول إلى مغتربيها والسياسات التي تتبعها تؤثر على كيفية مساهمة المغتربين في تنمية دول المنشأ، ودعت إلى وجود سياسات وإجراءات لمكافحة التمييز والعنصرية وجرائم الكراهية التي تستهدف المغتربين في الدول المضيفة بأي وسيلة ممكنة. وقد دعت كلٌّ من أثيوبيا وإيطاليا ورومانيا إلى وجود سياسات لمكافحة كراهية الأجانب والعنصرية وتهميش المهاجرين. كما نادى اليمن بإلغاء القيود المتعلقة بالهجرة والإعتراف العلني بأهمية المغتربين. وقد دعت مصر إلى إقامة حوار أورو-عربي أكبر من أجل التعزيز المشترك لفوائد الهجرة القانونية بغرض التنمية وتصحيح الصورة السلبية للمهاجرين في الإعلام الأوروبي.

وفي الوقت الذي تمثل فيه قصص النجاح الفردية للمغتربين أفضل دعاية لهم، يُمكن للطريقة التي تنظر بها الحكومات إلى مواطنيها المغتربين أن تؤثر على رغبتهم في العودة وإعادة الإندماج

والإستثمار في أوطانهم السابقة. تمنح الفلبين على سبيل المثال لمواطنيها المغتربين صفة «بطل قومي» وتحفل بشهر ديسمبر (كانون الأول) بوصفه شهر العاملين الفلبينيين المغتربين، تكريماً للعاملين العائدين.

كما يُمكن للمنظمات الدولية أن تمثل شريكاً يتمتع بالخبرة وعدم الإنحياز من أجل حماية المهاجرين من الإدراك السلبي لهم والسلوك الإجتماعي السيئ. إن برامج المنظمة الدولية للهجرة في الصومال «الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا» ترافقها برامج توعية تشرح للمواطنين المقيمين في البلاد السبب وراء هذا البرنامج الخاص والفوائد التي ستعود عليهم من خلال المهارات والمواهب التي يتمتع بها زملاؤهم العائدون. كما تعمل غينيا مع المنظمة الدولية للهجرة لضمان توفير الأمان للمهاجرين وحماية أكبر لحقوقهم في الدول المضيفة.

النتائج والإستنتاجات

لقد دعى المشاركون إلى إعتقاد رؤية وسياسات جديدة للتعامل مع المغتربين بوصفهم يمتلكون القدرة على مد جسور الشراكة في عالم متعدد الأجناس والثقافات. إن دول الهجرة التقليدية تستقبل الآن مهاجريها، بينما تزيد أعداد الجاليات المغتربة القادمة من دول المهجر التقليدية، وتستضيف الدول والأقاليم التي لا تعد بمثابة دول مهجر بعض أكبر الجاليات الأجنبية في العالم، بينما تتمركز العديد من الجاليات المغتربة الآن في جنوب العالم. ويحاول الجميع فهم ديناميكيات المغتربين وإدراجها ضمن التخطيط الوطني للتنمية.

إن تغيير النهج المتبع في التعامل مع المهاجرين والمغتربين يعد بمثابة مسؤولية عالمية. كما أن وجود رؤية إيجابية للهجرة والمغتربين من شأنها تشجيع السياسات الوطنية والثنائية الملائمة من أجل حماية الجاليات ضد التمييز وكراهية الأجانب أو الإستغلال، حيث أن هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر على قدرة ورغبة المغتربين في الحفاظ على روابطهم مع دول المنشأ والإستثمار في تنميتها.

بإمكان الجهات الإقليمية مثل الإتحاد الأفريقي أو إتحاد دول جنوب أمريكا (UNASUR) وأطر الحوارات الإقليمية مثل الشراكة الأورو-متوسطية [EUROMED] بين الإتحاد الأوروبي ودول البحر المتوسط، والحوارات الدولية مثل المنتدى الدولي للهجرة والتنمية^(٧)، أن تدفع التدابير الوطنية للتعامل مع المعاملة السلبية للمهاجرين. كما يمكن لعمليات الإستشارات الإقليمية (RCPS)

(٧) انظر تقارير أعمال المنتدى الدولي للهجرة والتنمية في إجتماعات القمة المنعقدة في ٢٠١١ و ٢٠١٢ والتي ركزت على دور المغتربين في تبني أعمال خاصة وتجارية وإنشاء مشاريع وتنمية القطاع الخاص. برجاء الإطلاع على الرابط التالي: www.gfmd.org/en/.

حول الهجرة أن تنشئ علاقة بناءً بين الهجرة والتنمية وتعزز حماية حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين^(٨).

المشاركون يحثون المنظمة الدولية للهجرة والحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية على ما يلي:

١) أن يؤكد على الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه المغتربون في تقريب المسافات بين المجتمعات والثقافات وإقتصاديات الدول (مع توخي الحذر من اعتبار جميع المغتربين متماثلين أو بمثابة قوة إيجابية).

٢) أن يشجع برامج إدماج المهاجرين في الدول المضيفة التي من شأنها حماية ودعم المغتربين بشكل فعال، على سبيل المثال من خلال الإنتفاع العادل بالخدمات الإجتماعية الأساسية ووضع قوانين وممارسات ضد التمييز وإطلاق نقاش عام حول منافع الهجرة يتسم بالشفافية.

٣) أن يشجع سياسات إعادة الإدماج الفعّالة التي من شأنها تسهيل العودة - الفعلية أو الافتراضية - للمغتربين إلى دول المنشأ أو الأصل.

٤) أن يضعوا ملخصاً لأفضل الممارسات كأحد نتائج المؤتمر (بالنسبة للمنظمة الدولية للهجرة).

٥) أن يضمنوا إدراج المغتربين ضمن أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بصفتهم يمتلكون القدرة على دفع عجلة التنمية.

(٨) انظر ملخص رئيس الاجتماع العالمي الرابع لعمليات الإستشارة الإقليمية في بيرو ٢٠١٣ والمتاح من خلال الرابط التالي:

الفصل الثاني

بإمكان الدول إشراك وتمكين ودعم المغتربين من أجل أهداف تنموية من خلال التواصل معهم وتفعيل سياسات وتدابير الشراكة

إن للدول مسؤولية رئيسية تتمثل في حماية ودعم وتمكين المهاجرين والمغتربين - في كل من دول المنشأ والدول المضيفة. ولكن نظراً لمحدودية ما يمكن أن تقوم به دولة ما داخل أراضي دولة أخرى، لا بد من أن تتشارك الدول معاً في تحمل هذه المسؤولية. وتُظهر الدراسات مجموعة كبيرة من السياسات والبرامج التي تهدف لإشراك المغتربين في التنمية، أغلبها أحادي الجانب بطبيعته والقليل منها يعتمد على نهج مشترك بين الحكومات والمجتمعات.

وتندرج العديد من مبادرات الدول لدعم المغتربين ضمن إطار سياسات الهجرة وتوطين وإدماج المهاجرين وتحتوي - على سبيل المثال - على سياسات شفافة لدخول المهاجرين، وإجراءات مرنة للحصول على تأشيرات الدخول، وسياسات الإدماج وإعادة الإدماج والجنسية المزدوجة. وتندرج كذلك العديد من المبادرات ضمن فئة أخرى من المبادرات السياسية والتنظيمية مثل تنظيم البنوك والضرائب والجمارك والاستثمارات الأجنبية وحقوق التملك. وتندرج بعض أكثر الإستراتيجيات إلهاماً والتي تقوم بها الحكومات بالتعاون مع الجاليات المغتربة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية ضمن فئة محدودة لسياسات التواصل والتفاعل وتغطي الكثير من مبادرات «تمكين» المغتربين بدءاً من معارض التجارة والاستثمار للمغتربين وحتى الخدمات القنصلية والتوعية في الخارج وتقديم الدعم للعائلات في موطنهم.

ونظراً لتنوع المغتربين، لا يوجد نهج موحد على مستوى العالم بل هناك العديد من السبل لإشراك المغتربين. وقد أكدت الحكومات مراراً على النهج الإستراتيجي للمنظمة الدولية للهجرة القائم على أركان ثلاث وهي: «إشراك وتمكين ودعم» المغتربين بصفته شعاراً للمؤتمر وإطاراً لتحديد السياسات والبرامج المطلوبة من أجل دعم مشاركة المغتربين في عملية التنمية.

كما أقرتحت سريلانكا إضافة ركن رابع لإستراتيجيات المنظمة الدولية للهجرة يتعلق بـ «توعية» المغتربين، خاصة فيما يخص واقع دول المنشأ، حتى لا يقعوا ضحية لصورة نمطية خاطئة أو مبالغ فيها، متى قرروا العودة والإستثمار في البلاد.

معرفة المغتربين والتواصل معهم

لقد اتفق المشاركون في المؤتمر على أن معرفة من هم المغتربون وأين يتركزون، وما هو دورهم في المجتمع واحتياجاتهم وقدراتهم على المساهمة في تنمية المجتمعات المضيفة ومجتمعات المنشأ لا بد وأن تشكل الخطوة الأولى في وضع سياسات لإشراكهم. كما يُعتبر من الضروري توفير معلومات وبيانات منهجية لوضع سياسات ذكية للتواصل والتفاعل، وهو الأمر الذي تفتقر إليه العديد من الدول. لقد دعت رومانيا إلى وضع سياسات تقوم على الحقائق حول الهجرة والمغتربين، وليس على الخرافات. وقد أكدت كل من السلفادور، جواتيمالا، لوكسمبرج، المكسيك وغيرها من الدول على أن السياسات يجب أن تضع التنمية البشرية قبل التنمية الإقتصادية.

من المؤكد أنه يلزم توفير بيانات ومعلومات من جانب جميع الأطراف حول مسار المغتربين: المغتربون الباحثون عن فرص عودة من أجل العمل، الإستثمار، إقامة أعمال خاصة أو ببساطة يرغبون في العودة لأسباب ثقافية أو من أجل الإستجمام؛ الشركات التي تسعى للربط بين المهارات المطلوبة والوظائف المتاحة؛ والحكومات التي تسعى لجذب موارد المغتربين من أجل دعم جهود التنمية الوطنية. إلا أن الجمع المنهجي للبيانات ونشرها وإستخدامها يتطلب التزاماً سياسياً وتوفير موارد وهو الأمر الذي يعتبر بمثابة تحدي جاد للعديد من البلدان. ويُمكن تخفيف هذا العبء عن الحكومات من خلال مشاركة المغتربين أنفسهم، والقطاع الخاص والوكالات الدولية التي تتمتع بالخبرة مثل المنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) وغيرهم.

يوجد بالفعل عدد من الآليات لجمع ونشر البيانات المتعلقة بالمغتربين، مثل إجراءات المسح والتعداد، أو إعداد خرائط لأماكن المغتربين وقواعد بيانات لمهاراتهم وخبراتهم واهتماماتهم. إن عدداً متزايداً من المواقع الإلكترونية وأدوات تحسين القدرات تمنح اليوم معلومات وإرشادات حول أمور مثل سبل إطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة الحجم متعددة الجنسيات.

لقد أنشأت غينيا بنك معلومات إجتماعي ومهني وشبكة للمغتربين في ١١٠ دولة و٥٠ ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية، كما تقوم بإجراء مسح للغينيين في الخارج. وتعمل كينيا على وضع

قاعدة بيانات لمواطنيها في الخارج، وإحصاء لمهارات المغتربين بالإضافة إلى وسائل للتواصل مع عاملها في الخارج من خلال الإنترنت. وقد أنشأت زيمبابوي موقعاً إلكترونياً لرأس المال البشري من أجل جذب مغتربيها للعودة إلى البلاد من خلال توفير فرص عمل. وقد عملت المنظمة الدولية للهجرة مع كل من أنجولا، أثيوبيا، غويانا، مالي، مولدوفا، نيجيريا وسيراليون، بالإضافة إلى كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بصفتهن دول مضيضة، على وضع خريطة لمغتربيهم. وقد وضعت ناميبيا خريطة لجالياتها المغتربة من منظور يسمح بتقييم سبل الاستفادة من مساعدتهم في تلبية احتياجات العمالة في البلاد. وبالنسبة لسيراليون، ستساعد هذه الخريطة في تلبية الاحتياجات الوظيفية في قطاع الصحة العامة وهو أمر أساسي لمرحلة إعادة إعمار ما بعد الحرب.

في ظل وجود أكثر من ١٠ مليون من مواطنيها في الخارج، تنشئ حكومة الفلبين هذا العام بوابة إلكترونية شاملة بغرض إشراك المغتربين (BaLinkBayan)، على غرار ما أعلنه المنتدى الدولي للهجرة والتنمية في جزر الموريس عام ٢٠١٢. ستقدم البوابة الإلكترونية معلومات حول الإستثمارات والأعمال التجارية والمنتجات والأنشطة الخيرية والأعمال التطوعية، خاصة في المجال الطبي طبقاً لما أوصت به الوكالات المختصة في مدن وأقاليم البلاد. كما تخطط تونس لإطلاق بوابة إلكترونية متكاملة للتونسيين في الخارج، والتي ستجمع بين الخدمات المختلفة المقدمة للمواطنين المغتربين.

وتعقد العديد من الدول مؤتمرات ومعارض للمغتربين في الدول المضيفة ودول المنشأ من أجل تبادل الأفكار وإطلاق شراكات بين المغتربين والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والوكالات الدولية. وقد بدأت مالطا الإعداد لعقد المؤتمر العالمي الرابع لمواطني مالطا المقيمين في الخارج والذي سيعقد في عام ٢٠١٥. وقد عقد الإتحاد الروسي أربعة مؤتمرات دولية لمغتربيه من أجل توعيتهم وجذبهم للعودة للإتحاد الروسي.

وقد دعت الحكومة الفلبينية والمجلس الفلبيني للمغتربين في ٢٠١٣ إلى عقد القمة العالمية الثانية للفلبينيين المغتربين، من خلال إشراك زعماء الجاليات الفلبينية في شتى بقاع العالم، وممثلين من الوكالات الحكومية الفلبينية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات أكاديمية فلبينية.

وتشارك سريلانكا شباب العاملين المقيمين في الخارج من خلال مبادرات مثل «وماذا بعد؟ What's next؟»، وهو منتدى مستقل لطلبة الدراسات العليا والمحترفين من أصل سريلانكي المقيمين في فرنسا ممن يرغبون في دفع السلام في سريلانكا من خلال التبادل الفكري والحوار بين الثقافات.

وتعمل المنظمة الدولية للهجرة مع حكومات ومجموعات مغتربين ومنظمات غير حكومية والقطاع الخاص ومنظمات عالمية أخرى خلال المراحل المختلفة لدورة الهجرة. كما تدعم المنظمة الدولية

للهجرة الجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص للتواصل مع المغتربين من خلال حملات توعية ومراكز موارد المهاجرين في الدول المضيفة ودول المنشأ. ونظراً لكبر حجم جالياتها في دول مجلس التعاون الخليجي، أنشأت الهند العديد من مراكز موارد العاملين لتزويد مواطنيها بالمعلومات والمساعدة حال احتياجهم لها.

إنشاء الهياكل المؤسسية الملائمة من أجل إشراك المغتربين

ينطوي التواصل مع المغتربين والإستفادة من مواردهم المتنوعة من أجل التنمية على عمل العديد من الوزارات الحكومية والشركاء الآخرين واهتمام والتزام الحكومة متمثلة في أرفع مستوياتها للمضي قدماً في هذه الأجندة الشاملة لعدة قطاعات. وبمقدور إحدى الوزارات الحكومية أو الجهات المختصة بشؤون المغتربين تسهيل التنسيق اللازم بين الوزارات وضمان إدراج الجاليات المقيمة في الخارج ضمن أية خطة وطنية للتنمية.

وقد أنشأت اليوم أكثر من ٣٠ دولة وزارات أو مكاتب على مستوى حكومي تختص بالمغتربين، وأكثرهم كان ضمن المشاركين في المؤتمر. وأنشأت الفلبين المفوضية الخاصة بالفلبينيين في الخارج منذ أكثر من ٣٣ عاماً وهي تعد بذلك واحدة من أقدم الجهات المختصة بشؤون المغتربين، وقد تم إنشائها من خلال قرار رئاسي لتوفير المشورة السياسية المباشرة للرئيس حول كيفية الحفاظ على الروابط مع المواطنين المغتربين وتقويتها. وفي المغرب تم تأسيس مؤسسة الحسن الثاني في ١٩٩٠ للمواطنين المغاربة من غير المقيمين وذلك من أجل توفير الدعم لغير المقيمين في المغرب ودفع التعاون معهم على المستوى الإقتصادي والإجتماعي والثقافي. وفي ١٩٩٦، أنشأت الجزائر عددا من الهياكل الحكومية للتعامل مع جالياتها عبر البحار.

وتعتبر العديد من الوزارات والسياسات الوطنية الخاصة بالمغتربين بمثابة ظاهرة حديثة أو مازالت قيد التنفيذ: هكذا الحال في الجزائر بالنسبة للمديرية العامة للجالية الوطنية في الخارج والتي تم إنشائها عام ٢٠١٢، وهي جزء من الخطة القومية الجزائرية الخاصة بالمغتربين، وفي الرأس الأخضر تم إنشاء وزارة الجاليات عام ٢٠١٠، وفي مالطا تم إنشاء المديرية المختصة بالمواطنين المقيمين في الخارج في ٢٠١٢، وفي أتيوبيا أعتمد مجلس ممثلي الشعب السياسة الوطنية للمغتربين في ٢٠١٢ وتم إطلاقها في ٢٠١٣. أما كينيا فهي بصدد الإنتهاء من وضع السياسة الوطنية للمغتربين كي تتواصل مع مغتربيها في الخارج، وتسعى سيراليون إلى وضع سياسة للمغتربين والهجرة يعززها إطار قانوني كامل لتحديد دور المغتربين ضمن الجهود الأشمل للتنمية وإعادة إعمار مرحلة بعد الحرب. وضمن جهودها الحديثة من أجل المغتربين، قامت الكونغو، بالتعاون مع المنظمة الدولية

للهجرة، بوضع إطار وطني إستراتيجي للتواصل مع المغتربين. وقد وضعت الحكومة الفلبينية الهجرة ضمن خطة التنمية القومية للفلبين (PDP) ٢٠١١-٢٠١٦ والتي تخضع لأرفع مستويات الرعاية من قبل الرئيس.

السفارات والقنصليات في المقدمة

مع زيادة أهمية الجاليات المغتربة، أصبح دور السفارات والقنصليات يختلف بالنسبة للعديد من الدول. فهي غالباً أول من يلجؤ إليه المغتربون عند حاجتهم وأول من يعزو إليه بناء الثقة بين الحكومات وجالياتها المغتربة. وتقدم العديد من القنصليات اليوم إلى مواطنيها خدمات قانونية مجانية، وخدمات إجتماعية، وخدمات وثائق السفر وغيرها من الخدمات. كما أنها تنظم أحداثاً ثقافية وتجارية واستشارات مع وبين مجموعات المغتربين، كما توفر المعلومات والتوجيه والتدريب حول مسائل تتعلق بالاندماج وإعادة الإدماج وتتشاور مع الحكومة المضيفة حول السياسات المتعلقة بالهجرة والمغتربين. وقد قامت حكومات دول مثل جواتيمالا والمجر وأوروغواي بتنسيق جهودها لتبسيط وتقصير زمن الإجراءات الإدارية وتحسين عملية التواصل مع مغتربيها في الخارج.

وقد قدمت سفارات وقنصليات الفلبين العون لمواطنيها المغتربين طوال العقود الأخيرة، بما في ذلك تقديم الإستشارات من خلال مراكز إجتماعية مخصصة في مواقع إستراتيجية. ففي عام ٢٠١٢، عملت الجاليات الفلبينية في أوروبا مع سفارتها في إيطاليا ومنظمات متعددة الأطراف تتخذ من أوروبا مقراً لها، من أجل تنظيم أول مؤتمر دولي من نوعه حول المغتربين الفلبينيين في أوروبا تحت عنوان «حوار المغتربين». وكنتيجة لذلك، قام بعض أفراد الجاليات المغتربة بتكوين الشبكة الأوروبية للفلبينيين المغتربين التي تغطي ١٠ دول أوروبية على الأقل. وسيتم إعادة هذه المبادرة في ٢٠١٤ خلال مؤتمر المغتربين الفلبينيين في الشرق الأوسط وأفريقيا، والذي تدعمه سفارة الفلبين في الإمارات العربية المتحدة.

وقد عملت الجزائر والمغرب طوال عقود عديدة على دعم وحماية مصالح وحقوق مغتربيهما من خلال المكاتب القنصلية. كما تم إنشاء مجلس جاليات الرأس الأخضر، وغيره من الجهات، لتحسين فعالية الأنشطة القنصلية في الخارج من أجل دعم المغتربين. وتقدم شيلي لمغتربيها في الخارج الذي يتجاوز عددهم أكثر من مليون مواطن حزمة من الخدمات العامة على الأرض، بما في ذلك إصدار مجاني لجوازات السفر، وخدمات قانونية ودليل حول كيفية إدارة الحياة في الخارج وكيفية الإنتفاع بالخدمات الصحية والتعليمية والبنكية وغيرها من الخدمات الإجتماعية المتوفرة في الدولة المضيفة. وتضع غينيا مغتربيها ضمن عملية التنمية الوطنية من خلال أمور عدة من بينها تحسين قدرتهم على تمويل المشاريع الصغرى ونقل رؤوس الأموال من خلال ممثلي الحكومة في الخارج.

ولدى جواتيمالا ما يقرب من ٢ مليون مواطن مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية وقد أنشأت في ٢٠١٢، ١٣٢ قنصلية متحركة، متصلة بقنصلياتها المنتشرة في الولايات المتحدة والتي يبلغ عددها ١٢، من أجل خدمة الأعداد المتزايدة لمواطنيها المقيمين في مواقع بعيدة وتلبية إحتياجاتهم. كما أصدرت قنصليات البرازيل والأكوادور وجواتيمالا والمكسيك بطاقات تعريف قنصلية (أنظر بطاقات التعريف المكسيكية – matricula consular) التي يمكن من خلالها للمواطنين المغتربين الإنتفاع بالخدمات البنكية ونقل أموالهم بغض النظر عن وضعهم القانوني كمهاجرين. كما أصدرت دول أخرى مثل أثيوبيا وباكستان وتركيا بطاقات تعريف خاصة أو وثائق أخرى لمواطنيها لأغراض متنوعة من ضمنها الإستثمار في بلد المنشأ.

وتحتل المكاتب القنصلية أفضل المواقع التي تسمح لها بتسهيل ودعم مشاورات المغتربين، على سبيل المثال من خلال مجالس المغتربين، وكذلك لتسهيل إدارة تصويت مواطنيها في الخارج. ومن المعروف أن وزير الجاليات في الرأس الأخضر كان يشغل في السابق منصب رئيس لجنة القيد الإئتخابي لمواطني الرأس الأخضر في الخارج خلال فترة عمله الدبلوماسية.

الآليات الإستشارية الخاصة بالمغتربين

لقد أكدت الأمثلة التي ذكرها المشاركون في المؤتمر على أن أفضل الطرق لإشراك المغتربين تتمثل في التعاون معهم في وضع السياسات والبرامج الخاصة بهم. إن بعض الدول المضيفة، مثل إيطاليا وفرنسا وسويسرا، تدعم الحوار بين المغتربين ومجتمعاتهم في دول المنشأ. وقد أنشأت العديد من دول المنشأ مجالس للمغتربين يتم إنتخاب أعضائها بمعرفة جالياتهم وتعمل كأداة إستشارية من أجل تقاسم الأفكار وإستلهاام المشاريع المشتركة ومصادر التمويل.

ويُعد المجلس الإستشاري التابع لمعهد المكسيكيين في الخارج أحد أقدم وأعرق مجالس المغتربين، وقد تم تأسيسه في ٢٠٠٣. ويمثل المجلس ملتقى لزعماء الجاليات المكسيكية-الأمريكية في الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى فرصة للتباحث مع الحكومة حول سياسات المغتربين. وفي عام ٢٠١١، قام برلمان مالطا بالموافقة على إنشاء مجلس مواطني مالطا المقيمين في الخارج والذي يتشكل من ممثلين للجاليات المالطية وخبراء في مجال الهجرة. ويتم تطبيق توصيات المجلس بمعرفة مديريةية مواطني مالطا المقيمين في الخارج. كما أنشأت أوروغواي مجالس إستشارية للعمل كمنظمات تمثل مواطني أوروغواي المقيمين في الخارج.

وقد شكّل مواطنو جزر القمر المغتربون لجنة من مختلف الجاليات المغتربة للتشاور مع الحكومة حول سياسة المغتربين. أما بالنسبة للفلبين، فبفضل قمة حكومية للمغتربين وزعماء الجاليات على

مستوى العالم عُقدت في ٢٠١١، استلهم المغتربون فكرة إنشاء المجلس العالمي للمغتربين الفلبينيين (GFDC)، والذي يمثل أول شبكة تضم المواطنين الفلبينيين عبر البحار من ٢٥ دولة مختلفة. وقد أفضى المنتدى الأول للجاليات اليمينية في يناير ٢٠١٣، والذي شارك فيه زعماء الجاليات اليمينية حول العالم، إلى إنشاء المجلس الأعلى للجاليات اليمينية (YESC) والذي انتُخب أعضائه بمعرفة زعماء الجاليات المغتربة ويقوم بمتابعة إهتمامات واحتياجات المغتربين اليمينيين.

تأهيل المغتربين: حق المواطنة، التصويت بالخارج والتمثيل البرلماني

يزداد اليوم عدد الحكومات التي تشمل رعاياها في الخارج بنفس الحقوق المدنية والسياسية لمواطنيها المقيمين على أرض الوطن. وتسمح تلك الحكومات لرعاياها بالحصول على الجنسية المزدوجة، أو جنسيات متعددة أو غيرها من البدائل المحددة، وهو أمر من شأنه تسهيل حرية التنقل والارتفاع بفرص التعليم والتجارة والاستثمار بين الدول. وما زال النقاش بخصوص عملية التفاعل بين الدول والمغتربين يدور حول السؤال التالي: هل هناك تناقضا بين الإخلاص للدولة الجديدة ودعم التنمية في دولة المنشأ أو الأصل؟

لقد تبنت العديد من الدول بالفعل أو لا تزال تدرس تبني قوانين تسمح لمواطنيها في الخارج بالمشاركة في الانتخابات الوطنية، ومن ضمن تلك الدول الجزائر، الرأس الأخضر، كولومبيا، كوستاريكا، الإكوادور، السلفادور، إريتريا، فرنسا، جواتيمالا، غينيا، المجر، المكسيك، بيرو والفلبين.

وقد ذكرت جمهورية تنزانيا المتحدة، والتي لديها جالية صغيرة في الخارج من المغتربين المؤهلين وذوي المهارات بالإضافة إلى استراتيجية نشطة لإشراكهم في الأجندة العامة للتنمية، أن حذر الجنسية المزدوجة كان يشكل عائقاً في طريق الإدماج الناجح في كل من الدولة المضيفة أو العودة إلى دولة المنشأ. وتخضع هذا المسألة الآن لمناقشة البرلمان، وقد استبق وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي التأكيد بأن مغتربي تنزانيا سيتمتعون في بدايات ٢٠١٤ بالجنسية المزدوجة وسيتم إحتوائهم في أجندة التنمية الوطنية للبلاد.

أما تركيا فلديها ما يقرب من ٦ مليون مواطن مقيم في الخارج، وهي تُصدر من أجل هذا الغرض بطاقة هوية خاصة معروفة باسم «البطاقة الزرقاء» لتجنب فقدان أي من مغتربيها في حالة عدم إيجاز الدولة الأخرى للجنسية المزدوجة، أو في حالة تنازل أحد مواطنيها عن الجنسية التركية دون التقدم للحصول على الجنسية المزدوجة. وتسمح هذه البطاقة لحاملها بالعمل (ما عدا في الوظائف الحكومية) والحصول على تصريح إقامة عند وجودهم في تركيا وتضمن لهم نفس الحقوق التي يتمتع بها باقي المواطنين في شراء ممتلكات. (لا تسمح البطاقة لحاملها بممارسة أي حقوق سياسية

أو التمتع بالضمان الاجتماعي أو خدمات المعاش). وترى أوروغواي الحق في التصويت على أنه حقاً أساسياً لجميع المواطنين وهي الآن بصدد دراسة إصلاح إنتخابي لتسهيل مشاركة مغتربيهـا .

وتسمح بعض الدول - مثل كولومبيا - لمغتربيهـا في الخارج بإنتخاب ممثلهم في السلطة التشريعية. ويمنح القانون الجزائري للمغتربين نفس الحقوق السياسية والمدنية التي يتمتع بها المواطنون المقيمون على أرض الوطن، بما في ذلك الحق في التصويت والإشتراك في الإنتخابات القومية والمحلية. وحتى تاريخ تحرير هذا التقرير، وصل عدد ممثلي المغتربين في البرلمان الجزائري إلى ثمانية. وتنظم الرأس الأخضر تمثيل جالياتها المغتربة في البرلمان على أساس جغرافي. كما تدرس بيرو تعديلاً دستورياً يسمح لمغتربيهـا بتمثيل خاص في البرلمان.

ويتمتع المواطنون الفرنسيون المقيمون في الخارج بتمثيل سياسي ممتاز ودعم الحكومة الفرنسية، بما في ذلك حق التصويت في الإنتخابات المحلية والرئاسية و تمثيل برلماني متكامل. وفي ٢٠١٤، سيصبح بمقدور المغتربين الفرنسيين التصويت لإختيار مستشاريهم البرلمانيين لما يقرب من ١٣٢ مجلس قنصلي سيجتمعون في باريس مرتان سنوياً لتقديم خبرتهم الدولية للحكومة والبرلمان.

وأقترح زعماء دول أمريكا الجنوبية خلال قمة إتحاد دول أمريكا الجنوبية UNASUR^(٩) التي تم عقدها في بيرو في نوفمبر ٢٠١٢، اعتماد جنسية موحدة لأمريكا الجنوبية، تتجاوز الحدود الوطنية، في خطوة ترمي الى تعزيز التكامل بين دول الإقليم.

توفير بيئة من شأنها تمكين المغتربين من العودة وإعادة الإندماج

يرتكز إشراك المغتربين مع دول المنشأ أو الأصل على توفير الثقة والفرص والحوافز والقدرات. وقد تعرّض التقرير لمسألة القدرات بشكل جزئي ضمن الحديث عن استراتيجيات توعية المغتربين والتواصل معهم وبناء قدراتهم، إلا أن العوامل الثلاثة الأولى تعتبر أساسية من أجل خلق «بيئة تمكينية» في دولة المنشأ من شأنها جذب المغتربين للعودة. وتتمثل أكبر العقبات في وجود سياسات تقييدية أو انعدام السياسات أصلاً وهو الأمر الذي يمكن أن يعيق أو يمنع التنقل ونقل الأصول والإستثمارات بالنسبة للأعمال التجارية أو المشاريع الريادية التي يقيمها المغتربون .

وقد أقرّ المشاركون في المؤتمر أن أغلب تلك الظروف التمكينية يمكن أن توفرها دولة المنشأ، مثل وجود بيئة تُشجع على الإستثمار والتجارة، و الخدمات المالية، و تكلفة منخفضة لتحويل الأموال، و امتيازات ضريبية، و منح دراسية، و خدمات وإجتماعية، و جنسية مزدوجة، وحق التصويت و/أو التمثيل البرلماني. وتقوم النيجر بتخصيص قطع خاصة من الأراضي لمواطنيها العائدين وقد أبرمت

(٩) يجمع UNASUR بين إتحادين جمركيين في إقليم أمريكا الجنوبية: السوق الجنوبية المشتركة (MERCOSUR) ورابطة الأمم الأنديزية والتي تتضمن شيلي، غويانا وسورينام.

اتفاقيات مع وكالات سفر من أجل الإسراع بتدابير السفر بالنسبة لمواطنيها العائدين. وتعتمد بعض الظروف التمكينية الأخرى على التدابير المشتركة بين دول المنشأ والدول المضيفة، مثل إمكانية الإنتفاع بحقوق الرخاء الإجتماعي والإعتراف بالمهارات المكتسبة في الخارج في كلا البلدين.

وقد أثبتت جزر الموريس والفلبين وغيرهما من الدول أن إستراتيجيات إعادة الإندماج تعتبر أكثر فعالية عندما تمثل الهجرة جزءاً أساسياً من إستراتيجية التنمية الوطنية في دولة المنشأ. ويمنح برنامج الفلبين «المغربين من أجل التنمية» Diaspora for Development خيارات وحوافز تشجيعية للمواطنين الفلبينيين المقيمين في الخارج، تتنوع بين أعمال خيرية متمثلة في التبادل الثقافي والتعليمي، ونقل التكنولوجيا، وقوافل طبية، وسياحة وإستثمارات المغتربين من خلال العودة الحقيقية أو الإفتراضية وإعادة الإندماج. وترتبط إتفاقيات جزر الموريس للهجرة الدائرية بجهود الإصلاح الحكومية التي توفر مزيداً من فرص العمل وفرص إطلاق أنشطة تجارية جديدة لمغربيها العائدين.

وقد وضعت غينيا خطة عمل محددة من أجل توفير بيئة تجارية إيجابية من شأنها تشجيع مغربيها على العودة والإستثمار في قطاعات معينة. كما أنشأت ناميبيا وحدة حكومية خاصة تتألف من وكالات متعددة لتقييم المهارات التي تحتاجها الدولة، كما تقوم بدراسة السبل التي يمكن من خلالها أن يساهم العائدون من ذوي المهارات في تلبية الإحتياجات الخاصة ببعض المهارات المطلوبة. وقد وضعت بيرو الأساس القانوني الذي من شأنه أن يسمح لها بمواجهة جميع التحديات المتعلقة بعودة مغربيها وإعادة إندماجهم من خلال إعلان قانون إعادة الإندماج الإقتصادي والإجتماعي للمهاجرين العائدين، في مارس (آذار) ٢٠١٣. أما أوغنده فهي بصدد الإنتهاء من وضع سياسة لحماية حقوق مواطنيها عند عودتهم، وذلك بغرض تشجيعهم على المشاركة في الشؤون الوطنية.

وقد أوردت اليمن - ضمن الخطوات التي اتخذتها لتشجيع مغربيها على العودة إلى وطنهم الأصلي - أنها قامت بإطلاق قناة فضائية تذيع رسائل إعلامية لمواطنيها في الخارج. وقد أطلقت زيمبابوي موقعاً إلكترونياً لرأس المال البشري للإعلان عن فرص عمل وتشجيع عودة العاملين المؤهلين. وتتضمن الفصول التالية العديد من الأمثلة المشابهة.

ومثلما تُظهر الفصول التالية، يعتبر القطاع الخاص شريكاً أساسياً في هذه المساعي، كما يمكن للجهات الإستشارية الإقليمية والمحلية مثل الإتحاد الإفريقي أو المنتدى الدولي للهجرة والتنمية أن تعمل على نشرها وحشد دعم أكبر لها.

النتائج والإستنتاجات

لقد أكدت المناقشات أن سياسات إشراك المغتربين تعتبر أكثر فعالية عندما ترعاها الحكومة ممثلة في أرفع مستوياتها، على سبيل المثال من خلال وزارة مخصصة أو لجنة أو مفوضية تتبع رئيس

الدولة مباشرة. يُعطي هذا أهمية لدور المغتربين ويُكسبهم شرعية، كما يُسهّل وجود تحرك من جانب الحكومة «ككل» لمسألة تؤثر في العديد من الموضوعات السياسية. وكما أوضحت الفلبين: إن من شأن هذا أن يضمن إحتواء المغتربين في المناقشة الأكثر شمولية حول الهجرة والتنمية بصفتهم عاملاً مؤثراً، وإدراجهم ضمن أجندات التنمية الوطنية.

وقد أوضحت المناقشات أن حصول المغتربين على وضع قانوني سليم ومشاركتهم الفعّالة في الدولة التي يقيمون بها وتسهيل هذه المشاركة من قبل دولة المنشأ قد يكون أكثر الأشكال فعالية للوصول إلى المغتربين وتشجيعهم على المشاركة في تنمية الدولتين. وتمثل هذه الحقوق والإمتيازات الأساس الذي من شأنه حماية رخاء المهاجرين والمغتربين عبر الحدود ومن ثم دعمهم وتحفيزهم على المساهمة في تنمية دولة المنشأ والمجتمعات المضيفة.

إن العمل مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تهيئة ظروف ملائمة لعودة المغتربين و/ أو إستثماراتهم من شأنه أن يوفر الدوافع لمشاركة المغتربين، كما يمكن أن يشكل إستخدام استراتيجيات التواصل الحديثة أداةً لتوعية وإرشاد وربط المغتربين ودفعهم للعمل.

كما نادى المشاركون بضرورة بحث السياسات والقوانين التي قد تشكل عائقاً أمام تنقل المغتربين وتؤثر سلباً على قدرة الدول على المنافسة في سوق العمل العالمي (مثل السياسات المحلية).

كما حثَّ المشاركون المنظمة الدولية للهجرة والحوار الرفيع المستوى الثاني للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية على ما يلي:

١) تشجيع الحكومات على دعم مغتريها وإشراكهم على أرفع المستويات السياسية.

٢) تشجيع دول المنشأ على دعم سفاراتها وقنصلياتها من خلال التدريب، من أجل التواصل مع الجاليات المغتربة وتوفير الخدمات لها.

٣) بناء قدرات الحكومات والمغتربين وشركائهم من أجل انشاء قاعدة بيانات وبنك للمهارات وغيرهما من الأدوات المستخدمة على الإنترنت من أجل توعية وحشد المغتربين بغرض التنمية.

٤) دعم التنسيق بين سياسات الهجرة والمغتربين من جانب وتخطيط سوق العمل من الجانب الآخر من أجل توفير ظروف ملائمة لعودة المغتربين لدول المنشأ.

٥. قيام المنظمة الدولية للهجرة بتنظيم المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة بشكل منتظم.

الفصل الثالث

بإمكان موارد المغتربين المالية وغير المالية أن تساهم في جهود تنمية الأسرة والمجتمع والوطن في الدول المضيفة ودول المنشأ

إن الإسهامات المالية وغير المالية للجاليات المغتربة في مجال التنمية على المستوى العائلي أو المجتمعي أو الوطني داخل الوطن أو خارجه تحظى بالمزيد من الإدراك والتوثيق. وقد ركّز المؤتمر بشكل خاص على قيمة المهارات الخاصة بالجاليات المغتربة ومجالات خبراتهم واستثماراتهم في التنمية المستدامة أكثر من تحويلاتهم المالية. وقد ناقش المشاركون في المؤتمر سبل استثمار هذه الإسهامات بحيث تلبى احتياجات التنمية البشرية في المقام الأول وتدعم في المقام الثاني النواتج المادية للمجتمع والاقتصاد. ويتضمن ذلك سبل ضمان إمكانية توجيه التحويلات المالية الخاصة بالجاليات المغتربة واستثماراتهم وتبرعاتهم الخيرية ومهاراتهم ومعارفهم وأفكارهم باتجاه مبادرات التنمية المستدامة، بينما يرتقي أفراد الجاليات المغتربة وعائلاتهم على المستوى الشخصي. لا توجد تركيبه بسيطة أو موحدة، إنما يحتاج كل بلد إلى إيجاد الخليط المناسب من السياسات والمحفزات والأدوات.

تيسير التحويل النقدي بأشكاله المختلفة

إن التحويل النقدي هو الإسهام الأفضل للجاليات المغتربة في مجال التنمية من حيث إمكانية دراسته وقياسه، ذلك على الرغم من توافق معظم الحكومات على أنه مورد خاص يجب حمايته من التدخلات غير المبررة. وقد أقر المشاركون في المؤتمر بالفوائد العظيمة للتحويل النقدي، ففي الهند التي تستقبل أكبر تحويل نقدي مسجل بلغ حوالي ٧٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٢، تساعد التحويلات النقدية في حصول الأشخاص على مسكن ملائم ورعاية صحية واجتماعية. أما في بلدان مثل ليسوتو، ليبيريا، مولدوفا والصومال فتمثل التحويلات النقدية أكثر من ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي.

يمكن للتحويلات النقدية أن تعزز الاستثمارات والأعمال والتجارة، كما يمكنها أن تحد من الفقر وترفع مستوى المعيشة على الأقل على مستوى الأسرة، وتلبى الاحتياجات أثناء الأزمات وبعدها. وتمثل التحويلات النقدية في الرأس الأخضر حوالي ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وتساعد تلك التحويلات في خلق فرص عمل في مجالات مثل التشييد والبناء والسياحة، إلا أنه من الممكن أن يكون لهذه التحويلات آثار سلبية مثل ارتفاع أسعار العقارات والتضخم المحلي.

وقد اتفقت الحكومات المشاركة على أنها بحاجة إلى المزيد من العمل للتقليل من نفقات التحويل النقدي والتي لاتزال مرتفعة في بعض الدول والأقاليم. فالبانك المركزي في أوغنده على سبيل المثال يعمل على تقليل النفقات المرتبطة بالتحويل النقدي والتي كانت تمثل حوالي ١٠٪ من قيمة التحويل، بينما لم يتم الاستفاضة في مناقشة التعاملات المصرفية عن طريق شبكات المحمول على الرغم من أنها تمنح المهاجرين والجاليات المغتربة طريقة سريعة وآمنة وقليلة أو معدومة التكلفة لتحويل أموالهم. وقد تأسست برامج التحويل النقدي عن طريق شبكات المحمول في دول مثل جورجيا وكينيا والفلبين وجمهورية تنزانيا المتحدة (على سبيل المثال خدمة M-PESA التي أنشئت بواسطة شبكات المحمول في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة). وقد اعتمد نجاح هذه الأنظمة على توافر البيئة الملائمة وتعاون البنوك ومؤسسات تمويل المشاريع الصغيرة والمنظمات الدولية وغيرها.

تسمح كل من مصر والهند ودول أخرى بوجود حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية معفاة من الضرائب لأفراد جالياتها المغتربة، حيث تنمو مدخراتهم المحولة دون نفقات إضافية في بلد المنشأ. وفي أثيوبيا يستطيع المغتربون استخدام حساباتهم بالعملة الأجنبية (كضامن للعملة المحلية) لتيسير شراء السندات الحكومية. أما النيجر فتعمل الآن على تأسيس بنك خاص بالجاليات المغتربة كما قامت بإنشاء مجموعات متخصصة للتواصل مع المغتربين، بينما أسست اليمن بنكاً للمغتربين بإسهامات من رجال أعمال من المغتربين أنفسهم.

كما تساعد مواقع شبكة الإنترنت التي توفر معلومات دقيقة حول نفقات تحويل الأموال والخيارات المتاحة للجاليات المغتربة والمهاجرين على اتخاذ قرارات واعية وغير مكلفة للتحويل النقدي. ويوجد في أمريكا الوسطى وجمهورية الدومينيكان أداة على الإنترنت للمقارنة بين مقدمى الخدمة، والنفقات، وسعر تغيير العملة للتحويلات النقدية، كما تزود المستخدم بمعلومات مجانية عن مصاريف إرسال النقود من الولايات المتحدة إلى كوستاريكا وجمهورية الدومينيكان والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا وبنما. إيطاليا أيضاً لديها موقع للتزود بالمعلومات للمقارنة بين مصاريف التحويل النقدي^(١٠). ويتمثل التحدي التالي في سبل توجيه هذه التحويلات نحو مشاريع التنمية المستدامة بحيث تشكل الجاليات المغتربة جزءاً من شركات بناءة في القطاعين الخاص والعام، دون تدخل غير مبرر من الدولة.

وقد أقرت الحكومات المشاركة بالجهود التي تبذلها المنظمات العالمية مثل البنك الدولي، المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج للأمم المتحدة للتنمية، فى مجال تسجيل ومقارنة النفقات وممارسة الضغط الدولى على مؤسسات التحويل المالى من أجل تخفيض نفقات التحويل النقدي وبناء كوادرات لتحسين إدارة هذه العملية^(١١). ويمكن للمبادرات المشتركة التى تضم هذه المنظمات مع البنوك الإقليمية ومؤسسات التمويل أن تدعم وزارات المالية والبنوك والمؤسسات المالية وغير المالية عبر مناطق مثل إفريقيا لتوفير خدمات التحويل بسعر ملائم ومنخفض فى العديد من البلدان. كما تستطيع المنتديات الاستشارية لكبار المساهمين والمجالس الاستشارية الخاصة بالسياسات مثل «مجلس التحويل النقدي من أجل التنمية» بالفلبين أن تقدم نصائح فيما يتعلق بالسياسات التى من شأنها أن تخفض من مصاريف التحويلات وتشجع الدراسات والأبحاث المتعلقة بها.

تنقل المهارات والعوائد الإجتماعية

على خلاف العديد من المناقشات الدولية حول الإسهامات المالية للتحويلات النقدية الخاص بالمغتربين، ركز المؤتمر على المغتربين ذوي المهارات وعلى العوائد الإجتماعية. وقد أكد العديد من المشاركين فى المؤتمر أن السياسات الذكية للهجرة والمغتربين ترتبط بالتخطيط لتنقل العمالة الذى يهدف إلى نتائج تنموية أفضل. لقد ساعد تنقل المهارات - خاصة إذا ما كانت ميسرة ومحكومة بالاتفاقات المتبادلة للهجرة - فى جعل الاقتصاد المحلى والعالمي أكثر مرونة وتنافسية وارتباطاً.

وقدر ذكرت السويد أنه فى ظل عولمة سوق العمل، كان من الضرورى لشركاتها أن تحصل على المهارات المناسبة كى تحتفظ بقدرتها التنافسية. إن عدم قدرة سوق العمل الوطنى على تلبية الاحتياجات الوظيفية كان يعنى أنه على الشركات أن تتعاقد مع أو تعين عمالة من خارج البلاد أو تضطر إلى تقليل أو إغلاق أو نقل أو حتى الامتناع عن التوسع فى أنشطتها. وبالتالي يعتمد اختيار شركة ما لموقعها على توافر الكفاءات محلياً ومدى سرعة وسهولة إجراءات الهجرة التى من شأنها أن تيسر تعيين العمالة من سوق العمل الدولى بما ذلك الجاليات المغتربة.

وقد أبرزت السلفادور وهندوراس أهمية دعم المهارات اللازمة لزيادة القدرة التنافسية والتنمية المستدامة بدلاً من الاعتماد فقط على التحويلات النقدية للعاملين وهو الأمر الذى قد يؤدي إلى وجود نتائج متداخلة لعملية التنمية. وتدرس ناميبيا حالياً عودة مغتربيها من ذوي المهارات بدلاً من استخدام المهارات الأجنبية، وكذلك تطوير التدريب المهارى لشبابها وضمان وجود عمالة

(١١) نذكر على سبيل المثال المشروع المشترك للمؤسسة الإفريقية للتحويلات النقدية والذى يضم البنك الدولي والمفوضية الأوروبية وبنك التنمية الإفريقي والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الإفريقي. والمتاح على الرابط التالي <http://pages.au.int/remittance/about>

ماهرة ملائمة فى القطاعات الحيوية. بينما ذكرت زيمبابوى أن موقع رأس المال البشري (Human Capital) الخاص بها والذى تم تأسيسه لاجتذاب الكفاءات المغتربة قد سجل أكثر من ١٥٠ حاصلاً على شهادة الدكتوراه، وتم تعيين ٤٠٪ من بينهم فى الجامعات المحلية بالفعل.

تقوم الحكومة السريلانكية بتشجيع التنقل المهنى وتنقل الأدمغة بما فى ذلك عودة مغتربها للعمل والاستثمار فى البلاد، وذلك من خلال برامج لخلق فرص العمل فى القطاعين العام والخاص وكذلك بوابة الكترونية تحتوى على معلومات شاملة لربط المستخدمين بالكيانات الصناعية الرئيسية فى سريلانكا. وقد أنشأت كذلك شبكة عالمية للتعريف بهذا الموقع والخدمات التى يقدمها بين الطبقة المتعلمة من المهنيين خاصة المواطنين السريلانكيين فى الخارج. و يمنح برنامج «الهجرة من أجل التنمية فى إفريقيا» MIDA التابع للمنظمة الدولية للهجرة والخاص بالعودة المؤقتة أو الافتراضية للكفاءات مدخلاً وإطاراً للعودة الطوعية للكفاءات المغتربة - سواءً كانت مؤقتة، دائمة أو افتراضية (١٢). وتشير التقديرات أن البرنامج قد حقق نجاحاً كبيراً فى إعادة العمالة فى قطاع الصحة والتعليم والقطاعات الريفية. كما استفاد فى غانا أكثر من ٨٠٠٠ شخص يعملون فى المجال الطبى من نفس البرنامج. بينما استفادت فى منطقة البحيرات العظمى أكثر من ١٥٠ مؤسسة من مبادرات بناء الكفاءات من خلال أكثر من ٤٠٠ مهمة للخبراء التى قام بها أفراد الجاليات المغتربة تحت رعاية MIDA. ولمواجهة العجز فى عدد المهنيين والمدرسين فى زيمبابوى، قامت وزارة الصحة بالعمل مع المنظمة الدولية للهجرة لإعادة المهاجرين من الأطباء والمدرسين إلى المستشفيات والجامعات وكليات الطب ومؤسسات التدريب فى البلاد. وقد ذكرت حكومة زيمبابوى أن عودة المعلمين لمدة قصيرة قد أسهمت فى تحسين جودة التعليم فى زيمبابوى.

كما ساهم برنامج MIDA كذلك فى وضع بعض المواد الخاصة بالممارسات والموارد المشتركة مثل بنك المهارات فى دول المنشأ والدول المضيفة، وكذلك تعميم إدراج موضوعات الهجرة ضمن التخطيط الوطنى للتنمية.

إزاحة عقبات السياسات أمام تنقل المواهب وعودة أفراد الجاليات المغتربة من ذوى المهارة

على هامش المؤتمر، أبرزت إحدى الندوات التفاعلية التى ضمت الحكومة الموريتانية والقطاع الخاص والمنندى الاقتصادى العالمى أن بعض السياسات المحلية لحماية سوق العمل المحلى والاقتصاد تُضر بالمجهودات المبذولة لتيسير تنقل المواهب العالمية لمواجهة العجز فى المهارات

(١٢) يضم برنامج «الهجرة من أجل التنمية فى إفريقيا» MIDA التابع للمنظمة الدولية للهجرة والذى أطلق منذ أكثر من عقد (٢٠١١) برعاية منظمة الاتحاد الإفريقى دولاً مثل بنين، بوركينا فاسو، مالى، المغرب، بوروندى، الرأس الأخضر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، إثيوبيا، غانا، غينيا، موريتانيا، نيجيريا، رواندا، السنغال، سيراليون، الصومال، زيمبابوى. ويمكن الإطلاع على البرنامج على الرابط التالى: http://publications.iom.int/bookstore/index.php?main_page=product_info&products_id=536

وتقوية القدرة التنافسية على مستوى الدولة. كما أنها ألقت الضوء على السياسات المحلية التي أقرتها العديد من الدول النامية الغنية بالموارد من أجل توجيه وتنظيم سلوك المؤسسات العالمية المصرح لها باستغلال الموارد الطبيعية وإعطاء الأولوية للعمالة المحلية حتى يتسنى الاستفادة القصوى من هذه الأنشطة على المستوى المحلى.

وكما يتضح من بعض الأمثلة في كندا ومنغوليا، قد تعجز المؤسسات العالمية الغير قادرة على توظيف المواهب المحلية عن توظيف عمالة أجنبية بسبب السياسات المحلية المقيدة. وقد يؤدي هذا الأمر إلى عدم التوافق بين الوظائف المتاحة والمهارات المتوفرة، بالإضافة إلى تدهور سوق العمل والقدرة الإنتاجية وهو ما قد يؤثر بالسلب على القطاعات الأخرى التي توظف العمالة المحلية مثل التعدين والمواصلات والأنشطة الصناعية.

يتمثل أحد الحلول فى التخطيط الاستراتيجي لسوق العمل على المدى القصير والطويل وتنوع السياسات بصورة أكبر، مما قد يسمح بالاستعانة بالمهارات الملائمة من الجاليات المغتربة فى الأعمال قصيرة الأمد التى تعتمد على مشاريع محددة كما يحدث فى قطاع التعدين، والاستعانة بالمهارات المحلية فى الأعمال طويلة الأمد فى القطاعات الدائمة مثل النقل والمواصلات والمصانع والخدمات. وبشكل عام ترتبط القطاعات المختلفة بعضها ببعض، فالاستعانة بمهارات من الخارج بالنسبة للوظائف طويلة الأمد يمكن أن يفيد قطاعات الوظائف قصيرة الأمد.

لذلك فقد شجّع المنتدى الاقتصادى العالمى الدول على مناقشة المغتربين فى السياق الأشمل لـ «تنقل المهارات» وهو قدرة الأفراد ذوى المهارات على عبور الحدود. وقد أوضح أحد أبحاث المنتدى أنه بحلول ٢٠٢٠ سوف تتأثر جميع الدول بنقص المهارات فى نصفى الكرة الشمالى والجنوبى. كما أظهر المسح الذى أجراه المنتدى أنه كلما قلت ظاهرة هجرة الأدمغة، كلما أصبحت الدولة أكثر قدرة على المنافسة. وهناك خيار واحد فى سوق العمل العالمى المتحرك وهو أن تنسجم سياسات الحكومات مع الجهود المبذولة لاجتذاب أفراد الجاليات المغتربة من ذوى المهارات.

وهناك حاجة إلى المزيد من البحث فى مجال السياسات المحلية المرتبطة بإجراءات تنظيم القدرة التنافسية، حتى يتسنى للدول أن تجد لنفسها الموقع الأمثل فى السوق العالمى.

وقد نادت جزر الموريس بدورها بإزاحة العوائق أمام الحركة العالمية للعمالة حتى تستفيد منها جميع الدول. ويتعين فى البداية على كل من السياسيين والباحثين والأكاديميين والخبراء فى مجال الهجرة والمغتربين أن يفهم بعضهم البعض وأن يتعاونوا لإيجاد حلول للجاليات المغتربة. إن وضع حلول شاملة، دائمة ومشتركة بين الوزراء والجاليات المغتربة والقطاع الخاص يعتبر بمثابة أمراً

أساسياً للوصول إلى سياسات متسقة وضمن تمثيل قوي للهجرة (والمغتربين كجزء منها) فى خطط التنمية. ويمكن للتوجهات التعاونية الإقليمية مثل تلك التى تحدث عبر القارة الإفريقية أن تساعد على مواجهة التحديات الخاصة بالعرض فى كل دولة على حد.

الاستثمار والأعمال

كانت أغلب الحكومات حريصة على دعم قدرة المغتربين على الاستثمار وتأسيس المشاريع والمساعدة على خلق فرص عمل فى بلد المنشأ، وتمثلَ التحدى فى وضع الأدوات التى من شأنها جذب الاستثمارات فى مكانها الصحيح. وقد منحت البنوك والمؤسسات الائتمانية ومؤسسات تمويل المشاريع الصغرى والمنظمات العالمية مثل الصندوق الدولى للتنمية الزراعية والبنك الدولى وبرنامج للأمم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة، الدعم المالى والتقنى اللازم لهذه المساعي.

تعامل دولة بنجلادش أفراد جاليتها الذين يقومون بتحويل ١٥٠,٠٠٠ دولار أمريكى أو أكثر، أو يقومون باستيراد بضائع قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكى على أنهم «أشخاص مهمون تجارياً» للدولة. وتخصص مؤسسة بنجلادش للاستثمار اعتماداً مالياً لتوجيه أموال الجاليات المغتربة نحو التنمية؛ بينما يمنح بنك الضمان الاجتماعى للمغتربين المؤسس حديثاً حوافزاً للمبادرات الخاصة بالجاليات المغتربة فى القطاع الخاص.

وقد وضعت الرأس الأخضر تسهيلات ضريبية من أجل تشجيع إطلاق المشاريع الصغيرة والمتوسطة وشراء المنازل وتصدير البضائع؛ كما أنها تؤمن بأنه يمكن زيادة إسهامات الجاليات المغتربة عن طريق تقديم الدعم الفنى فى مجال الاستثمار والأعمال.

وتهدف السياسة الوطنية الجديدة للجاليات المغتربة فى إثيوبيا إلى إشراك هذه الجاليات بصورة أكبر فى مجال الاستثمار والتجارة والسياحة؛ وقد أصدرت الحكومة بطاقات هوية تمنح الحق للمواطنين الأجانب من أصل أثيوبى فى المشاركة كمستثمرين ووطنيين. كما يتم توفير فرص جذابة للاستثمار فى قطاع الإسكان على سبيل المثال والسماح بالاستثمارات إما عن طريق الملكية التامة للمشروع بنسبة ١٠٠٪ أو الملكية المشتركة. لذا فقد شهدت العشر سنوات الأخيرة ثلاثة آلاف مشروعاً استثمارياً بما يعادل ١,٢ مليار دولار تقريباً.

كما يمكن للهنود المقيمين خارج الهند والمواطنين ذوى الأصول الهندية الاستثمار وإقامة مشاريع مع دولة الهند ولكن ضمن نطاق حدود معينة. بينما تهدف مالواي إلى زيادة أعداد المغتربين الذين يقومون بنقل مهاراتهم أو يقدمون إسهامات مالية أو يستثمرون فى مشاريع داخل مالواي بالمشاركة مع الحكومة أو القطاع الخاص. وقد وضعت دولة بيرو فى قانونها الجديد الخاص

بالاقتصاد وإعادة الاندماج المجتمعي للمهاجرين العائدين حوافزاً تتمثل في إعفاءات ضريبية ومنح دراسية وامتيازات اجتماعية أخرى من شأنها جذب الجاليات المغتربة للعودة والاستثمار داخل الوطن. وتؤمن تونس بأهمية الاستثمار وتمنح إطار عمل قانوني لبنوكها في الخارج، وهو ما يساعدها كذلك على تخفيض نفقات التحويلات المالية.

ويهدف مشروع الفليبين المتعدد الأطراف «بناء مستقبل في الوطن» إلى استخدام التحويلات المالية في استثمارات لخلق فرص عمل بالتعاون مع البنوك الريفية، ومؤسسات تمويل المشاريع متناهية الصغر، والمشاريع الاجتماعية. وقد أقامت وزارة العلاقات العامة والسياسية بسيراليون مشروع «الاستثمار المباشر للمواطنين المغتربين في سيراليون» بهدف تشجيع إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأفراد الجاليات المغتربة في حدود المناطق والمشاريع المخطط لها استراتيجياً في أنحاء البلاد.

ولرفع الوعي من جانب دولة المنشأ، بدأت سيريلانكا في عقد «منتديات المستثمر المغترب» لدعم جهود التنمية في مرحلة ما بعد الصراع. وتطمح سيريلانكا إلى توجيه العاملين بالخارج نحو أدوات الضمان المالي مثل الأسهم والسندات، وتوفير معلومات عن فرص الاستثمار وتوقعات النمو الاقتصادي في البلاد عن طريق بوابة الكترونية، بحيث يستطيع أفراد جالياتها المغتربة الاستثمار وكذلك جذب مستثمرين آخرين. أما دولة جورجيا فتخطط لإنشاء قاعدة بيانات للمستثمرين والشركات بالخارج. ومن ناحية أخرى تقوم دولة زيمبابوي في سعيها لجذب استثمارات المغتربين في وقت الكساد الاقتصادي والبطالة بإعداد معارض استثمار في الطرقات العامة في كل من بتسوانا وجنوب إفريقيا، كما تخطط لحملة مماثلة في أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي أوغنده قام البنك المركزي بعمل دراسة جدوى عن الاستثمارات الأطول أمداً مثل مشاريع البنية التحتية. وقد قامت الحكومة بإطلاق حزمة من الفرص الاستثمارية للجاليات المغتربة ومنحتها مزايا لتشجيعها على العودة والاستثمار في القطاعات الإستراتيجية. هناك أيضاً «خطة غينيا للعمل على الهجرة» ٢٠١١-٢٠١٥، وتتضمن مشاريع موجهة إلى الجاليات المغتربة لخلق فرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستثمارات الصغرى في القرى بمساعدة ٥٠٠٠ شاب متطوع، وذلك لخلق فرص عمل ورفع الإنتاجية المحلية في جميع أرجاء البلاد. وسوف تتعامل الخطة مع بنك معلومات وشبكة خاصة بالمغتربين في كبرى الدول المضيفة مثل الولايات المتحدة الأمريكية لتيسير تحويل الأموال وتشجيع العودة الطوعية وخلق مشاريع صغيرة ومتوسطة ودعم السياحة.

وقد أعربت الحكومات في القمة الإفريقية للجاليات المغتربة في جنوب إفريقيا ٢٠١٢ عن التزامها بتأسيس أطر عمل وهياكل لجذب المواهب الإفريقية من أجل تطوير وتنمية القارة. وقد شددت أنجولا

على الحاجة إلى تفعيل توصيات القمة، وبشكل خاص إنشاء صندوق استثماري للجاليات المغتربة وتنظيم القمة الإفريقية للجاليات المغتربة كل ثلاث سنوات، خاصة في ظل وجود العديد من تلك الجاليات في إفريقيا^(١٣). كما تقوم اليوم العديد من البنوك المحلية في دول المنشأ مثل المغرب بتقديم قروض لأفراد الجاليات المغتربة وأسرهم الراغبين في العودة أو الاستثمار (أو الأثنين معاً) في بلد المنشأ. كما قامت الحكومة السنغالية بإنشاء صندوق استثمار لمواطنيها بالخارج.

وقد لفتت كل من سيراليون وإريتريا النظر إلى حقيقة أن السياسات والقوانين في بعض الدول المضيفة قد تعوق جهود المغتربين في بناء بلد المنشأ. وقد يعود ذلك في بعض الحالات إلى المخاوف المتعلقة بوجود تحويلات مالية ذات أهداف سياسية. وذكرت سيراليون مثلاً محدداً يتمثل في قوانين الأمن والتبادل الموجودة في بعض الدول المضيفة والتي تجعل من الصعب على دول المنشأ إنشاء صناعات للجاليات المغتربة تختص بالاستثمارات التي تقوم بها الجاليات. وقد تطلبت تلك الموضوعات المزيد من المناقشة المفتوحة والتوضيح بين الدول المختلفة.

التمويل عن طريق المنح والمنح المناظرة

تمثل أحد الموضوعات المتكررة في المؤتمر في توفير التمويل وسبل قيام الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات العالمية والجاليات المغتربة بالعمل معاً في مشاريع مشتركة للتنمية وفي تمويل تلك المشاريع. وكانت المنح المناظرة من ضمن التقنيات التي تمت تجربتها بجدية والتي تفاوتت أشكالها ونسب نجاحها.

وكان من بين تلك المحاولات البرنامج المكسيكي الشهير «ثلاثة إلى واحد» حيث دفعت كل من الحكومة الفيدرالية وحكومة المقاطعة وحكومة البلدية دولاراً نظير كل دولار استثمر من جانب اتحاد الجاليات المغتربة في مشروع تنمية حقيقي. كذلك كينيا والتي تقوم بانتقال دستوري تاريخي نحو نظام ثنائي المستوى ترى دوراً هاماً لشراكات التمويل عن طريق المنح لجذب استثمار المغتربين إلى مشاريع التنمية المحلية.

وقد أنشأت الحكومة المغربية مؤخراً برنامجاً للتمويل المناظر (MDM INVEST) مع البنوك من أجل دعم المشاريع الاستثمارية للمغتربين في المغرب، حيث يتم تمويل المشروع بـ ٢٥٪ من جانب المغرب ويقابله ١٠٪ من جانب الحكومة و٦٥٪ قيمة ائتمانية من جانب البنك. وهناك مُحفزات أخرى مثل امتداد الضمان المالي للمستثمر المغترب بنفس شروط المواطن المغربي المقيم.

(١٣) لقد تم مناقشة آليات التمويل المستحدثة مثل سندات المغتربين أو سندات مشروع البنية التحتية مع القطاع المصرفي تحت قيادة بنك التنمية الإفريقي (انظر ورشة العمل حول البنية التحتية وسندات الجاليات المغتربة أثناء اجتماعات بنك التنمية الإفريقي في المغرب مايو ٢٠١٣م)

وقد قامت الدول التي تستضيف جاليات مغتربة عملاقة مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة بوضع أدوات وبرامج وتأسيس أسواق عالمية ذات قدرة تنافسية عالية لدعم الإمكانيات الاستثمارية للمغتربين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التجارية الأخرى في بلد المنشأ. (انظر على سبيل المثال سوق الجاليات الإفريقية حيث مُنح رجال الأعمال المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية منح مناظرة لتمويل خطط أعمال مبتكرة ودعم النمو الاقتصادي في بلدان جنوب الصحراء الكبرى).

إن الأسواق العالمية التي تتنافس بها مجموعات المغتربين للحصول على تمويلات (أغلبها متطابق) من أجل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الموجهة نحو التنمية في قطاعات ذات تأثير كبير على التنمية، قد رآها البعض بصفتها أسلوباً فعالاً للجمع بين رجال الأعمال من المغتربين والمؤسسات التنموية والهيئات التمويلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقد قامت تلك الأسواق تحت رعاية البنك الدولي (عن طريق سوق التنمية للجاليات الإفريقية في أوروبا) وبعض الحكومات مثل الولايات المتحدة الأمريكية (من خلال سوق الجاليات الإفريقية) كنوع من الشراكة بين المؤسسات التنموية، والقطاع الخاص (مثل وسترن يونيون Western Union)، والجاليات المغتربة وبعض وكالات الخبرة الأخرى.

وقد أوصي أن تدعم «المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة» (EC-UN JMIDI) جهود حكومات مثل حكومة كينيا في إطلاق شراكات مع جالياتها المغتربة تتعلق بمشاريع تنمية المجتمع. كما اقترحت كينيا أن يوضع نظام دائم للتمويل عن طريق تقديم منح للجاليات المغتربة ومنظمات الهجرة ضمن جدول أعمال الحوار رفيع المستوى ٢٠١٣، حتى يتسنى للدول دراسته بعناية فائقة على أرفع المستويات.

الهجرة ، الجاليات المغتربة والشباب

تم التركيز مراراً أثناء المؤتمر على الأطفال والشباب في سياق مسألة المغتربين والعائلات المتواجدة في بلد المنشأ. وقد أوضحت دولة البوسنة والهرسك أن كثيراً من مواطنيها الذين يعملون ويدرسون بالخارج والذي يبلغ عددهم ١,٧ مليون مواطن (بما فيهم الجيل الثاني والثالث) هم شباب متعلم لديه طاقات هائلة لدعم النمو في البوسنة والهرسك. وتخطط شيلي لتوسيع نطاق خدماتها المقدمة في الخارج للأطفال والمواطنين الشيليين المغتربين.

وطالبت رومانيا المشاركين في المؤتمر بالأخذ بعين الاعتبار الوضعية الهشة للأطفال الذين يُتربون في بلد المنشأ ضمن سياسات الجاليات المغتربة. وقد بذلت سيريلانكا مجهودات لاجتذاب شباب المغتربين العاملين عبر مبادرات مثل «ماذا بعد؟» وهو منتدى مستقل لخريجي الجامعات والشباب

من أصل سريلانكي الذين يعملون ويقيمون في فرنسا.

تحاول «مفوضية الفيليبينيين عبر البحار» التواصل مع الجيل الثاني والثالث من الفيليبينيين المقيمين في الخارج عبر قاداتهم الشباب في برنامج المغتربين «أنت تقود» YouLeaD، وذلك من خلال عمل جولات على سبيل المثال لدراسة المناطق المختلفة في البلاد وإعادة التعريف بالثقافة والتاريخ والتراث في الموطن الأصلي. كما شرعت المفوضية في توفير الاستشارة من الشباب إلى الشباب على شبكة الإنترنت كامتداد لبرنامج إرشادي لما قبل السفر لشباب المهاجرين الفيليبينيين. كذلك أقامت المفوضية شراكة مع البنك العقاري الفلبيني والذي بدأ في برنامج إداري للأطفال المغتربين والأطفال الذين تركهم ذوهم في موطنهم الأصلي.

وتحاول ناميبيا أن تتابع برنامج التخطيط والتنمية الخاص بالموارد البشرية والذي يدمج التدريب المهاري لشبابها المقيمين في الداخل مع عودة المهارات الناميبية المهاجرة، وذلك لضمان قوى عاملة وطنية متوازنة.

استخدام البرامج والأدوات المتاحة

قام المؤتمر بإلقاء الضوء على حقيقة أن عدداً كبيراً من البرامج والأدوات المتاحة تقوم بالفعل بتقديم المعلومات، والتوجيه، وتوفير أدوات وتوصيات من أجل الدفع تجاه المزيد من العمل، وقد ينطوي ذلك في بعض الأحيان على أطر للتمويل. وبالإضافة إلى سلسلة «الحوار الدولي حول الهجرة» تحت رعاية المنظمة الدولية للهجرة (والتي يشكل هذا المؤتمر جزءاً منها)، تم عرض الأمثلة التالية :

- القمة الإفريقية العالمية للجاليات المغتربة (جنوب إفريقيا ، مايو ٢٠١٢) ، وهي أول قمة أفريقية للجاليات المغتربة على الإطلاق التي تنشئ قناة لتواصل المواطنين الأفارقة البارزين بالخارج مع القادة الأفارقة لمناقشة سبل الاستفادة من خبراتهم في تنمية القارة.
- المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية للمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، تأسست عام ٢٠٠٨ بغرض تمويل منظمات الجاليات المغتربة والمهاجرين التي تعمل على مشاريع التنمية في ١٦ دولة من دول المنشأ بالتعاون مع المجتمع المدني والسلطات المحلية.
- المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وهو المنتدى متعدد الأطراف الأكبر من نوعه الذي يتعامل مع الموضوعات المتعلقة بالجاليات المغتربة منذ ٢٠٠٧، بما في ذلك انعقاد القمة في جزر الموريس ٢٠١٢، حيث تم تخصيص مائدة مستديرة حكومية ومنتدى لمناقشة

شؤون المغتربين والتنمية.

- كُتِبَ المنظمة الدولية للهجرة / معهد سياسات الهجرة، «وضع خارطة طريق لإشراك الجاليات المغتربة في التنمية»: وهو كتيب لصانعي السياسات وممارسيها في بلد المنشأ والبلد المضيف (٢٠١٢).
- شراكة المعلومات العالمية حول الهجرة والتنمية وهو مشروع متعدد المجالات أطلقه البنك الدولي عام ٢٠١٢ من أجل تأسيس برنامج عالمي لتوليد المعرفة حول الهجرة والتنمية وعمل قائمة بالخيارات السياسية التي تم مراجعتها من قبل الخبراء في هذا المجال.

النتائج والاستنتاجات

لقد لاحظت دولة مولدوفا أن العديد من المبادرات والممارسات التي تم عرضها في المؤتمر لم يتم تقييمها من حيث التأثير والفاعلية. وفي حين أنه تم تقييم ومراجعة المشاريع الكبيرة التي تشارك فيها العديد من الدول وتعتمد على التبرعات مثل مشروع الهجرة من أجل التنمية في إفريقيا (أو المنتدى العالمي للجاليات المغتربة المدعوم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)، فإن العديد من البرامج الوطنية للمعلومات والتدريب التي تعتمد على الإنترنت، وبنوك المهارات وقواعد بيانات الجاليات المغتربة والمحفزات لإستثمار موارد المغتربين لم يتم تقييمها بعد. يجب أن يحدث ذلك من خلال دعم المنظمات العالمية الخبيرة في هذا المجال.

ولتجنب ازدواج الجهود المبذولة، اقترح المشاركون في المؤتمر مراراً أن تتم الاستفادة القصوى من المعلومات والبرامج والأدوات والتسهيلات الموجودة بالفعل قبل أن يُبتكر غيرها.

إن إدراج الهجرة ضمن خطط التنمية الوطنية يمكن أن يوضح العلاقة بين المغتربين والتنمية، ويضمن تحقيق بعض التنفيذ. فالبوابة الإلكترونية الفيليبينية الجديدة - على سبيل المثال - تشمل خدمات للجاليات المغتربة وتهدف إلى توجيه اهتمامات هذه الجاليات واستثماراتها نحو المناطق الأكثر احتياجاً للتنمية في الفلبين. في زيمبابوي تقود وزارة التخطيط الاقتصادي وتشجيع الاستثمار حملة ترويجية لاستثمارات الجاليات المغتربة في الخارج.

و يمكن للهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي واتحاد دول أمريكا الجنوبية وعمليات الاستشارة الإقليمية أن تلعب دوراً رئيسياً في إبراز مخاوف المغتربين، وتحديد أطر التعاون والحث على إشراك الجاليات في خطط التنمية الوطنية.

إن التزام قادة دول أمريكا الجنوبية في قمة اتحاد دول أمريكا الجنوبية في بيرو عام ٢٠١٢ بتبني جنسية موحدة من أجل دعم إقليم أكثر تكاملاً من شأنه أن يغير جذرياً الحديث عن الجاليات المغتربة على المدى الطويل، على الأقل على المستوى الإقليمي.

ويمكن للحوارات والفعاليات بين مختلف الأقاليم أن تعمم هذا التفاعل على مستوى العالم. على سبيل المثال، في أول قمة إفريقية عالمية للجاليات المغتربة في جنوب إفريقيا عام ٢٠١٢، اجتمع أعضاء الاتحاد الإفريقي، وحكومات الكاريبي وأمريكا اللاتينية وممثلو الجاليات الإفريقية المغتربة لتوقيع بيان رسمي ينص على التعاون على المستوى السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

طالب المشاركون في المؤتمر أن تقوم المنظمة الدولية للهجرة و « الحوار رفيع المستوى » HLD الثاني للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية بالآتي :

١) إدراج المغتربين ضمن التخطيط الوطني لسوق العمل، ووضع سياسات توظيف العمالة المحلية في سياق إقليمي / عالمي للتعامل مع التحديات المتعلقة بالعرض المحلي.

٢) تحليل التأثير الوطني والدولي للقوانين على حماية القوى العاملة وتأثير تدفق رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار العالمي على الجهود المبذولة لحشد المهارات المغتربة ومواردها المالية للاستثمار داخل حدود الدولة.

٣) إستكمال والتوسع في برنامج المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية JMDI كنموذج لبرامج التمويل الدائمة لمشاريع التنمية التي تعتمد على الجاليات المغتربة.

٤) استغلال أفضل لمصادر المعلومات والأدوات المتاحة والصاعدة فيما يخص الجاليات المغتربة مثل كُتيب المنظمة الدولية للهجرة / معهد سياسات الهجرة لصانعي السياسات وممارسيها في دول المنشأ والدول المضيفة، وموقع المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، وبنك المعرفة المنتظر إطلاقه من جانب للبنك الدولي تحت مسمى « شراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية » KNOMAD.

الفصل الرابع

بإمكان الشراكة الإستراتيجية بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص أن تشكل إطاراً لإشراك المغتربين

تعتبر الشراكات بمثابة العامل الرئيسي للاستفادة من قدرات المغتربين على التنمية. وقد ورد في كلمة وزير خارجية تنزانيا أنه يمكن للتعاون الثنائي أو متعدد الأطراف ومبادرات التنسيق العالمية أن تضمن مزيداً من الإشراك للجاليات المغتربة. ووصف سفير بنجلاديش هذه الشراكات بأنها المحرك الأساسي لمختلف أشكال إشراك ودعم الجاليات المغتربة.

وقد مثل هذا الموضوع إحدى الأفكار المهيمنة خلال المؤتمر، والتي هي صدى لما تم مناقشته في القمة الإفريقية للجاليات المغتربة في جنوب إفريقيا ٢٠١٢. وتهدف هذه الفكرة إلى إتباع منهج موحد ومشارك في توظيف الجاليات المغتربة في القارة الإفريقية على وجه الخصوص كما تدعم الفكرة الرسالة الموجهة من جميع الدراسات الكبرى والحوارات والتوجيهات حول السياسات المتعلقة بالمغتربين والتي تفيد بأن التحالفات التي تُبنى على الثقة والتعاون المتبادلين يمكنها أن تعود بالفائدة على جميع الأطراف بما فيها الجاليات المغتربة، والدول، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص. وأخيراً تعكس هذه الفكرة تحولاً في طريقة التفكير حول الجاليات المغتربة من كونها مصدر للعملة الأجنبية والأموال إلى شركاء في التنمية، وهو الأمر الذي تمت مناقشته في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في جزر الموريس عام ٢٠١٢.

في عالم يقود فيه المهاجرون أنفسهم والقطاع الخاص حركة التنقل الإنساني، لا يمكن لأي دولة أن تعمل بمفردها بعد الآن. فقد قامت الجاليات المغتربة بالفعل بتأسيس شبكات اجتماعية وثقافية واقتصادية فعالة مثل تلك المقامة من خلال جمعيات «بلدة المنشأ»؛ وتستطيع الدول أن تخرج بفائدة متبادلة من المغتربين عن طريق إشراكهم في صنع السياسات التنموية وخلق مناخ جذاب للعودة

والاستثمار وإقامة الأعمال والتجارة في بلد المنشأ. وبالتالي يستطيع أفراد الجاليات المغتربة أن يخصصوا مدخراتهم وتحويلاتهم المالية وإمكاناتهم لهذه المساعي، حتى وإن استمروا في الإقامة خارج البلاد.

ويمكن للدول المضيفة أن تشكل جزءاً من المعادلة، مثلاً من خلال دعم قدرات جماعات المغتربين على تنظيم صفوفهم والمشاركة في مشاريع التنمية في بلد المنشأ. ويساهم كل من المنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وأصحاب العمل، والبنوك ومتبرعو الدول الأخرى بطرق مختلفة في إشراك وتمكين ودعم الجاليات المغتربة. كما يعتبر العدد المتزايد لأدوات الإنترنت، والبوابات الإلكترونية، والبرامج التي تزود الجاليات المغتربة بالمعلومات وتساعدهم على التواصل مع صانعي وممارسي السياسات دليلاً على الزيادة الهائلة في شبكات الجاليات المغتربة وتعاونهم في السنوات الأخيرة.

الشراكات بين الدولة والمغتربين

لا يتعلق أغلبية التفاعل بين الدولة والجاليات المغتربة بالاتفاقات الرسمية، ولكنه يتجسد في التعاون القائم على الثقة والالتزام والأمل في المنفعة المتبادلة. ويتراوح ذلك ما بين حشد هذه الجاليات نحو مسألة ذات أهمية وطنية أو نماذج تحفيزية لتوفير التمويل المناظر من أجل مشاريع مجتمعية صغيرة، وصولاً إلى منح المغتربين سندات يمكن توجيهها إلى تطوير البنية التحتية. إن إشراك المغتربين في التخطيط التنموي يمكن أن يمثل إستراتيجية لتوحيد الجاليات المغتربة، فقد استشارت ألبانيا على سبيل المثال ١٥,٠٠٠ من مواطنيها بالخارج في ٢٥ مدينة حول العالم فيما يخص السياسة الوطنية الجديدة للجاليات المغتربة والتي تم إطلاقها هذا العام.

وتعتبر مجالس وجمعيات الجاليات المغتربة من أبرز أطر الشراكة بين الدولة والمغتربين، حيث يعمل مندوبون منتخبون من داخل هذه الجاليات مع ممثلين رسميين لحكومة بلد المنشأ من خلال حوار منظم. وقد تتوصل هذه المنتديات إلى الإتفاق على عقد المزيد من الشراكات، وتقديم أدوات تحفيزية، وتمويل مشترك، وكذلك سبل إشراك البلد المضيف والقطاع الخاص كي يصبحوا شركاء في هذه العملية. ونذكر على سبيل المثال مشاركة مفوضية الفيليبينيين عبر البحار ومجلس الجاليات المغتربة في تنظيم القمة الثانية للمغتربين الفيليبينيين عام ٢٠١٢.

وتتضمن الشراكات الفعلية على الأرض برامج المنح المناظرة مثل البرنامج المكسيكي «ثلاثة إلى واحد» وبرنامج صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين في الخارج MDM INVEST، واللذان سبق ذكرهما. وتتعدد اليوم أشكال هذا النموذج في المكسيك وغيرها من الدول. يعطى برنامج المدخرات الفلبيني الخاص بالأطفال والشباب في الوطن والخارج الفرصة للوالدين والأشقاء والأوصياء لتقديم مبالغ مالية تناظر مدخرات أطفالهم، تُخصص لتنمية مستقبلهم. وقد قامت برامج الأسواق العالمية للمغتربين التي يضعها البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو المؤسسات التنموية

لدول بعينها (مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID) بإتاحة الفرصة لهذه الجاليات للتنافس من أجل المنح المناظرة المخصصة لمشاريع تنمية المجتمع .

وعلى الرغم من قلة نسبة مشاركة وكالات التنمية الوطنية في المؤتمر، إلا أن وكالات التنمية والتعاون الفني في كبرى الدول المضيفة للجاليات المغتربة مثل فرنسا، ألمانيا، هولندا، سويسرا، المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية تعمل على دعم قدرات المغتربين ومجتمعاتهم في بلد المنشأ ليشاركوا القطاع الخاص في إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها من مشاريع التنمية المحلية. وقد تتعدد الأساليب بداية من وسائل بناء القدرات عبر الإنترنت، وصولاً إلى برامج دعم الحصول على قروض وخدمات ائتمانية في بلد المنشأ.

وقد أشارت لجنة المنظمات غير الحكومية إلى الشراكة بين الفصليات ومواطنيها المغتربين كعامل أساسي لإنجاح عملية إشراك الجاليات المغتربة في التنمية. وقد لاحظت اللجنة أنه فيما يتعلق بنهج الفلبين القائم على التأهب Preparedness، والشراكة Partnership، والإرادة السياسية Political will 3 Ps - لمساعدة المهاجرين أثناء الأزمات، كانت الشراكة هي العامل المؤثر. وتعتمد سريلانكا كذلك على شراكة الحكومة مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية لتكوين فريق عمل متعدد المجالات يهدف إلى وضع برنامج عمل لإستغلال قدرات الجاليات المغتربة كجزء من إستراتيجيتها للتعامل مع مرحلة ما بعد الأزمة.

الشراكات الداخلية للدولة

وقد أوضحت بعض الدول السبيل الذي يمكن من خلاله لبرنامج حكومي قائم على التعاون والاتفاق بين الوزارات المختلفة ومع الهيئات الأخرى داخل وخارج الحكومة أن يعزز الجهود المبذولة لإطلاق شراكات مع الجاليات المغتربة سواء في بلد المنشأ أو في البلد المضيف. على سبيل المثال، تقوم البوابة الإلكترونية الفلبينية الشاملة على جهود فريدة لجهات متعددة وهي: مفوضية الفلبينيين عبر البحار ووزارات التجارة والصناعة، والزراعة، والإصلاح الزراعي، والسياحة والصحة. كما تم تأسيس برنامج مدخرات الأطفال الفلبينيين بناءً على الشراكة بين المفوضية والبنك العقاري الفلبيني.

الشراكات بين الدول

وقد قام المؤتمر بإلقاء الضوء على الشراكات الإستراتيجية بين الدول والتي تقوم برعاية «تنقل الأدمغة»، حيث يقوم المواطنون المؤهلون بإعادة استثمار مهاراتهم في بلد المنشأ. وتشمل هذه الشراكات تنقل العمالة واتفاقيات الضمان الاجتماعي على مستوى ثنائي، إقليمي أو عالمي مع وجود بنود والتزامات تضمن الفائدة المتبادلة لجميع الأطراف بما في ذلك تدريب المهارات لتلبية

إحتياجات سوق العمل وإعادة توظيف العمالة العائدة. وقد تم التفاوض حول أشكال مختلفة لهذه الاتفاقيات بين جزر الموريس والفلبين مع العديد من الدول الموظفة للعمالة.

وتعد «شراكات التنقل» بين الاتحاد الأوروبي ودول المنشأ مثل أرمينيا، الرأس الأخضر، جورجيا ومولدوفا بمثابة أداة لتيسير وتنظيم حركة المواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي من المنظورين القانوني والإنساني، وكذلك تعزيز النتائج التنموية للهجرة. كما تمنح هذه الشراكات إطاراً لتداول المهارات النافعة لكلا الدولتين. وتعمل لوكسومبرج على توطيد علاقتها بالرأس الأخضر عن طريق الجاليات المغتربة لديها كما تعمل على وضع تلك الجاليات ضمن سياساتها الجديدة الخاصة بالمساعدات التنموية.

ترى لوكسومبرج أن شراكات التنقل هي بمثابة الراعي لتدوير العمالة، حيث تكتسب تلك العمالة مهارات جديدة ثم تعود للوطن لفترة ما لتتنقل فوائد هذه الخبرة إلى مجتمعات بلد المنشأ. وقد قامت حكومة لوكسومبرج بالربط بين المعاهد التدريبية كي يتمكن المتدربون من الدراسة أو العمل لفترة وجيزة قبل العودة إلى الوطن بمعارفهم الجديدة. كما عملت البوسنة والهرسك مع النمسا بشأن هروب الأدمغة، ومع الوكالة السويسرية للتعاون التنموي لدراسة جاليتها المغتربة في سويسرا ومدى قدرتها على المساهمة في تنمية بلد المنشأ.

وطالبت الكونغو وغيرها من الدول أن تقوم الشراكات بين دول المنشأ والدول المضيفة بتوفير حماية أفضل لمواطنيها المغتربين. وقد تعاون كل من جواتيمالا والسلفادور ودول أخرى مجاورة في حماية المهاجرين العابرين والمجموعات الهشة العائدة مثل الأشخاص الذين وقعوا ضحية للإتجار بالبشر والأطفال تحت السن القانونية في غير صحبة ذويهم. بينما اقترحت اليمن ودول أخرى الحد من التشريعات المقيدة للهجرة وتوفير دعم أكبر لحرية حركة المغتربين مما يصب في مصلحة التنمية المتبادلة والأمن العالمي. وترى سريلانكا أنه يمكن للدول المضيفة أن تلعب دوراً في مساعدة دول المنشأ في المرحلة اللاحقة للأزمات أو الصراعات لضمان أن مواطنيها المغتربين لا يشكلون تأثيراً سلبياً على جهود بناء السلام وإعادة الإعمار في موطنهم الأصلي.

كما تلتزم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بزيادة الدعم لإسهامات الجاليات المغتربة في التنمية فيما بين دول جنوب العالم، من خلال دعم الأبحاث عن دور الجاليات المغتربة فيما بين دول جنوب العالم كدعائم للتنمية في بلد المنشأ.

الشراكة مع المجتمعات

أكد المؤتمر على واحدة من أهم الرسائل التي خرج بها المنتدى العالمي للهجرة والتنمية ٢٠١٢، وهي أن المبادرات الخاصة بالجاليات المغتربة لها التأثير الأكبر على المستوى المحلي. إن مشاركة

وامتلاك السلطات المحلية وأفراد المجتمع أنفسهم للمشاريع المدعومة من الجاليات المغتربة من شأنه أن يعطى لهذه المشاريع فرصة أكبر للاستمرارية والتأثير من الناحية التنموية. لذلك فإن المؤسسات التنموية فى البلدان المضيفة مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية تزيد من دعمها للشراكة بين الجاليات المغتربة والمجتمع المحلى فى بلد المنشأ. كما تسعى بلدان المنشأ مثل البوسنة والهرسك، السلفادور، المكسيك والفلبين وغيرها إلى دعم الجاليات المغتربة للمشاريع المحلية المجتمعية الصغيرة.

وترعى المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية للمفوضية الأوروبية والأمم المتحدة (EC-UN JMIDI) هذا النوع من الشراكات بين الدولة والجاليات المغتربة والمجتمع على المستوى المحلى، وذلك عن طريق دفع المؤسسات الصغيرة والمجتمع المدنى للعمل كشريك حيوي فى المشاريع. وقد قامت المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية (JMIDI) بإطلاق بوابة الكترونية تحت مسمى «مجتمع التدريب» لتشجيع الشراكات بين منظمات المجتمع المدنى، والجاليات المغتربة، وإتحادات المهاجرين، والسلطات المحلية والهيئات التابعة للأمم المتحدة (١٤).

وقد تم مناقشة إقامة شراكات بين الدول على مستوى الحكومات المحلية عبر اتفاقيات التوأمة بين المدن والبلديات التي يأتي منها المغتربون والبلدان المضيفه. كما أشادت إسرائيل بأهمية اتفاقيات التوأمة بين البلديات الإسرائيلية والجاليات المغتربة من أجل بناء الثقة مع تلك الجاليات. وذكرت النيجر أنها هيأت ظروفًا مناسبة لإطلاق مشاريع توأمة بين المدن. وقد أثبتت شراكات التوأمة بين البلديات الهولندية و الحكومات المحلية فى بلدان المنشأ مثل تركيا، سورينام، والمغرب أهمية هذه الشراكات فى دعم الإدارة المحلية. كما يمكن لهذه الشراكات أن تكون وسيلة فعالة لتنظيم عملية إشراك الجاليات المغتربة فى مشاريع التنمية المحلية.

وقد تطورت العديد من إتحادات المغتربين فى السنوات الأخيرة خاصةً من أجل الحفاظ على العلاقات والشراكات القائمة مع مجتمعات دولة المنشأ. وتختلف تلك الإتحادات من حيث الحجم، والنشاط ولكنها أثبتت فى معظم الحالات - أثيوبيا، الفلبين، غانا، المكسيك - أنها تتميز بالفعالية والشمولية من حيث دعمها لمجتمعات المنشأ وتعاونها مع الحكومات المضيفة.

الشراكة مع المنظمات العالمية، المجتمع المدنى، والقطاع الخاص

إن للمجتمع الدولى والمجتمع المدنى والقطاع الخاص دوراً فى حماية ودعم الجاليات خارج بلادها، وكذلك فى تيسير تحويل أموالهم، ومهاراتهم ومواردهم الأخرى. وتضع المنظمات الدولية برامج

عالمية من أجل مساعدة المغتربين من ذوى المهارات على العودة لفترة قصيرة أو طويلة إلى بلد المنشأ، أو نقل مهاراتهم ومعارفهم عن طريق الإنترنت. وغالباً ما تفضل الشركات الخاصة توظيف أفراد الجاليات المغتربة عن غيرهم نظراً لإلتزامهم نحو بلد المنشأ وخبراتهم الدولية.

وقد عملت المنظمة الدولية للهجرة فى شراكات مع معظم الحكومات الممثلة فى المؤتمر وجالياتها المغتربة من أجل دراسة، وتحديد أماكن، ومساعدة، وحماية، وبناء قدرات هذه الجاليات وإعادة دمجها فى المجتمع حال عودتها. فقد ساعدت المنظمة دولاً مثل الكونغو فى وضع إطار وطني استراتيجي لإدماج الجاليات المغتربة، كما قامت بتأسيس مراكز إعلامية لتقديم المعلومات بصورة أفضل للمهاجرين والجاليات المغتربة فى الخارج وفى بلد المنشأ. وبشكل عام، قامت مكاتب المنظمة الدولية للهجرة التي تمتد حول العالم بإكمال عمل القنصليات والمهمات الميدانية^(١٥).

وقد نجح كلٌ من برنامج «الهجرة من أجل التنمية فى إفريقيا» التابع للمنظمة الدولية للهجرة (MIDA) وبرنامج نقل المعرفة من خلال المواطنين المقيمين فى الخارج (TOKTEN) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية فى إدخال الجاليات المغتربة فى شراكات مع مؤسسات محلية فى قطاعات حيوية مثل الصحة والتعليم والإدارة العامة من أجل القيام بمهام تنموية قصيرة الأجل فى بلد المنشأ^(١٦). وبجانب المزايا الطبيعية المتمثلة فى وجود لغة وتقاليد مشتركة بين المغتربين، تخفيف تلك البرامج جانباً «محلياً» للتعاون التقنى من شأنه المساعدة على تخفيف الآثار الضارة لظاهرة هروب الأدمغة. ومع ذلك يعتمد استمرار ذلك النجاح على المشاركة الدائمة للجاليات المغتربة واستمرار الإلتزام والجهود المبذولة من جانب الدول.

كما قامت الحكومات التي تستضيف جاليات كبيرة من اللاجئين والمهاجرين بإقامة شراكات مع حكومات أخرى، ومنظمات دولية (مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وصندوق الأمم المتحدة للطفولة) ومنظمات المجتمع المدني (مثل «انقذوا الأطفال») لحماية ودعم أطفال وشباب المغتربين، من أجل ضمان حصول الأطفال على حقوقهم التي كفلها لهم القانون الدولي مثل حق التعليم. فى الأردن على سبيل المثال، حيث يعيش ٤٥٠,٠٠٠ لاجئ سوري، قامت وزارة التعليم بتأمين التعليم المجانى للأطفال السوريين، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للطفولة والاتحاد الأوروبى وألمانيا.

(١٥) على سبيل المثال، قامت منظمة الهجرة الدولية بالقاهرة بالمشاركة مع منظمات المجتمع المدني وقطاع مؤسسات التمويل متناهية الصغر بتطوير برنامج يعتمد على الإنترنت لدعم إشراك المغتربين العرب فى التنمية الاقتصادية فى مجتمعاتهم الأصلية.

(١٦) وقد ركز برنامج MIDA - إيطاليا على غانا، السنغال ونيجيريا وأقام قاعدة بيانات لأكثر من ٣٠٠ من إتحدات المهاجرين فى إيطاليا المهمة بالتنمية المشتركة.

الشراكات بين القطاعين العام والخاص

إن العديد من عوامل تشجيع الجاليات المغتربة على العودة والاستثمار في بلد المنشأ - مثل تخفيض أو إلغاء الضرائب، تخفيض نفقات التحويل النقدي، القروض والتمويل المشترك لإقامة المشاريع، التعاملات المصرفية بالعملات الأجنبية، سندات المغتربين ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها - تتطلب تعاون البنوك ومؤسسات التمويل والائتمان وشركات الأعمال وغيرهم من شركاء القطاع الخاص.

ويقوم مشروع الفلبين المبتكر ومتعدد الأطراف «بناء مستقبل في الوطن» الذي يهدف إلى استخدام التحويلات النقدية في التنمية المحلية، على الشراكة بين المفوضية الحكومية للفلبينيين في الخارج وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومؤسسة وستيرن يونيون Western Union والهيئة الوطنية الفلبينية للتنمية الاقتصادية (NEDA). كذلك فإن المبادرة المشتركة التي سبق ذكرها بين الحكومة وشركة مايكروسوفت لتدريب العاملين الفلبينيين وعائلاتهم في الخارج على المهارات الأساسية للكمبيوتر واستخدام الإنترنت تعتبر شراكة بين القطاعين العام والخاص لتقديم الدعم المالي للمواطنين بالخارج. وهناك برامج أخرى لتشجيع استثمار الجاليات المغتربة في إنشاء المشاريع والشراكات في بلد المنشأ مثل سوق الجاليات الإفريقية المغتربة التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) والذي يعتمد بدوره على إسهامات القطاع الخاص.

إن آليات التحويل النقدي عبر شبكات الهاتف المحمول والتي تقوم بتيسير تحويل الأموال والتعاملات المصرفية بين الدول بدون نفقات أو بنفقات قليلة هي بالأساس مبادرة للقطاع الخاص، ولكنها في نفس الوقت تعتمد وتساعد على التكامل بين جميع الأطراف في هذه العملية: الحكومة، مؤسسات التمويل الصغرى، البنوك التجارية والمنظمات الدولية.

وقد تأسس صندوق دعم الاستثمار الخاص بالمغاربة المقيمين بالخارج (MDM INVEST) على التمويل المشترك واتفاقيات ضمان التمويل بين الحكومة والبنوك وصندوق الضمان المركزي. وبدأت هذه النوعية من المبادرات المشتركة في الانتشار في دول أخرى بمشاركة الوزارات والأطراف المختلفة^(١٧).

منتديات وبرامج لتعزيز شراكات الجاليات المغتربة

لوحظ خلال السنوات القليلة الماضية زيادة هامة في عدد المنتديات والبرامج التي تهدف إلى إشراك الجاليات المغتربة في عمليات التنمية في بلد المنشأ. وقد قام ممثلو الحكومات المشاركة في المؤتمر

(١٧) أفي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تعتبر مبادرة «مغتربون من أجل التنمية» تحالفاً استراتيجياً بين الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، ومؤسسة لإدارة الاستشارات والتعاقدات خارجية، ووكالة عالمية للخدمات التطوعية. وهي متاحة لجميع المواطنين الأمريكيين وأصحاب الإقامة الدائمة المنتمين للجاليات المغتربة.

بعرض مجموعة كبيرة من المبادرات الوطنية والمبادرات الخاصة بمواطنيهم المقيمين في الخارج، كما أشادوا ببعض الفعاليات والآليات المحورية سواء كانت عالمية أو إقليمية.

وعلى المستوى الوطني، يقوم المجلس الفلبيني متعدد الأطراف والذي يحمل اسم «التحويل النقدي من أجل التنمية» بعمل منتدى استشاري وطني بصورة منتظمة لكل المساهمين في عملية التحويل النقدي بما فيهم المؤسسات الحكومية، البنك المركزي الفلبيني، البنوك الأخرى، منظمات الهجرة، المنظمات غير الحكومية، الجامعات والمنظمات العالمية. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قامت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بالعمل عن كثب مع المنظمة الدولية للهجرة على إقامة منتديات للتنسيق بين المساهمين من أفراد الجاليات المغتربة، والتي أثبتت أهميتها في كونها أساساً لتشارك الرؤى ودعم مؤسسات المغتربين في دول مجموعة شرق إفريقيا الخمس.

وهناك مبادرات وطنية أخرى تم الإشارة إليها عرضاً في المؤتمر دون تفصيل، من بينها منتدى الولايات المتحدة السنوي للجاليات المغتربة على مستوى العالم والذي ينظمه التحالف العالمي للجاليات المغتربة الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID. وفي عام ٢٠١٢ قام المنتدى بتجميع الرواد في مجال الأعمال، والتكنولوجيا، والاستثمار والتجارة مع الحكومة وقيادات الجاليات المغتربة من أجل صياغة شراكات جديدة فيما بينهم^(١٨).

أما على المستوى الإقليمي، فقد تابعت القمة الإفريقية للجاليات المغتربة التي أقامها الاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٢ مسألة توحيد صفوف المغتربين، والحكومات والقطاع الخاص داخل إفريقيا ومن أجل إفريقيا. وقد نتج عن هذه القمة بيان وخطة عمل من أجل صانعي السياسات في القارة الإفريقية، وتعمل الحكومات الآن على تطبيقها^(١٩).

ويوفر الإطار الأورومتوسطي EUROMED، الذي يقوم تقليدياً بمناقشة إشكالية إدارة الهجرة بين منطقة المغرب العربي ودول جنوب أوروبا، برنامجاً متاحاً بالفعل لربط الموضوعات المختلفة مثل مسألة عودة المهاجرين والمغتربين بالاستراتيجيات المتعلقة بتعزيز فرص الاستثمار. كما أن هناك عدداً متزايداً من عمليات التشاور الإقليمي بشأن الهجرة التي تغطي معظم المناطق الرئيسية في العالم والتي تلعب دوراً هاماً في تعزيز شراكات أوثق بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك لشؤون المغتربين عبر حدود الدول المجاورة^(٢٠).

(١٨) للمزيد من التفاصيل، انظر www.state.gov/s/partnerships/gdf

(١٩) انظر أيضاً برامج البنك الدولي للجاليات الإفريقية المغتربة الذي تم إطلاقه عام ٢٠٠٧ والذي يضم الاتحاد الإفريقي، الدول الشركاء، المتبرعين، شبكة المهنيين الأفارقة المغتربين وجمعيات «بلدة المنشأ» بهدف تعزيز التعاون المشترك بشأن الجاليات المغتربة في القارة الإفريقية.

(٢٠) على سبيل المثال، «الهيئة عبر الحومية للتنمية» IGAD، وهي عبارة عن منظمة تنموية إقليمية تضم ثمانية من دول القرن الإفريقي وشرق إفريقيا، ترى الجاليات المغتربة كشركاء أساسيين في إطار التنمية الإقليمية. للمزيد من المعلومات انظر: www.iom.int/cms/en/sites/iom/home/what-we-do/regional-proccsses-1/about-rpcs.htm

وعلى المستوى العالمي، تابع المنتدى العالمي للهجرة والتنمية المسائل المتعلقة بالجاليات المغتربة منذ بداية عام ٢٠٠٧، وقام فى السنوات الثلاثة الأخيرة بتأسيس مساحة مشتركة بين الحكومات، وممثلى الجاليات المغتربة والقطاع الخاص، ومؤسسات التنمية والمنظمات غير الحكومية فى بلد المنشأ وفى البلد المضيف. وقد طالب المنتدى العالمي للهجرة والتنمية بأن تظل الجاليات المغتربة فى بوّرة اهتمام المنتدى، خاصة من أجل دعم مساهمة القطاع الخاص وإقامة الشراكات مع تلك الجاليات.

الشراكات العالمية

تمثل مبادرة الهجرة والتنمية MDI واحدة من أكثر الشراكات العالمية فعالية فيما يخص الجاليات المغتربة من حيث النتائج العملية المثبتة لبرامجها. وهى عبارة عن شراكة متعددة الأطراف تضم كلاً من الاتحاد الأوروبي، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة العمل الدولية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وقامت بدعم برنامج برأس مال يقدر بعدة ملايين يورو استمر لمدة أربع سنوات من أجل دعم الحكومات المحلية، والجاليات المغتربة، والمجتمعات المحلية والمجتمع المدنى فى ١٦ دولة.

وقد شرع البنك الدولى وغيره من المنظمات العالمية ذات الخبرة، خاصة أعضاء المجموعة العالمية للهجرة (GMG)، فى الإنضمام لبرنامج KNOMAD من أجل توفير دعم أكبر لصناعة السياسات القائمة على دلائل فيما يخص الهجرة والتنمية، بما فى ذلك الجاليات المغتربة. وسوف يقوم KNOMAD بدمج المعرفة الموجودة بالفعل وتوفير المزيد من المعرفة حول هذه الموضوعات. وبمساعدة المساهمات المالية وغير المالية للحكومات سوف يحدد KNOMAD الموضوعات الحيوية وسُبل تشكيل السياسات العالمية والوطنية فى مجال الهجرة والجاليات المغتربة.

إن المؤتمر الوزارى للجاليات المغتربة التابع للمنظمة الدولية للهجرة يمثل أول محاولة لمناقشة وحشد الدعم السياسى الرفيع المستوى من أجل التعاون والشراكة بين الدولة والجاليات المغتربة فى أنحاء العالم. وتعتبر توصية الوزراء بمواصلة هذا المنتدى الجديد بمثابة ثناءً على نجاحه كأساس للتقريب بين وجهات النظر.

النتائج والاستنتاجات

تتمثل الرسالة الأساسية حول تأسيس الشراكات فى عدم إمكانية إشراك أو تمكين أو دعم الجاليات المغتربة دون إيجاد الشركاء المناسبين بما فيهم، بل وأهمهم، المغتربين أنفسهم كشركاء مساوين للحكومة مع المنظمات العالمية، والمجتمع المدنى والقطاع الخاص. وقد طالبت السويد بإقامة نماذج لشراكات تركز على الثقة المتبادلة بين الدول فى كل من بلد المنشأ والبلد المضيف.

كما تكررت المطالب خلال المؤتمر بالمزيد من التقييم المنهجي للمبادرات المشتركة بين الدول والجاليات المغتربة، وكذلك تحسين عملية جمع وتحليل وتقاسم البيانات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. إن البرامج متعددة الجنسيات والقطاعات - مثل المبادرة المشتركة للهجرة والتنمية بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، وبرنامج الهجرة من أجل التنمية في إفريقيا، والشراكة للمعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية - قد اعتمدت جميعها على الشراكات، وكانت نتائجه دليلاً قاطعاً على فعالية شراكة الجاليات المغتربة على الأرض. وقد كان هناك حاجة لهذا النوع من التغذية الراجعة من أجل إطلاق شراكات أكبر مع الجاليات المغتربة على جميع المستويات.

لاحظ المشاركون في المؤتمر أن تقرير لجنة الأمم المتحدة رفيعة المستوى للشخصيات البارزة حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والذي صدر في ٣٠ مايو ٢٠١٣، قد أهمل إدراج الجاليات المغتربة بصفتهم شركاء دوليين في التنمية، وأنه يجب استدعاء لجنة الحوار رفيع المستوى لتدارك ذلك.

طالب المشاركون المنظمة الدولية للهجرة ولجنة الحوار رفيع المستوى للأمم المتحدة للهجرة والتنمية بالآتي:

١) رعاية عملية إشراك الجاليات المغتربة في تشكيل جميع جوانب الاستراتيجيات الخاصة بهم بوصفهم شركاء للحكومات.

٢) تشجيع الحكومات والمنظمات الدولية على عمل تقييم دقيق لاستراتيجيات إشراك الجاليات المغتربة، ونشر ثقافة النقد الذاتي في هذا المجال.

٣) دراسة الطبيعة المعقدة بالعلاقات بين الجاليات المغتربة وبلدان المنشأ والبلدان المضيفة بهدف تطوير الأساليب التي من شأنها التأثير إيجابياً على حل الصراعات والمصالحة والتنمية المستدامة في بلد المنشأ.

٤) إدراج الجاليات المغتربة ضمن الأهداف التنموية للشراكات العالمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الفصل الخامس

بإمكان المغتربين أن يلعبوا دوراً حاسماً

في حالة الأزمات

أكد المشاركون في المؤتمر على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه المغتربون قبل، وأثناء وبعد الأزمات، وكيف يمكن للمغتربين وعائلاتهم أن يعلقوا بسبب الأزمات سواء في البلد المضيف أو في بلد المنشأ. كما تتسبب الأزمات^(٢١) (بما فيها الكوارث) في عمليات الهجرة القسرية والنزوح التي يمكن أن تُكون بمرور الوقت جماعات مغتربة. وقد نوقشت بعض الأمثلة المختارة لهذه السيناريوهات من جانب الدول التي تمر أو قد مرت مؤخراً بأزمة أو التي تأثر مواطنوها في الخارج بالأزمات.

إن الارتباط الوثيق بين الجماعات المغتربة وبلد المنشأ من شأنه أن يساعد الحكومات والمجتمعات في حل الأزمات والتعامل مع العواقب الإنسانية المترتبة عليها والمساهمة في التعافي من الأزمة وإعادة البناء. وقد يساعد تنقل مهارات المغتربين في دعم وبناء مؤسسات الصحة والتعليم والعدل وباقي المؤسسات في البلد الذي تعرض للأزمة، كما يمكن للمهاجرين وأفراد الجاليات المغتربة بدورهم أن يحرروا الدعم لإعادة البناء في بلد المنشأ.

دائماً ما يكون أفراد الجاليات المغتربة أول من يستجيب وأول من يُقبل على مخاطر الاستثمار، كما أن لديهم القدرة على تنشيط ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية بعد الأزمة. على سبيل المثال، تستطيع التحويلات النقدية أن تساهم في تعافي العائلات والمجتمع على المدى القصير، كما تستطيع الاستثمارات في مجال البنية التحتية أن تضمن التطور والتنمية على المدى الطويل.

(٢١) تم استخدام مصطلح «أزمة» في المؤتمر كما تم تعريفها من قبل «الإطار التنفيذي لأزمات الهجرة» التابع للمنظمة الدولية للهجرة في ١٥ نوفمبر ٢٠١٢ وتم تعديلها بناءً على طلب أعضاء المنظمة إلى «أزمة الهجرة» وهو مصطلح يصف تدفقات الهجرة الواسعة والمعقدة وأنماط تحركها بسبب أزمة ما ينتج عنها عادةً أوضاع هشة للأفراد والمجتمعات وتولد تحديات صعبة طويلة الأمد فيما يخص إدارة الهجرة. ويمكن لأزمة الهجرة أن تكون مفاجئة أو متدرجة، أن يكون لها أسباب طبيعية أو من صنع الإنسان، ويمكن أن تحدث داخل أو خارج الحدود. برجاء الإطلاع على الرابط التالي:

ويعد النقاش حول ربط الجاليات المغتربة بالتنمية أكثر أهميةً في سياق إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد الأزمات. وتتجه الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء الآخرون المعنيون بإشراك المغتربين في عملية إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد الأزمات إلى ربط العودة الطوعية للمغتربين ومشاريع إعادة الإدماج بمبادرات التنمية المجتمعية والقطاعية، كما هو الحال في أفغانستان، العراق، سيراليون وباقي الدول التي تتعافى من الأزمات. هناك ميزتان رئيستان للجاليات المغتربة فيما يتعلق سواء بالمساعدات الإنسانية أو بدعم التنمية على المدى الطويل: فهم يمكنهم التأثير على الرأى العام في البلد المضيف، ويمكنهم تعزيز الإهتمام والتمويل والمشاركة في أنشطة مرحلة ما بعد الأزمات.

تضطر بعض الدول في مرحلة ما بعد الأزمة إلى استضافة اللاجئين والنازحين القادمين من أماكن أخرى. فقد وفرت العراق على سبيل المثال الحماية لأكثر من ١٢٠,٠٠٠ لاجئ من الجمهورية العربية السورية بينما تحاول في نفس الوقت تيسير عودة مواطنيها. وهناك العديد من بلدان المنشأ التي اضطرت إلى تولى عملية إجلاء وإعادة مواطنيها المغتربين الذين تأثروا بالأزمة في البلد المضيف، بينما علّق العديد من المغتربين في الأزمات في بلدان المنشأ. وقد مرت مالى مؤخراً بكلتا التجربتين: رحيل الكثير من مواطنيها من ناحية وإعادة المغتربين العالقين في ليبيا بسبب الحرب. وقد مرت بعض الدول بأزمات معقدة مثل سريلانكا، حيث عانت من عدم الاستقرار السياسى، والكوارث الطبيعية وعلوق مواطنيها بالخارج نظراً لحدوث أزمة ما في بلد آخر.

أشادت الحكومات بالدعم الذى تقدمه المنظمات الدولية والمجتمع المدنى في مساعدة النازحين والجماعات المغتربة ممن تأثروا بالأزمات، ودعم إعادة البناء لمرحلة ما بعد الأزمة وتشجيع المغتربين على المساهمة في تلك المرحلة. كما أشادت الرأس الأخضر ودول أخرى بمجهودات بعض الدول من غير بلدان المنشأ أو البلدان المضيضة لمساعدتها الجماعات المنكوبة وتقديمها دعماً مالياً للوصول إلى مبادرات أكثر استمرارية. ورحبت الحكومات بما قامت به المنظمة الدولية للهجرة على الخطوط الأمامية بدءاً من الاستجابة الإنسانية لهروب اللاجئين من الصراعات المسلحة والأزمات الأخرى، وصولاً إلى إعادة توطين العمالة المهاجرة التي تأثرت بالأزمات.

في العقود الأخيرة قامت المنظمة الدولية للهجرة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والمنظمة الإنسانية الدولية لمكافحة الفقر CARE وغيرهم من الشركاء الدوليين والتابعين للمجتمع المدنى بدعم جهود إعادة الإعمار والتنمية في الدول التي تتعافى من مختلف أنواع الأزمات، مثل أفغانستان، البوسنة والهرسك، إثيوبيا، هايتى، العراق، موزمبيق، سيراليون، سريلانكا والسودان، وذلك عن طريق البرامج التي تعتمد على دعم المغتربين مثل برنامج الهجرة من أجل التنمية في إفريقيا MIDA .

وقد تم تعريف الكوارث من قبل المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة فى افتتاحية المؤتمر على أنها أحد المسببات السبعة للهجرة (بجانب التوزيع السكانى، الحاجة، غياب العدالة، المسافة، الثورة الرقمية والأحلام) التى سوف ترفع من أهمية الجاليات المغتربة فى الأعوام القادمة. فقد زادت الكوارث والأزمات الأخرى من المخاوف المتعلقة بحماية المهاجرين مثل الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والتى تزدهر فى مثل تلك المواقف.

تنقل الجماعات المغتربة من أجل التعافى من الأزمات

تتطلع اليوم معظم الدول فى مرحلة ما بعد الأزمات إلى جالياتهم المغتربة من أجل الحصول على الدعم فى عملية التعافى. ويتمثل أحد خيارات تنقل الجاليات المغتربة فى العودة الطوعية الذى يعتبر محوراً رئيسياً فى أي خطة تنمية شاملة لمرحلة ما بعد الأزمة، خاصة عودة هؤلاء المواطنين الذين نزحوا هرباً من الأزمة. إن الحالات الآتية والتى تم مناقشتها فى المؤتمر ليست شاملة، لكنها تعرض بعض الخيارات المتاحة أمام صانعى السياسات.

فى أفغانستان وبعد سقوط نظام طالبان أصبح للمغتربين الأفغان تأثيراً فى تشكيل حكومة ديمقراطية. وبناتقال أفغانستان من مرحلة التعافى إلى مرحلة النمو، ظل تنقل المغتربين الأفغان يشكل رأس مال اجتماعى واقتصادى ذا أهمية كبيرة. إن عودة العاملين الأفغان ذوى المهارات إلى وطنهم مستمرة منذ عقود وذلك بمساعدة الحكومات المضيفة لهم وبرامج المنظمة الدولية للهجرة للعودة الطوعية وإعادة الاندماج مع المجتمع. إن عشرات الآلاف من المهاجرين الأفغان الذين عادوا من أكثر من ٢٠ دولة فى الفترة ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠١١ قد تلقوا مساعدات خاصة وفقاً لما يحتاجه كل فرد مثل توصيات العمل، تدريب والمساعدة على بدء مشاريع صغيرة. كان الكثير من العائدين من الخبرات السيدات اللاتي تلقين حزمات مساعدة خاصة وتدريبات فى مواقع تنموية رئيسية فى الوزارات والمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.

تم تصميم هذه البرامج بحيث تدعم أهداف السياسات التنموية الوطنية الأفغانية، وتندمج مع مشاريع التنمية المجتمعية وتنمية القدرات فى مجال إدارة المسائل المتعلقة بالهجرة. لذلك يستفيد أيضاً من هذه المشاريع بعض أفراد المجتمع المحلى الذين يستقبلون أعداداً كبيرة من المهاجرين العائدين. وبما أن أفغانستان ما زالت تعد مصدراً رئيسياً لضحايا الإتجار بالبشر سواءً كمكان عبور أو كمقصد فى حد ذاتها، فإن المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من المؤسسات تقوم بتقديم الحماية وإعادة التأهيل ومساعدات إعادة الاندماج مع المجتمع لهؤلاء الضحايا خاصة للجماعات المغتربة حديثاً.

فى أنجولا ومنذ انتهاء الحرب عام ٢٠٠٢ تم تقديم العون للكثير من المواطنين الذين أجبروا على الهرب إلى الدول المجاورة مثل زامبيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الكونغو، ناميبيا وبتسوانا من

أجل العودة إلى الوطن والمساهمة في إعادة إعمار الدولة في مرحلة ما بعد الحرب، وذلك عن طريق المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من الشركاء، إلا أن نقص التمويل المستمر لهذه البرامج كان أحد أكبر التحديات. وتولت الحكومة الأنجولية إكمال هذه المساعدات الفورية للنازحين عبر تشجيع مغتربيها المقيمين في الخارج منذ فترات طويلة على العودة من خلال التواصل معهم في الخارج لإطلاعهم على الجهود المبذولة لبناء السلام^(٢٢).

مرّت العراق في الأعوام القليلة الماضية بعملية نزوح واسعة داخل وخارج الحدود بعد سقوط النظام العراقي السابق، كما أنها استضافت وساعدت آلاف اللاجئين من دول مثل الجمهورية العربية السورية وإيران (الجمهورية الإسلامية). وقامت وزارة الهجرة والنازحين المنشأة حديثاً بتشجيع وتيسير عودة العراقيين للمساعدة في إعادة إعمار الدولة، بجانب عملها مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الأخرى لمواجهة النزوح الداخلي؛ فبال تعاون مع المنظمات الدولية، خاصة المنظمة الدولية للهجرة، تم إعادة حوالي ٣٠٠,٠٠٠ أسرة طوعاً، كما استفادت هذه الأسر من مختلف خدمات إعادة الاندماج بما في ذلك المنح المالية، والمساعدة في الحصول على عمل ومسكن. وفي محيط الدول المجاورة تساعد العراق جالياتها المغتربة عن طريق الإعانات المادية، وإصدار أوراق رسمية سبق وأن سحبها النظام السابق، ومراكز ثقافية ومدارس لمساعدة المغتربين على الحفاظ على هويتهم وصلتهم بالعراق.

لقد ألقى الوضع الإنساني في العراق الضوء على تأثير الأزمات في البلد المضيف على الجاليات المغتربة، مثل العمالة الأجنبية المتعاقدة، وأهمية تعاون بلدان المنشأ مع المنظمات الدولية وغيرها لتحديد مكان أفراد الجاليات المغتربة ثم إجلائهم وإعادة تموضعهم بعيداً عن مكان الأزمة. وقد لاحظت العراق من خلال تجربتها الخاصة أنه مع ازدياد التنقل على مستوى العالم أصبح المجتمع الدولي في حاجة ماسة لتحسين الظروف الاقتصادية والسياسية والتخفيف من معاناة المهاجرين.

أدت الأزمة السياسية في مالي عام ٢٠١٢ إلى نزوح آلاف المواطنين داخل حدود الدولة وحوالي ١٧٠,٠٠٠ لاجئ في الدول المحيطة مثل الجزائر، بوركينا فاسو، موريتانيا والنيجر. وقد هرب البعض أيضاً إلى مناطق أبعد مثل فرنسا، أسبانيا وغيرهما من الدول التي تمثل بالفعل وطناً لجاليات ضخمة ومؤثرة. وفي المجمل نزح حوالي ٥٠٠,٠٠٠ شخص جراء الصراع الدائر، يمثل النساء والأطفال ٧٥٪ تقريباً من النازحين داخليا أغلبهم يعانون من ظروف شديدة القسوة.

وتدرك دولة مالي جيداً أن عمليات النزوح طويلة الأمد يمكن أن يكون لها عواقب غير متوقعة لكل

(٢٢) على سبيل المثال انظر المؤتمر الثالث للجاليات الأنجولية المغتربة في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠١٣ بمناسبة الاحتفال بالذكرى الحادية عشر للسلام في أنجولا.

الدول والمجتمعات المتأثرة بالأزمة، كما تتطلب تنسيق حذر بين جميع الأطراف الفاعلة (الجاليات المغتربة، المجتمع المدني، الخبراء الفنيين والمتبرعين). وبدعم من المجتمع الدولي، شرعت الحكومة فى عملية إصلاح الدولة ومؤسساتها الديمقراطية، وقامت برسم خارطة طريق للمرحلة الانتقالية والتي كانت قد تبنتها الجمعية الوطنية فى أوائل عام ٢٠١٣. ومع استعادة السلام، يعود اليوم العديد من المواطنين المالىين إلى بلادهم. وتمثل الأولوية الآن فى كيفية إدارة العودة المثمرة للجاليات المغتربة وإعادة اندماجهم فى المجتمع بطريقة تحدث التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد من ناحية والاحتياجات التنموية للدولة من ناحية أخرى.

لقد كانت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى والمنظمة الدولية للهجرة والمنظمات غير الحكومية والعديد من المؤسسات الأخرى فى الخطوط الأمامية سواء لتقديم الإغاثة الإنسانية الفورية أو لدعم التنمية على المدى البعيد، وذلك منذ بداية الأزمة فى شمال مالى. على سبيل المثال، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة على إعادة المالىين من ليبيا بعد قيام الثورة الأخيرة بها، وعملت مع القنصليات والجاليات المغتربة على إحصاء المغتربين فى دول المهجر الرئيسية. وقد قامت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً بعمل استطلاعاً للرأى للأسر النازحة من المناطق الشمالية فى مالى وذلك للوقوف على مدى رغبتهم فى العودة إلى الشمال فور أن تسمح الظروف الأمنية والاقتصادية.

وفى سيراليون، وبعد أحد عشر عاماً من الحرب الأهلية منذ عام ٢٠٠٢، تعمل الحكومة مع شركائها على إيجاد سياسة وطنية للجاليات المغتربة تدعمها آلية قانونية شاملة لربط الجاليات المغتربة بالتنمية فى سياق إعادة الإعمار لمرحلة ما بعد الحرب. كما تعمل الحكومة مع المنظمة الدولية للهجرة والمنظمات الدولية الأخرى من أجل دعم قدرة السلطات والمجتمع المدني على تنفيذ التشريعات المتعلقة بالسلام والاستقرار عن طريق الاستعانة بالموهوب المغتربة.

وتتعافى الصومال الآن من عقدين من النزاع الأهلى والعنف ونزوح مئات الآلاف من مواطنيها. وتستعيد الدولة الآن مؤسساتها الديمقراطية، فقد رسمت خارطة طريق للمرحلة الانتقالية تلعب فيها الجاليات المغتربة دوراً حيوياً عن طريق التحويل النقدي، والمساعدات الإنسانية ونقل المهارات والمعرفة إلى القطاعات الرئيسية. ويعود العديد من المغتربين الصوماليين لشغل مناصب فى الحكومة والبرلمان وفى مجال الخدمة العامة. إن دعم هؤلاء المغتربين للمشاريع الوطنية فى قطاع التعليم والصحة على سبيل المثال كان أمراً لاغنى عنه للمصالحة الوطنية وجهود بناء الدولة، كما كان إسهاماً رئيسياً فى الاقتصاد الصومالى. وتقوم وزارة الخارجية الصومالية بدعم مواطنيها فى الخارج، كما تساعد العائدين عن طريق توفير مسكن، وإصدار المستندات المهمة التى سبق سحبها عن طريق النظام السابق وإبقائهم على معرفة دائمة بالتطورات فى بلد المنشأ.

وتعمل كل من المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالاشتراك مع الحكومة الصومالية والجاليات المغتربة على الاستفادة من مهارات ومعارف وخبرات المغتربين في مجالات مثل السياسات والتشريع، والإدارة المالية العامة وإدارة الموارد البشرية^(٢٣). على هذا النحو من المتوقع عودة المزيد من المواطنين المقيمين بالخارج للمساعدة في إعادة بناء الدولة.

وقد عانت سيريلانكا من عدد من الأزمات الطارئة المعقدة، فقد عانت صراعاً دام لمدة ثلاثين عاماً وانتهى في عام ٢٠٠٩، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية، مما أدى إلى إبطاء حركة التنمية الاقتصادية وزيادة أعداد المهاجرين السيريلانكيين. بعضهم عمد إلى اختيار وسائل غير قانونية، فوقع فريسة لدوائر الإتجار بالبشر والتهريب. كما نزحت آلاف الأسر إلى الشمال والشرق. وفي مرحلة ما بعد الأزمة التي تمر بها البلاد حالياً تواجه الدولة تحديات من قبل التفاعلات المختلفة للهجرة والتي تتطلب جهوداً مشتركة لإيجاد حلول شاملة عن طريق الجمع بين المساعدات الإنسانية، وبرامج الفترة الانتقالية، وعودة وتكامل وبناء قدرات الحكومة وشركائها من المجتمع المدني.

لذا أصبحت إدارة الهجرة إستراتيجية هامة في مرحلة ما بعد الأزمة في سريلانكا، لما لها من تاريخ طويل في تدفق العمالة إلى الخارج خاصة إلى دولة الشرق الأوسط. وتقدم المنظمة الدولية للهجرة بالشراكة مع أطراف أخرى حزمة مساعدات خاصة للمهاجرين العائدين طوعاً من أجل إعادة الاندماج، كما تعمل مع الحكومة على تحسين تقنيات التدريب وتطوير مهارات هؤلاء المهاجرين العاملين واكتشاف أسواق جديدة للعمالة المدربة وغير المدربة. وتتكامل الاستراتيجيات مع برامج إصلاح البنية التحتية على المستويين الصغير والكبير، كما تقدم خدمات إعادة الإندماج مع المجتمع للفئات الهشة، مثل المحاربين السابقين، كجزء من خطة التعافي المبكر والنهوض بمستوى المعيشة.

وترى سريلانكا أن إستراتيجيتها للاستفادة من مهارات الجاليات المغتربة تصلح كذلك كأسلوب للتعامل مع بعض المجموعات المغتربة ذات التوجه العدائي، بما يتماشى مع توصيات «لجنة الدروس المستفادة والمصالحة» بإشراك الجاليات المغتربة بشكل بناء في مستقبل سريلانكا.

دعم أطفال وشباب الجاليات المغتربة بوصفه استثماراً للمستقبل

تقوم العديد من الدول بالتركيز بشكل متزايد على الوضعية الهشة للأطفال والشباب العالقين في مرحلة ما بعد الأزمة، سواءً من منظور أنه يمثل إعاقة للتنمية البشرية أو الخسارة المحتملة للقوة

(٢٣) انظر الرابط الخاص ببرنامج الهجرة من أجل التنمية في إفريقيا والدعم الفني للمغتربين الصوماليين المؤهلين، التابع للمبادرة المشتركة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة. [Http://reliefweb.int/report/Somalia/iom-sam](http://reliefweb.int/report/Somalia/iom-sam).
lia-quests-mida-expert-presents-giudines-E2%8098%new-deal-process%E2%80%99-aid

البشرية لبلد المنشأ (وأيضاً البلد المضيف). وتسعى دولة البوسنة والهرسك التي خرجت مؤخراً من صراعٍ فقدت فيه العديد من شبابها المتعلم إلى دعم قدرات شبابها المغترب ليدعم بدوره نمو الدولة. وعلى غرار ذلك، أنشأت سريلانكا منتدياً لشباب المهنيين كجزء من المبادرات متعددة الأطراف لإشراك الجاليات المغتربة.

وقد أثارَت هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التساؤل التالي: كيف يمكن الاستفادة من خبرات اللاجئين السوريين من أجل ضمان استمرار برامج التعليم كي لا يضطر الطلبة إلى التوقف عن دراستهم؟ وبالنظر إلى المثال المذكور يتضح أن هذا التساؤل يرتبط كذلك باحتياجات المجتمعات التي تستضيف اللاجئين والتي دائماً ما تكون غير مجهزة للتعامل مع احتياجاتهم التعليمية الخاصة.

وينطوي تساؤل هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية على بعض الأمثلة الاسترشادية حول سُبل تعامل الدول التي تستضيف اللاجئين مثل الأردن ولبنان مع الاحتياجات التعليمية لمئات الآلاف من اللاجئين السوريين من الأطفال. على سبيل المثال، تعمل وزارة التعليم في الأردن مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة، والاتحاد الأوروبي وألمانيا من أجل توفير التعليم المجاني للكثير من الأطفال السوريين. وفي الأردن أيضاً تعمل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على تنفيذ مشروع قيمته ٤,٣ مليون يورو ممول من الاتحاد الأوروبي لدعم تعليم عالٍ الجودة وتشجيع فرص تنمية المهارات لشباب اللاجئين السوريين والشباب الأردني الذي تأثر بهذه الأزمة الإنسانية. وفي لبنان يتلقى الأطفال السوريون التعليم المحلي، ويقوم صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالإشتراك مع منظمة كارتياس CARITAS بصفتها هيئة تنفيذية بتوفير المستلزمات المدرسية لكل من أطفال اللاجئين والعائلات اللبنانية التي تستضيفهم وذلك من خلال برامج طارئة مشتركة للتعليم.

إن الرسالة التي ينطوي عليها تساؤل هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية تتمثل في الحاجة إلى تقديم المجتمع الدولي يد العون من أجل دعم قدرة الدول التي تمنح حق اللجوء أو تستضيف أطفال الجاليات المغتربة على المدى القصير أو الطويل، وحماية حق هؤلاء الأطفال في الحصول على التعليم. وقد كشفَ هذا التساؤل عن رسالة هامة للمؤتمر وهي أن الاستثمار في أطفال الجماعات المغتربة التي تشكلت نتيجة الأزمات ما هو إلا استثماراً في تعافي ونمو بلد المنشأ في المستقبل وكذلك في تنمية المجتمع المضيف.

في هذا السياق، تستطيع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية مثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، منظمة كارتياس CARITAS، وهيئة إنقاذ الطفولة أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان استكمال الأطفال النازحين واللاجئين لدراساتهم بينما هم بعيدون عن وطنهم.

المغتربون العائدون من دول تحت وطأة الأزمات

لقد خلفت بعض الأزمات الاقتصادية والسياسية والناجمة عن كوارث طبيعية التي حدثت مؤخراً في الشرق الأوسط وإفريقيا ملايين من البشر عالقين في بلدان أجنبية، معظمهم من العمالة المهاجرة. كان ذلك بمثابة اختباراً حقيقياً لقدرة الحكومات والمجتمع الدولي على التخطيط والاستجابة بصورة ملائمة. فلا تتمتع بلدان المنشأ جميعها بالقدرة ولا تمتلك نظاماً شاملاً لدعم الجاليات المغتربة من أجل الاستجابة السريعة وإجلاء مواطنيهم المتضررين. قامت العديد من تلك البلدان بالاستعانة بشكل متكرر بالمنظمات الدولية مثل المنظمة الدولية للهجرة للمساعدة في إعادة مواطنيها العالقين في دول تحت وطأة الأزمات. وقد عملت مالى مع المنظمة الدولية للهجرة على إعادة أكثر من ٣٠,٠٠٠ مواطناً مالياً كانوا قد علقوا في ليبيا في فترة ما بعد الثورة بينما استثمرت أرمينيا مبالغاً طائلة في إعادة حوالي ١٠,٠٠٠ مواطناً سورياً أرمينياً - بينهم العديد من التلاميذ والطلبة - هربوا إلى مسقط رأس أسلافهم منذ اندلاع الصراع في الجمهورية العربية السورية، وهي الآن تطلب الدعم الدولي لمواجهة تحديات إعادة اندماجهم مع المجتمع مثل توفير المسكن والعمل.

أدت الاضطرابات الأهلية في الجمهورية العربية السورية منذ عام ٢٠١١ إلى نزوح كل من المواطنين السوريين إلى العراق والأردن ولبنان وتركيا، وكذلك الجاليات المغتربة الموجودة بالفعل على الأراضي السورية والتي تنحدر من المنطقة أو من خارجها. قامت المنظمة الدولية للهجرة في عام ٢٠١٢ بالمساعدة في إجلاء الآلاف من المغتربين العالقين في الجمهورية العربية السورية إلى خمسة وثلاثين دولة من بلدان المنشأ، كما ساعدت في عملية نقل الأشخاص العالقين إلى دول اللجوء المجاورة مثل الأردن ولبنان وتركيا.

بالإضافة إلى عمليات الإجلاء الإنسانية للمهاجرين العالقين الذين تأثروا بالأزمة في ليبيا عام ٢٠١١، قام «البرنامج الإقليمي لدعم العودة الطوعية وإعادة إدماج المهاجرين العالقين في ليبيا ومصر» بمنح الدعم الشامل للمهاجرين ذوي الوضع الهش في تلك الدول. وقد ركزت المساعدات للمهاجرين غير الشرعيين من إثيوبيا والسودان على الدعم العيني لإعادة الاندماج، وبناء قدرات المجتمع المدني والعاملين بالدولة في بلد المنشأ. وحين قامت ليبيا بعمل أول انتخابات ديمقراطية منذ عقود في يوليو ٢٠١٢، ساعدت كل من المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية واللجنة الوطنية العليا للانتخابات الليبية المواطنين الليبيين في أوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية على التصويت من خارج بلادهم.

نموذج الاستجابة في الأزمة الفلبينية

خلال الأربعين إلى خمسين سنة الماضية قامت الفلبين بإنشاء بنية تحتية شاملة لإدارة الهجرة، تتضمن تلك البنية نظم وإجراءات للتعامل مع النزوح والمحن المفاجئة التي عانى منها الآلاف من مواطنيها المغتربين في مختلف أشكال الأزمات. إن الأطر القانونية والاجتماعية الفلبينية الخاصة بالمواطنين في الخارج تدعم الحماية الاجتماعية بقوة. وقد شكلت الحكومة عام ٢٠٠٢م «لجنة تأهب رئاسية لشؤون الشرق الأوسط» نتيجة للاضطرابات آنذاك، وفي عام ٢٠١١ استبدلت هذه اللجنة بـ «فريق التأهب والاستجابة عبر البحار» تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية وذلك لتغطية مختلف أنواع الكوارث الطبيعية والاجتماعية والسياسية.

وفي أعقاب أحداث الربيع العربي، قامت الحكومة بتشكيل فريق عمل من المؤسسات المختلفة من أجل الإشراف خصيصاً على العودة السريعة للفلبينيين عبر البحار خاصة من مصر وليبيا والجمهورية العربية السورية. ولكن عندما واجهت الحكومة عدداً من الكوارث العالمية في وقت واحد مثل زلزال كريستشرش وتسونامي ٢٠١١ في اليابان، قامت بتشكيل فريق التأهب والاستجابة عبر البحار (الذي يتكون من فرق استجابة عاجلة كأذرع تنفيذية للفريق) لضمان مراقبة تطورات الأحداث وسرعة الاستجابة على المستوى العالمي.

ويرتكز النظام الفلبيني للاستجابة للأزمات على ثلاث محاور:

- **التأهب - كإجراء اعتيادي وتنفيذي -** يجب على المكاتب الدبلوماسية والقنصليات في الخارج التحديث المستمر لخطط الأزمات الطارئة والتي تتضمن خريطة للجاليات المغتربة، وتحديد مسارات الإجلاء، والتخطيط، والأدوات والموارد اللوجستية؛ ويضمن ضابط التنسيق تنفيذ خطة الطوارئ.

- **الشراكة -** الجاليات المغتربة هي شريك استراتيجي في دعم تنفيذ السياسات.

- **الإرادة السياسية -** يرفع فريق التأهب والاستجابة عبر البحار تقاريره مباشرة إلى الرئيس، كما تأتي الأوامر بتكوين فرق الاستجابة العاجلة مباشرة من الرئيس.

تقوم الحكومة الفلبينية بإشراك الجاليات المغتربة بوصفها مورداً لا غنى عنه وشريكاً استراتيجياً في تطوير وتنفيذ هذه السياسات وفي مساعدة الجاليات الأخرى التي تضررت. إن إشراك الجاليات

المغتربة يعتبر بنداً محورياً في خطط الطوارئ للمكاتب الدبلوماسية، ولذا ظلت المكاتب الدبلوماسية والقنصليات في أماكن مثل طرابلس، دمشق والقاهرة مفتوحة ومتاحة حتى في ذروة الأحداث في الأزمات الأخيرة. وفي الأماكن التي لا يوجد بها تمثيل دبلوماسي فلبيني تقوم الدولة بإرسال فرق قنصلية للمناطق المتأثرة بالأزمات مثل ما حدث في هايتي واليمن وما حدث مؤخراً في الجزائر، وذلك لتقديم المساعدة للمواطنين الفلبينيين المتضررين^(٢٤).

الحاجة إلى مزيد من تبادل البيانات والمعلومات

طالب المشاركون في المؤتمر بالمزيد من المعلومات عن الدروس المستفادة من بعض هذه التجارب، والمزيد من التحليل عن كيفية تطبيق هذه الدروس في المواقف المشابهة الأخرى، على سبيل المثال أثناء عمليات الإغاثة. وكما أوضحت دول مثل الفلبين، فإن وجود هيكل جيد التنسيق للدعم القنصلي وإستراتيجية للجاليات المغتربة وخطة طوارئ في البلد المضيف من شأنه أن يمنح إطاراً لجمع وتحديث وتشارك المعلومات عن الجاليات المغتربة لإستخدامها في حالات التأهب والاستجابة للأزمات من جميع الأطراف.

إن وضع خريطة للجاليات المغتربة قبل وبعد الأزمة يمكن أن يسفر عن بيانات قيمة لكل من المساعدات الإنسانية وجهود الحراك من أجل إعادة الإعمار. بعد نهاية الحرب الأهلية في أنجولا عام ٢٠٠٢، قامت المنظمة الدولية للهجرة بعمل تدريب على رسم خريطة للمغتربين في المملكة المتحدة وهي واحدة من أكبر الدول المضيئة للمواطنين الأنجوليين في الخارج.

كذلك فإن الجهود الحالية للمنظمة الدولية للهجرة لوضع خريطة لجاليات سيراليون المغتربة والتي تعمل في مجال الصحة في كندا والولايات المتحدة الأمريكية سوف تساعد في التعرف على المهارات المتاحة في الخارج والمحفزات الملائمة لها للعودة والمساعدة في تنفيذ الخطة الإستراتيجية الوطنية لقطاع الصحة في سيراليون. إن تقييماً موازياً لاحتياجات قطاع الصحة في سيراليون من شأنه أن يساعد على الربط بين مهارات المغتربين واحتياجات هذا القطاع. كما ستسمح بيانات المسح التي تم جمعها بواسطة المنظمة الدولية للهجرة حول النازحين داخليا في مالي أيضاً للحكومة وهيئات الإغاثة الإنسانية بتخطيط عودة أعداد كبيرة من النازحين إلى الشمال، حيث يمكن لهذا الأمر أن يمثل ضغطاً هائلاً على البنية التحتية ومخزون الطعام والماء والمؤن الطبية والنظافة والصحة العامة.

وقد أعلن برنامج أكسفورد للجاليات المغتربة بجامعة أكسفورد أنه يتولى عمل بحث عن سياسات إشراك الجاليات المغتربة في النظام الدولي، ويعتمد في ذلك جزئياً على المعلومات التي تم جمعها

(٢٢) من أجل المزيد من الأمثلة الخاصة بتلك الممارسات، انظر ورشة عمل الحوار الدولي للهجرة ٢٠١٢ والمخصصة لحماية المهاجرين في أوقات الأزمات على الرابط التالي: [Http://reliefweb.int/report/Somalia/iom-somalia-quests-mida-expert-presents-giudines-E2%8098%new-deal-process%E2%80%99-aid](http://reliefweb.int/report/Somalia/iom-somalia-quests-mida-expert-presents-giudines-E2%8098%new-deal-process%E2%80%99-aid)

من قادة سياسيين رفيعي المستوى في مجال المغتربين. قد تساعد نتائج هذا البحث في الوصول إلى قائمة مفيدة لحصر هذه السياسات والأطر والمحفزات، والبدء في قياس الآثار المختلفة لتلك السياسات.

ومن ناحية أخرى طالبت المنظمات غير الحكومية جميع الأطراف بالاشتراك في تطوير وتنفيذ سياسات الهجرة والمغتربين، بما في ذلك السياسات الخاصة بمجال الأعمال الذي يحقق من ناحية مكاسباً نتيجة لعمل الجاليات المغتربة قبل الأزمة ويعانى من ناحية أخرى من خسارة تلك الجاليات أثناء وبعد الأزمة. كما يجب أن تُعقد الاتفاقيات بين بلدان المنشأ والبلدان المضيفة والجاليات المغتربة وجماعات المهاجرين والمجتمع المدني من أجل التعامل المشترك مع المهاجرين والمغتربين في أماكن الأزمات. وسوف يُحال هذا الموضوع إلى الحوار رفيع المستوى في أكتوبر طبقاً لتوصية لجنة المنظمات غير الحكومية في مقترحاتها.

النتائج والاستنتاجات

أكد المشاركون على الدور الذي يمكن أن تلعبه الجاليات المغتربة قبل وخلال وبعد الأزمات. وعلى الرغم من أن لكل أزمة تفاعلاتها الخاصة إلا أن الأطر والنظم الملائمة قد تزيد من إشراك الجاليات المغتربة في دعم عملية التعافي في مرحلة ما بعد الأزمة، بغض النظر عن نوع الأزمة. ويعد بناء الثقة بين القنصليات والجاليات المغتربة مفتاحاً لهذا التعاون. إن وضع خريطة لأماكن وظروف المغتربين بالإضافة إلى الاتفاقيات بين الدول والمؤسسات على تقاسم تلك المعلومات وقت الأزمة يمكن أن يمثل أمراً حيوياً للتواصل الاستراتيجي.

كما أدرك المشاركون في المؤتمر أن الجاليات المغتربة قد تتأثر بشدة بالأزمات وقد تعلق أيضاً في الأزمات الإنسانية الناتجة عنها، كما قد تنتج بالفعل جماعات جديدة من المغتربين من جراء عمليات النزوح طويلة الأمد. تحتاج الحكومات إلى التنسيق مع الحكومات الأخرى، ومع المنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحديد أماكن جالياتها المغتربة والتعرف على احتياجاتهم وتطوير وتنفيذ الاستجابة السريعة، وبرامج الحماية والدعم والعودة وإعادة الاندماج. ومن جديد، كما أشارت لجنة المنظمات غير الحكومية لشؤون الهجرة، تمثل القنصليات المفتاح لتأسيس قواعد الثقة بينها وبين مواطنيها المغتربين، وتشجيع أكثرهم عرضة للضرر بالخارج، وهم عادة المهاجرين غير الشرعيين، على اللجوء إليها وقت الحاجة.

وتستحق النماذج الشاملة، مثل الإستراتيجية الفلبينية للتأهب والاستجابة، مزيداً من الفحص وربما أيضاً التعديل لمواجهة احتياجات الدول والأقاليم الأخرى، وذلك نظراً لكونها تنبع من قوانين حماية

المهاجرين وأنظمة إدارة الهجرة، ويتم توجيهها من أعلى المناصب السياسية في الدولة بالتعاون مع القنصليات وخطط الطوارئ الخاصة لديها والجاليات المغتربة نفسها.

وقد طالب المشاركون في المؤتمر أن تقوم المنظمة الدولية للهجرة والحوار رفيع المستوى الثانى للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية بالآتى :

١) الإعتراف بأهمية الدور الذى تلعبه الجاليات المغتربة فى الأزمات والمرحلة التى تليها، وإدراجهم ضمن التخطيط لإدارة مخاطر الكوارث.

٢) تشجيع الحكومات على بناء الثقة مع مواطنيها بالخارج وإشراكهم فى حلول الأزمات وجهود التنمية فى مرحلة ما بعد الأزمة.

٣) تشجيع الحكومات على تبنى استراتيجيات مشتركة للتأهب والاستجابة السريعة من أجل مساعدة المغتربين المتضررين، والعمل مع شركاء من المجتمع الدولى والمدنى والقطاع الخاص لتنفيذ تلك الاستراتيجيات.

٤) مناقشة المنظمات الدولية تكثيف وتنسيق حماية ومساعدة المغتربين المتضررين، ودعم الدول فى عملية إشراك الجاليات المغتربة فى التنمية المستدامة.

٥) إيجاد آليات عالمية لجمع وتقاسم المعلومات من أجل دعم الاستجابة العاجلة عند الأزمات وجهود إعادة الإعمار على المدى الطويل التى تشمل أيضاً الجاليات المغتربة.

الخاتمة

يمثل المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة نقطة تحول حقيقية في سلسلة الحوارات الدولية حول الهجرة التي ترعاها المنظمة الدولية للهجرة، حيث ضمّ أكبر حشد من المسؤولين الحكوميين المختصين بشؤون المغتربين في تاريخ الحوار الدولي للهجرة الذي ترعاه المنظمة.

لقد أجمع المشاركون على وجود إعراف دولي بالدور الذي يلعبه المغتربون أجل التنمية في دول المنشأ والدول المضيفة. وقد فتح المؤتمر الطريق أمام نهج جديد للعلاقة بين الهجرة والتنمية، من خلال إطلاق النقاش حول المغتربين في أرفع المستويات الحكومية حول العالم. ويعتبر الإلتزام والقيادة السياسية للوزراء والمسؤولين الحكوميين أمراً لا غنى عنه من أجل تبني سياسات وبرامج فعالة.

وقد تمكّن المشاركون من تبادل وجهات النظر حول سبل دعم الإلتزام السياسي والمؤسسي بصفته أساساً لوضع وتنفيذ سياسات وبرامج إشراك للمهاجرين تختلف طبقاً لظروف وإحتياجات الدول التابعين لها.

وقد اتضح أن قرار المنظمة الدولية للهجرة بتخصيص دورة هذا العام من الحوار الدولي حول الهجرة لمناقشة شؤون المغتربين يعتبر أمراً في غاية الضرورة. أولاً: لأنه يشكل استجابة لضغط العديد من الأطراف - حكومات ومجتمع مدني ومنظمات دولية - من أجل تقييم السياسات والبرامج الخاصة بالمغتربين والخروج بتوصيات من شأنها التعامل مع التحديات وأوجه القصور التي تم تحديدها. ثانياً: لقد شغل المؤتمر لحظة هامة في تاريخ النقاش العالمي حول الهجرة والتنمية حيث تزامن مع حدثين كبيرين من شأنهما (إعادة) تشكيل مستقبل إدارة الهجرة الدولية: الحوار الرفيع المستوى للأمم المتحدة حول الهجرة والتنمية في أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٣، و (إعادة) صياغة أجندة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

من شأن جميع هذه الأحداث، بما في ذلك المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة، أن تختبر إستعداد وقدرة المجتمع الدولي على ربط إعرافه المتزايد بالهجرة بالأهداف العالمية للتنمية في المستقبل.

وبينما يصعب تلخيص جميع نتائج المؤتمر بشكل وافي وتفصيلي، تعكس المحاور الخمس المذكورة في هذا التقرير عمق المناقشات وتَنوع الرؤى والنهوج المقدمة في مختلف الجلسات.

لقد ساهمَ جميع المشاركين في الجهود الرامية لإيجاد إجابة للسؤال التالي: كيف يمكن للمهاجرين الإستقرار والاندماج في مجتمع جديد بينما يبقون على روابط مثمرة مع دولة المنشأ أو الأصل؟ كما سعى المشاركون لتحديد السياسات والأطر والشراكات التي من شأنها دعم هذه الجهود والإستفادة من ربط المغتربين بين المجتمعات والدول.

لقد استرشد المؤتمر بهذه الأهداف العامة وخرجَ بمجموعة من النتائج والتوصيات التي تتعامل مع قضايا الاندماج الفعال، والإحتواء الإجتماعي، وحق المواطنة، ومكافحة التهميش والخوف من الأجنبي، وذلك من خلال التوعية وتوفير المعلومات. كما تم التأكيد على دور المجتمع الدولي والمدني والقطاع الخاص في تحقيق ذلك النوع من الهجرة الذي يعود بالفائدة على الجميع من خلال تدوير الأدمغة عوضاً عن هروبها.

كما نادى المشاركون بأهمية وضع أطر ونماذج من شأنها تشجيع المواطنين المؤهلين على إعادة إستثمار المهارات والمؤهلات والخبرات والأصول المالية التي أكتسبوها في الخارج، في بلدان المنشأ أو الأصل. وناشد المشاركون الحكومات والقطاع الخاص لتخفيف السياسات واللوائح التي من شأنها تسهيل ذلك.

وقد برزَ المؤتمر لتركيزه على تنقل العمالة وتدوير المهارات والعوائد الإجتماعية بدلاً من الإستفاضة في الحديث عن المساهمات المالية للمغتربين. كما تم التأكيد مراراً على أن المغتربين هم أولاً وقبل كل شيء أشخاص لديهم إحتياجات خاصة لا بد من التعامل معها خلال دورة الهجرة.

وقد أوردَ المؤتمر من خلال بعض الأمثلة الملموسة مجموعة متنوعة من السبل التي يمكن للدول من خلالها توجيه الهجرة - وبشكل خاص إشراك المغتربين - بهدف وضع خطط وسياسات وممارسات التنمية. وقد أقرح ممثلو القطاع الخاص والمجتمع المدني أن تنظر الدول إلى المغتربين في السياق الأشمل للتنقل الإقليمي والعالمي للمهارات وربط سياسات إشراك المهاجرين بالتخطيط لتنمية سوق العمل والمهارات المحلية. كما يمكن أن يساهم وضع المغتربين ضمن استراتيجيات سوق العمل في تنمية السياسات المحلية للتنمية الإقتصادية.

كما تعرض النقاش للجانبين الإجتماعي والسياسي لقضية المغتربين من زوايا مختلفة، وتم التأكيد على دورهم الهام في تجنب الأزمات، أو الإستعداد لها والتعافي منها. وتتجاوز مساهمات المغتربين في الحالات اللاحقة للأزمات مجرد الحماية الفورية إلى جهود إعادة البناء في المرحلة الإنتقالية أو

على المدى الطويل، وكذلك من خلال التعاون مع الحكومات المضيفة، وتوطيد الدعم الدولي والعمل عن قرب مع المنظمات الدولية.

إن أهمية الإستثمار في تعليم أطفال المغتربين النازحين بسبب الأزمات قد أثار الإنتباه إلى إحتياجات المجموعات الهشة من المهاجرين والمغتربين وأُطر التعاون المطلوبة لتلبية تلك الإحتياجات فيما يعود بالتنمية المستدامة على الجميع.

كما أُلقت المناقشات الضوء على براعة المغتربين أنفسهم، سواء فردياً أو جماعياً، في ربط المجتمعات دولياً وخلق شبكات دولية للإنخراط في العمل مع دول المنشأ أو الأصل. وتمثلت إحدى نتائج للمناقشات في تقديم الجهود المبذولة بالفعل - وتلك التي يمكن أن تُبذل - من جانب الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لدعم وتعزيز تلك الجماعات من خلال إجراءات تشجيعية وتوفير بيئة ملائمة حتى يتمكنوا من عمل تغيير حقيقي في الدول التي يأتون منها وتلك التي يقيمون فيها.

مازال يوجد العديد من أوجه النقص والقصور في أجزاء مختلفة من العالم، ولكن هناك كذلك عدد من النماذج الصاعدة التي يمكن الإحتذاء بها. وفي ظل النقص الشديد للمعلومات والسياسات المتعلقة بالمغتربين، شدّد المشاركون على ضرورة قيام الحكومات وشركائها الدوليين بعمل تقييم دقيق وضرورة تبني ثقافة التفكير النقدي فيما يتعلق بقضايا المغتربين، على غرار ما بدأه هذا المؤتمر.

وترى المنظمة الدولية للهجرة أن جماعات المغتربين تعتبر حيوية من أجل تحسين التأثير الإيجابي للهجرة الدولية والحد من الجوانب السلبية، وأن إدارة التنقل البشري العالمي بطريقة إنسانية ومنظمة من شأنها أن تعود بالفائدة على جميع الأطراف. كما سعدت المنظمة الدولية للهجرة بملاحظة إهتمام وتأکید المؤتمر على إستراتيجيتها القائمة على ثلاث مبادئ وهي إشراك وتمكين ودعم المغتربين. وأخذت المنظمة بعين الإعتبار طلب تزويد صانعي السياسات بمُلخص يحوي أفضل الممارسات.

لقد تمكن المؤتمر من تحقيق أهدافه التي لا تتمثل فقط في خلق إهتمام عالمي بين مختلف الأطراف، بل كذلك في قيمة وعمق النتائج والتوصيات والممارسات التي حددها المؤتمر ووضعها على الطاولة كي تكون محل نقاش في المستقبل من جانب المجتمع الدولي حول المغتربين والجماعات متعددة الأوطان. وقد نادى العديد من الوزراء بتبني رؤية وسياسات جديدة للتعامل مع المغتربين بصفتهم حلقة ربط في عالم تتعدد فيه الثقافات والجماعات متعددة الأوطان.

ومن أجل المضي قدماً في هذه الرؤية، طلب المشاركون خصيصاً أن يضمن الحوار الرفيع المستوى في أكتوبر (تشرين الأول) وضع المهاجرين والمغتربين ضمن المناقشات حول أجندة التنمية لما بعد عام

٢٠١٥ بصفتهم أعواناً للتنمية؛ كما طالبوا تحديداً أن يتم إضافة المغتربين على المستوى العالمي كشركاء محتملين في أي هدف تنموي لما بعد ٢٠١٥ فيما يتعلق بالشراكات العالمية للتنمية.

إن ردود الفعل عالية الإيجابية التي تلقتها المنظمة الدولية للهجرة من العديد من الدول الأعضاء والمشاركين خلال المؤتمر وبعده تعتبر مُشجِّعة. وقد أخذت المنظمة بعين الاعتبار التوصية التي تقدم بها العديد من المشاركين والتي تتمثل في استمرار التقليد الخاص بعقد المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة أو حول قضايا رئيسية أخرى تتعلق بالهجرة في المستقبل.

مُلحق

الحوار الدولي حول الهجرة ٢٠١٣: المؤتمر الوزاري حول الجاليات المغتربة

١٨ - ١٩ يونيو (حزيران) ٢٠١٣

ملخص المناقشات من إعداد الأمانة العامة للمؤتمر

يعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول هامة في سلسلة الحوارات الدولية حول الهجرة التي ترعاها المنظمة الدولية للهجرة. كما أنه يمثل أول مؤتمر عالمي يضم وزراء مختصين بشؤون المغتربين. لقد شارك في المؤتمر أكثر من ٥٠٠ وفد وقام ٥٥ مسؤولاً حكومياً رفيع المستوى بإلقاء مداخلة من أجل تقاسم الخبرات والممارسات الجيدة التي ترمي إلى إشراك المغتربين في تنمية بلدان المنشأ والبلدان المضيفة.

وفيما يلي خمس نتائج وتوصيات رئيسية للمؤتمر:

(١) أكد المشاركون أنه يمكن للمغتربين بناء جسور بين الدول والمجتمعات ونادوا بوضع استراتيجيات وطنية وعالمية من أجل إستغلال تلك القدرات.

● إن طبيعة المغتربين بصفتهم متعددي الأوطان تجعل لهم دوراً أساسياً في ربط البلدان والمجتمعات. فهم يقيمون شبكات من شأنها تسهيل التدفق الحر للتجارة والإستثمار والمهارات والمعرفة. كما أنهم يعملون كـ «سفراء» لمجتمعاتهم الأصلية ووسطاء للتبادل الثقافي.

● لقد وضعت الحكومات سياسات وبرامج من شأنها تسهيل مساهمات المغتربين لمجتمعاتهم في بلد المنشأ والبلد المضيف. إن الإستفادة من الموارد المتنوعة التي تمتلكها الجاليات المغتربة يستلزم تعاون عدد من الوزارات الحكومية. كما أن وجود وزارة أو جهة مختصة بشؤون المغتربين من شأنه تسهيل عملية التنسيق بين الوزارات.

● لا يوجد نهج عالمي موحد للتعامل مع المغتربين، بل العديد من السبل التي من شأنها تمكين المغتربين من رفع قدرتهم على تحقيق التنمية، شريطة أن تتضمن هذه السبل إشراك ودعم المغتربين لتحقيق تغيير حقيقي في الدول التي يأتون منها وتلك التي يعيشون بها. وتضع المنظمة الدولية للهجرة إستراتيجيتها حول الهجرة على أساس هذه المبادئ الثلاث.

● وأخيراً، أكد المشاركون على أن المغتربين هم أولاً وأخيراً أشخاص، وبالتالي لا بد من أن تتجاوز المناقشات الجانب المادي لتشمل إحتياجات معينة قد تلزمهم.

(٢) أكد المشاركون على أهمية التواصل مع المغتربين من أجل تنفيذ السياسات والبرامج التي من شأنها إشراكهم، خاصة في ظل نقص المعلومات المتوفرة حولهم.

● أولاً: من هم المغتربون؟ يمكن وصف المغتربين على أنهم «جماعات متعددة الأوطان» تتكون من أشخاص يرتبطون بأكثر من دولة ومجتمع وجالية. ويمكن أن يتضمن هذا التعريف المهاجرين وسلالتهم ممن يمتلكون شعوراً بالهوية والانتماء إلى أكثر من مجتمع. لا بد أن يتسم جمع البيانات بالمرونة حتى يمكن إستيعاب شمولية وتنوع تلك الجماعات.

● ثانياً: تُعتبر معرفة وفهم تلك الجماعات أمراً هاماً لإشراكهم بشكل فعال ووضع الإستراتيجيات المناسبة للتواصل معهم. كما يعتبر وضع خرائط وعمل مسح لجماعات المغتربين أداة هامة لتقييم خصائصهم الإجتماعية والإقتصادية وإستعدادهم للمساهمة في تنمية بلدان المنشأ وتحسين التواصل معها.

● عادةً ما يستلزم الوصول لتلك الجماعات أن تقوم بلدان المنشأ بدعم سفاراتها وقنصلياتها، بما في ذلك تدريب ملحقها العماليين حيث تدرج الآن ضمن إختصاصاتهم تقديم خدمات لتلك الجماعات.

(٣) شدّد المشاركون على أهمية توفير بيئة تمكينية في بلد المنشأ والمقصد من أجل الإستفادة القصوى من القدرة على إشراك المغتربين.

● من شأن وجود سياسات إدماج للمهاجرين والجماعات المغتربة أن تضمن التأقلم السريع لأفراد تلك الجماعات في البيئة التي يعيشون بها وإكسابهم معارف ومهارات ورووس أموال جديدة. كما تساهم تلك السياسات في الإحتواء الإجتماعي وتحد من مشكلة التهميش. ويمكن كذلك لحمات المعلومات والتوعية أن تكافح الخوف من الأجانب والكرامية تجاه المهاجرين.

- بإمكان إجراءات الحماية الإجتماعية التي تتبناها حكومات الدول التي يقيم فيها المغتربون أن تشكل أداة لدعمهم. وتشمل تلك الإجراءات توفير خدمات الرعاية الصحية وظروف لائقة للسكن والعمل وتوفير خدمات التعليم.
- كما يمكن لحصول المغتربين على جنسية دولة المنشأ والدولة التي يقيمون بها أن تدعم الروابط القائمة بالفعل بين تلك الدول والجماعات المغتربة.
- (٤) أكد المشاركون على أهمية وجود شراكات إستراتيجية بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل وضع إطار لإشراك المغتربين وبالتالي دعمهم لمشاركة ونقل مواردهم.
- يقع على عاتق الحكومات دور هام يتمثل في توفير الظروف الملائمة التي من شأنها تحفيز الجاليات الدولية على إستثمار مهاراتها ومواردها في الدول التي يقيمون بها وتلك التي يأتون منها. ويتضمن ذلك خلق مناخ استثماري جيد على سبيل المثال من خلال الامتيازات الضريبية وشفافية الأطر التنظيمية التي من شأنها تسهيل القيام بأعمال تجارية بين البلدين، وكذلك دعم آليات إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويُعتبر توفير تلك الظروف أمراً هاماً على مستوى المجتمع المحلي. كما يمكن أن تضمن الحكومات توظيف التحويلات النقدية بشكل مفيد من خلال تخفيض تكاليف تحويل النقود وتوفير تدريب لمحو الأمية الإقتصادية.
- في عالم يتزايد فيه الإهتمام بالأمان بشكل مستمر، يمكن لإجراءات تنظيم التدفقات النقدية عالمياً أن تُقيد جهود الدول لتأسيس آليات لإستثمارات المغتربين. وقد يلزم مناقشة هذا الأمر بشكل أكثر تفصيلاً.
- يمكن لأفراد الجاليات المغتربة استخدام مهاراتهم وخبراتهم الخاصة في تنمية الموارد البشرية المحلية أينما لا تتوافر تلك المهارات. وقد ناقش المشاركون مسألة تدوير الأدمغة بالنسبة للمواطنين المؤهلين الذين يعيدون إستثمار مهاراتهم في دول المنشأ. ويمكن للحكومات أن تساعد على القيام بهذه العملية من خلال وضع إطار يسمح بإقرار المهارات والمؤهلات المكتسبة في الخارج.
- كما يلعب كلٌّ من المجتمع الدولي والمدني والقطاع الخاص دوراً لتسهيل نقل مهارات وموارد المغتربين. على سبيل المثال: لدى المنظمات الدولية مشاريع يتمكّن من خلالها المغتربون من العودة لفترة قصيرة أو طويلة. ويمكن لنقل المعرفة أن تتم بشكل افتراضي

عبر شبكة الإنترنت. وقد تفضل الشركات الخاصة توظيف المغتربين بدلاً من الخبراء من غير المغتربين نظراً لإرتباطهم بدولة المنشأ وخبراتهم كأفراد مغتربين.

● وقد نادى المشاركون بوضع الهجرة والمهاجرين في أجندة التنمية لما بعد ٢٠١٥ بوصفهم أعواناً للتنمية.

٥) وأخيراً، أقر المشاركون بالدور الذي يمكن للمغتربين القيام به خلال الأزمات وبعدها. كما أن توافر أطر وهياكل مناسبة من شأنه دعم إشراك المغتربين في دفع عمليات التنمية اللاحقة للأزمات.

● يمكن أن تتسبب الأزمات في وجود مغتربين، ويمكن للمغتربين أن يتسببوا في حل الأزمات. بغض النظر عن مسألة توفير الحماية الفورية، قد يتحول النازحون على المدى الطويل إلى مغتربين. كما يمكن للأزمات أن تعطل تدفق الأموال المحولة وتدفع في نفس الوقت تلك التدفقات من أجل مواجهة عواقب الأزمات. فعادةً ما يُعتبر المغتربون مورداً هاماً وأول من يستجيب للتعامل مع وجود أزمات في دولة المنشأ (على سبيل المثال من خلال توفير الدعم المادي).

● بإمكان المغتربين أن يلعبوا دوراً هاماً في صنع السلام وبنائه من خلال:

أ) تفعيل دورهم في مبادرات صنع السلام وبنائه (مثلاً من خلال الحوار بين المجتمعات)

ب) مشاركة المغتربين في عمليات العدالة الانتقالية (مثلاً من خلال المصالحة، المصادقية والتعويضات)

ج) مشاركة المغتربين في العملية السياسية (مثلاً من خلال التصويت في الخارج).

● كما يمكن للمغتربين أن يلعبوا دوراً هاماً في عملية إعادة البناء التي تعقب الأزمات. ومن أجل هذا الغرض، يمكن وضع خريطة للمهارات والمعارف الفنية ونقلها من خلال استهداف قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والعدالة، بالإضافة إلى بناء القدرة المؤسسية. وفي هذا السياق تلعب المنظمات الدولية أيضاً دوراً في دفع عودة المغتربين ذوي المهارات. وبفضل شبكاتهم، يستطيع المغتربون في المقابل المساعدة في دفع المزيد من الدعم الدولي لجهود إعادة البناء في بلدانهم الأصلية. كما أن المغتربين عادةً ما يكونوا مستعدين

للمخاطرة والاستثمار السريع في إعادة البناء، على سبيل المثال في قطاعات الإتصالات والبنية التحتية والإسكان.

- يمتلك المغتربون القدرة على إنعاش ودفع التنمية الإقتصادية لمرحلة ما بعد الأزمات. ويمكن لتحويل الأموال على سبيل المثال أن تساهم في تخفيف العبء عن العائلات والمجتمعات على المدى القصير؛ بينما يمكن للاستثمار في البنية التحتية أن يترك أثراً على المدى الطويل.

لا يعتبر هذا الملخص وافياً لما دار في المؤتمر من مناقشات. وقد ذكر أحد المتحدثين أن إشراك المغتربين يؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج غير مرغوب بها.

وفي الختام، أكد هذا المؤتمر على قيمة الحوار السياسي الرفيع المستوى حول مسألة الجاليات المغتربة والتي تستلزم وجود مسؤولين مختصين في الحكومة من أجل المضي قدماً في تنفيذ السياسات المتفق عليها في هذا الإجتماع. كما كان دعم وإرشاد المنظمة الدولية للهجرة لأعضائها محل تقدير ومحوراً رئيسياً في هذا الحوار.

لقد وضع المؤتمر إطاراً جديداً للحوار العالمي حول المغتربين، بدايةً من هذا الإجتماع مع الوزراء وحتى المضي قدماً مع المغتربين أنفسهم - بالتعاون مع الحكومات - في الإجتماع المقبل. كما أكد المؤتمر على أهمية نهج المنظمة الدولية للهجرة القائم على ثلاثة مبادئ للتعامل مع تنمية المغتربين وهي تحديداً تمكين، إشراك ودعم الجاليات المغتربة بوصفهم أعاوناً للتنمية.

وأخيراً، تأمل المنظمة الدولية للهجرة في أن يتم تقديم الدعم الضروري من أجل متابعة توصيات عدد من الوزراء لإستكمال هذا الحوار حول المغتربين.



المنظمة الدولية للهجرة (IOM)